

١
٤٣٣
٤٠٩
٤٤٤
٤٤٤

الجامعة الأردنية
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد والاحصاء

التمهنة المناهضة لسي الأردن

تطورات وتطلعات



اعداد

أحمد محمد أبو حمور

فأشرف

باشرف

الدكتور عبد الحميد خرايش

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير
في الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في
الجامعة الأردنية سنة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

٤٤
٢٤٤

الاهـداء:

الى الذين شاركوني الاهتمام في دراستي ،
الى أعم الناس على نفسي :
والدي ووالدتي ... واخوتي ...

شكر وتقدير

بعد أن من الله عليّ بانها هذه الرسالة ، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى استاذي الفاضل الدكتور عبد الحميد خرابشة ، الذي قام بالاشراف عليها ، حيث كان لأرشاده والاخذ بمآرائه السديده الفضل الكبير في توجيه هذه الرسالة الى ان اصبحت بهذه الصورة .

كما أسدي جزيل الشكر الى كل العاملين في الوزارات والدوائر الحكوميه الذين تعاونوا معي ، وأخص بالذكر وزارة التخطيط .

كما اقدم جزيل الشكر والتقدير الى الذين قاموا بطباعتها وبذلوا في ذلك جهدا كبيرا .

احمد ابو حنّور

جمادى ثاني / ١٤٠٨ هـ

شباط / ١٩٨٨ م

* * *

محتويات الدراسة

الصفحة	الباب
ب	الاهدا
ج	شكر وتقدير
د	محتويات الدراسة
ز	قائمة الجداول
ى	المقدمة
٤٧-١	<u>الفصل الاول : تجرسة الاردن في التنمية الصناعية :</u>
٢٧-٢	أولاً : تطور مؤشرات القطاع الصناعي
١٥-٤	أ . القيمة المضافة للقطاعات الرئيسية ونسبة كل منها في الناتج المحلي الاجمالي
٧-٥	(١) القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية ونسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الاجمالي في الفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٢ .
١١-٨	(٢) القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية ونسبة كل منها في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٧٢ .
١٥-١١	(٣) القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية ونسبة مساهمة كل منها في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٤ .
١٨-١٥	ب . القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية ونسبة مساهمة كل منهما في الناتج المحلي الاجمالي وفي الناتج الصناعي .
٢٠-١٨	ج . معدلات نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي .

٢٤ - ٢٠ القيمة المضافة للانشطة الصناعية	د
٣٠ - ٢٥ الارقام القياسية للانتاج الصناعي	هـ
٣٣ - ٣٠ العمالة في القطاعات الاقتصادية	و
٣٧ - ٣٣ العمالة في الانشطة الصناعية	ز
ثانياً : نصيب قطاع الصناعة من استثمارات خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .		
٤٣ - ٣٨	
٤٧ - ٤٣ خصائص ومشكلات القطاع الصناعي :	مثالثاً :
٨٤ - ٤٨	
<u>الفصل الثاني</u> : مؤشرات مهمة في تحليل القطاع الصناعي :		
<u>أولاً</u> : التوزيع الجغرافي للصناعات الاردنية ودرجة تركيزها حسب حجم الصناعات		
٦٢ - ٤٩	
٥٤ - ٤٩ التوزيع الجغرافي للصناعات الاردنية	١ .
٦٢ - ٥٤ التركيز الصناعي حسب حجم الصناعة .	٢ .
٧٢ - ٦٣	ثانياً : الانتاجية في القطاع الصناعي
٨٤ - ٧٣	ثالثاً : الترابط القطاعي
١٥٩ - ٨٥	<u>الفصل الثالث</u> : دور الحكومة في التنمية الصناعية :
١٠٢ - ٨٩	<u>أولاً</u> : قانون تشجيع الاستثمار وتعديلاته
١٠٤ - ١٠٣	ثانياً : تشجيع الاستثمار الاجنبي
١١١ - ١٠٤	ثالثاً : عوامل تساعد على تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي
١٠٥ - ١٠٤	(١) الهيكل الضريبي
١٠٦ - ١٠٥	(٢) البنية التحتية
١٠٧ - ١٠٦	(٣) السياسة الاقتصادية العامة للدولة

٤

١٠٩-١٠٧ الترويج (٤)
١١٠-١٠٩ الترخيص الصناعي (٥)
١١١-١١٠ السياسات الجمركية (٦)
١١٨-١١٢	رابعاً : مساهمة الدولة في الشركات الصناعية :
١١٦-١١٢ ١. مساهمة الدولة بطريقة مباشرة
١١٨-١١٦ ٢. مساهمة الحكومة غير المباشرة في الصناعة المحلية "بنك الانماء الصناعي"
١١٩-١١٨	خامساً : المناطق الصناعية والمدن الصناعية والمناطق الحرة
١٤٨-١٢٠ الفصل الرابع : مستقبل الصناعة الاردنية
١٢٤-١٢٣	أولاً : كيفية استخدام جداول المدخلات - المخرجات في تقدير قيمة الانتاج المحلي الكلي
١٣٦-١٢٤ ثانياً : تقدير متجه الطلب النهائي
١٤٦-١٣٦ ثالثاً : توقعات الانتاج المحلي الكلي
١٤٨-١٤٦ رابعاً : توقعات العمالة
١٥٦-١٤٩ الخلاصة : النتائج والتوصيات
١٨٢-١٥٧ الملاحق الاحصائية
١٨٧-١٨٣ المراجع

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٦	القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	١-١
٧	الوسط الهندسي والوسط المرجح للاهمية النسبية في الناتج المحلي الاجمالي للفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٢ .	٢-١
٩	القيمة المضافة ونسبة مساهمة كل من القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٧٢	٣-١
١٣	القيمة المضافة لكل قطاع اقتصادي ونسبة مساهمة كل منها في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٤	٤-١
١٤	الوسط الهندسي والوسط المرجح لنسب مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية	٥-١
١٥	المتوسطات المرجحة لنسب مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترات الثلاثة .	٦-١
١٦	القيمة المضافة لقطاع الصناعة الاستخراجية والتحويلية ونسبة كل منهما من الناتج المحلي الاجمالي ونسبتيهما من القيمة المضافة لقطاع الصناعة .	٧-١
١٩	نسب الزيادة في القيمة المضافة لقطاع الصناعة بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة .	٨-١
٢٣	القيمة المضافة للنشاطات الصناعية ، ونسبة مساهمة كل منها في القيمة المضافة للقطاع الصناعي .	٩-١
٢٧	الرقم القياسي لاهم الصناعات (١٩٧٢ = ١٠٠)	١٠-١
٣٢	العمالة في النشاطات الاقتصادية المختلفة ونسبة مساهمتها في العمالة الاجمالية	١١-١
٣٥	العمالة الصناعية في الانشطة الصناعية ونسبة كل منها في العمالة الصناعية الاجمالية .	١٢-١

٣٨	ملخص استثمارات برنامج السنوات السبع (١٩٦٤-١٩٧٠)	١٣-١
٣٩	ملخص استثمارات الخطة الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥	١٤-١
٤٠	ملخص استثمارات الخطة الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠	١٥-١
	ملخص الاستثمارات المخططة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٥-١٩٨١	١٦-١
٤١	ملخص الاستثمارات المخططة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠	١٧-١
٤٢	المواد الخام ونسبتها من المستوردات	١٨-١
٥٣	التوزيع الجغرافي لعدد الصناعات الاردنية	١-٢
	عدد المؤسسات الصغيرة والكبيرة حسب الانشطة الصناعية ونسبة كل منهما من مجمل المؤسسات الصناعية لعامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤	٢-٢
٥٧	التوزيع الجغرافي للصناعات الاردنية حسب حجم الصناعة	٣-٢
٦٠	التوزيع الجغرافي للعمالة الصناعية حسب حجم المؤسسة	٤-٢
٦٢	انتاجية الدينار من الاجور في الانشطة الصناعية	٥-٢
٦٨	انتاجية العامل (نصيب العامل من القيمة المضافة) في الانشطة الصناعية	٦-٢
٦٩	كثافة راس المال للعامل الواحد في الانشطة الصناعية	٧-٢
٧٢	الترايطات القطاعية للانشطة الاقتصادية لعام ١٩٨٣ حسب الطريقة الاولى	٨-٢
٧٨	الترايطات القطاعية للانشطة الاقتصادية لعام ١٩٨٣ حسب الطريقة الثانية	٩-٢
٨٢	عدد وراس مال المشاريع المستفيدة من قوانين تشجيع الاستثمار خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٦	١-٣
١٠١	مساهمة الحكومة في الشركات الصناعية المحلية والعربية المشتركة حتى نهاية ١٩٨٦	٢-٣
١١٤	قروض بنك الانماء الصناعي حسب الاغراض للفترة ١٩٧٣-١٩٨٦	٣-٣

١٣٤	الطلب النهائي لكل قطاع اقتصادى (القيمة والاهمية النسبية ومعدلات النمو) في عام ١٩٨٣ والمتوقع في عام ١٩٩٠	١-٤
١٤٠	الانتاج المحلي لكل قطاع اقتصادى (القيمة والنسبية ومعدلات النمو) في عام ١٩٨٣ والمتوقع في عام ١٩٩٠	٢-٤
١٤٦	العمالة (حجمها ، واهميتها النسبية ومعدلات نموها) في عام ١٩٨٥ والمتوقعة لعام ١٩٩٠	٣-٤

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

وصلت الدول المتقدمة درجة عالية من التنمية الصناعية ، ولم تصبح هذه الدول دولاً صناعية بين عشية وضحاها ، فقد احتاج الأمر فترة طويلة من الزمن زادت على القرنين . وقد مرت مجتمعات هذه الدول في تغييرات هيكلية في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية . وبالرغم من المساوىء التي خلفتها الثورة الصناعية ، الا ان هذه الدول حققت مكاسب كثيرة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية .

وقد اخذت الدول النامية تهتم بالتنمية الصناعية مؤخرًا ، منتبهة لهذه الغاية سياسات اقتصادية مختلفة . وتهدف من وراء ذلك الى حل اهم مشكلاتها المتمثلة في انخفاض مستوى الدخل وعدم الاستقرار الاقتصادي ، والديون الخارجية التي زاد عبؤها على هذه الدول . وتتنافس الدول الصناعية المتقدمة فيما بينها ، استجابة للمطالب المتزايدة من قبل الدول النامية للمساهمة في اقامة المشاريع الصناعية والترويج لبضائعها الرأسمالية في تلك الدول وتحقيق اهدافها المختلفة .

اما الاردن ، فشأنه شأن الدول النامية ، بدأت فيه التنمية الصناعية بدايتها الحقيقية منذ بداية الخمسينيات ، وقد تزايد حجم القطاع الصناعي واهميته في الاقتصاد الاردني ، كما تنوعت صناعاته وتطورت خلال هذه الفترة . ومع زيادة اهمية القطاع الصناعي تزداد اهمية الدراسات التي تنصب حوله . وتزداد اهميتها اكثر عندما تستطيع هذه الدراسة سبر غور كثير من جوانب هذا القطاع بطرق مختلفة .

اهداف الدراسة :

تعتبر الدراسات التحليلية التي انجزت حول التنمية الصناعية في الاردن قليلة ، ولم تغسط كثيرا من جوانب تحليل القطاع الصناعي الاردني ، هذا بالاضافة الى أنها الان أصبحت قديمة . الا ان هذه الدراسة جاءت لتضيف الى الدراسات السابقة شيئًا جديدًا واسلوبًا جديدًا في تحليل القطاع الصناعي . وذلك لأنها تهدف الى ما يلي :

- ٠١ معرفة مدى التطور في القطاع الصناعي من خلال دراسة مؤشرات النمو الصناعي .
- ٠٢ معرفة درجة التركيز الجغرافي للصناعات حسب المحافظات ودرجة التركيز حسب الحجم في الصناعة .
- ٠٣ قياس الانتاجية في الانشطة الصناعية ، ومقارنة الانشطة الصناعية بعضها ببعض .
- ٠٤ تطبيق مؤشرات لم يسبق تطبيقها على القطاع الصناعي ، وهذه المؤشرات هي مؤشرات الترابط القطاعي ، والتي تقيس درجة اعتماد كل قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة (وبالاخص القطاعات الصناعية) على القطاعات الاخرى .
- ٠٥ تحليل دور الحكومة في مسيرة التنمية الصناعية ، من خلال تحليل السياسات والادوات التي تستخدم من قبل الحكومة لدعم وتنظيم القطاع الصناعي .
- ٠٦ رسم صورة مبسطة لمستقبل الصناعة الاردنية باستخدام طرق تحليل جداول المدخلات - المخرجات .
- ٠٧ اغناء البحث في الاقتصاد الاردني بدراسات جديدة عن القطاع الصناعي .

محتويات الدراسة :

تحتوي الدراسة على أربعة فصول ومقدمة وخلاصة . ولتحقيق الاهداف السابق ذكرها فان الدراسة تحتوي على المواضيع التالية :

- أولاً : الفصل الأول : ويحتوي على مؤشرات النمو الصناعي ، والتي تتمثل في القيمة المضافة للقطاع الصناعي ، ومعدلات نموها ، ونسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي . وقد درس القطاع الصناعي أولاً حسب قسمة الرئيسين وهما : الصناعة الاستخراجية (التعدين) ، والصناعة التحويلية . ثم تم تقسيم القطاع الصناعي الى وحدات اقل حجماً وعددها ثمانية أنشطة صناعية ، حيث تم تطبيق مؤشر القيمة المضافة على هذه القطاعات . كما استخدم مؤشر العمالة لتوضيح اهمية القطاع الصناعي في العمالة الاجمالية في الاقتصاد

الاردني ، ثم اهمية الانشطة الصناعية في عمالة القطاع الصناعي . وفي هذه الاجزاء تناولت الدراسة فترات مختلفة للتحليل ، مع التركيز في كل جزء على الفترة التي تلت عام ١٩٧٢ . وحسب لهذه الفترات متوسطات لمؤشرات القيمة المضافة والعمالة لكل القطاعات الفرعية في كل فترة .

وقد احتوت الاجزاء الاخرى من هذا الفصل على مؤشرات الارقام القياسية لانتاج اهم الصناعات ، والذي يعبر عن تطور الانتاج في الصناعات المختلفة مقارنة بسنة الاساس . كما احتوى الفصل الاول على تتبع الاهمية النسبية للقطاع الصناعي في الاستثمارات المخططة في جميع الخطط والبرامج التنموية ، لتوضيح مدى الاهتمام بالقطاع الصناعي من ناحية حقه باستثمارات جديدة . والتي تبين بدورها الفترات التي حدثت فيها قفزات نوعية وكمية في القطاع الصناعي . اما الجزء الأخير من هذا الفصل فقد احتوى على عرض لاهم الخصائص التي يتميز بها والمشكلات التي يعاني منها القطاع الصناعي .

ثانياً : الفصل الثاني : يحتوي هذا الفصل على مؤشرات هيكلية تمثلت فيما يلي :

الجزء الاول : درجة التركز الجغرافي للصناعات الاردنية : ويبين هذا الجزء مدى توزيع

الصناعات حسب المحافظات ، مع عرض اسباب توطن الصناعة في المناطق الجغرافية المختلفة ، ومقارنتها بواقع القطاع الصناعي الاردني .

درجة التركز حسب الحجم في القطاع الصناعي : حيث تم شرح اهم الاسباب التي تودي الى تحديد حجم الصناعة . وقد تم الاخذ بالتقسيم الذي تسير عليه الاحصاءات الاردنية في تقسيم الصناعات الى صناعات كبيرة واخرى صغيرة . وعقدت مقارنة بين هذين النوعين من ناحية عدد الصناعات والعمالة . كما اخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي لهذين الحجمين من الصناعة لمعرفة فيما اذا كانت هناك علاقة بين التوزيع الجغرافي وحجم الصناعة .

ويركز الجزء الثاني من الفصل الثاني على انتاجية القطاع الصناعي ، حيث اخذ بعين الاعتبار حجم الصناعة لعقد مقارنة بين الصناعات الصغيرة والصناعات

الكبيرة من ناحية الانتاجية . وقد درس نوعين من الانتاجية هي انتاجية الدينار من الاجور وانتاجية العامل . وقد ربطت الانتاجية الاولى باجر العامل وانتاجية العامل . كما ربطت انتاجية العامل بالكثافة الرأسالية وانتاجية راس المال .

اما الجزء الاخير من الفصل الثاني فيقيس مؤشرات الترابط القطاعي بنوعيتها : الامامية والخلفية باستخدام جدول المدخلات - المخرجات لسنة ١٩٨٣ (*) . وقد تطلب هذا الفصل استخدام جبر المصفوفات وحساب المعكوس لنوعين من المصفوفات هما : مصفوفة المعاملات الفنية ومصفوفة معاملات الانتاج ، لقياس كل نوع من الترابط القطاعي . وقد درست مؤشرات الترابط القطاعي بطريقتين . اولهما : استخدام وسط موزون بقيمة الانتاج لكل قطاع ، كمعيار لفصل المؤشرات القوية عن المؤشرات الضعيفة . والطريقة الثانية قسمة مؤشرات الترابط المحسوبة بالطريقة الاولى على المعدل العام للترابط القطاعي والذي يعتبر معيارا اخر لفصل المؤشرات القوية عن المؤشرات الضعيفة . كما حُسب في هذا الجزء من الفصل الثاني معاملات الاختلاف لكل نوع من انواع الترابط القطاعي ، وتبين هذه المعاملات فيما اذا كان قطاع معين يعتمد على قطاعات اخرى او اذا كانت قطاعات اخرى تعتمد على قطاع معين بصورة كبيرة في تزويدها بالمواد الاولية او الوسيطة .

ثالثا : الفصل الثالث : يبين هذا الفصل دور الحكومة في القطاع الصناعي . حيث تناول بالتفصيل قوانين تشجيع الاستثمار ، كما تناول ، بصورة مختصرة بعض العوامل التي تساعد على تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي . ومن هذه العوامل : الهيكل الضريبي ، والبنية التحتية ، والسياسة (*) يحتوي جدول المدخلات - المخرجات لسنة ١٩٨٣ على ٣٥ قطاعا اقتصاديا ، وهذا العدد من القطاعات يحتاج الى جهد مضاعف في تطبيق هذه المؤشرات ، واستخدام هذا الجدول في الفصل الرابع من هذه الدراسة في عمليات التنبؤ . لذلك تم اعادة جميع هذه القطاعات لتصبح أربعة عشر قطاعا اقتصاديا ، والتي تظهر في الفصل الثاني والفصل الرابع من هذه الدراسة .

الاقتصادية العامة للدولة ، والترويج ، والترخيص الصناعي ، والسياسات الجمركية . كما بينت الدراسة في هذا الفصل اثر مساهمة الدولة بالطرق المباشرة ، ومساهمة الدولة في القطاع الصناعي بطرق غير مباشرة بواسطة مؤسساتها واهمها بنك الانماء الصناعي . ويبين هذا الفصل ايضا عرضا بسيطا للاهداف المتوخاة من المناطق الصناعية والمدن الصناعية والمناطق الحرة .

رابعاً : اما الفصل الاخير من هذه الدراسة ، فيحتوى على صورة لمستقبل الصناعة الأردنية ، والتي تهلورت من خلال ادوات تحليل المدخلات والمخرجات ، والادوات الاقتصادية والاحصائية التي استخدمت في تقدير قيمة الانتاج المحلي الكلي لمختلف القطاعات الاقتصادية ومنها القطاعات الصناعية في عام ١٩٩٠ . ويعرض هذا الفصل الكيفية التي تمت بها عملية تقدير متجه الطلب النهائي ، ومن ثم تقدير قيمة الانتاج المحلي الكلي لكل قطاع . اما الجزء الاخير من هذا الفصل فيحتوى على توقعات العمالة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في عام ١٩٩٠ . وقد عقدت مقارنة بين معدلات نمو الانتاج ومعدلات نمو العمالة في هذا الجزء ايضا .

اما الجزء الاخير من هذه الدراسة فهو خلاصة الجهد المبذول فيها . وتبين الخلاصة ابرز النتائج وبعض التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في دفع عجلة التقدم في القطاع الصناعي .

المعلومات المطلوبة وطرق جمعها :

تطلبت الدراسة المعلومات والبيانات التالية :

- ١ . مادة وصفية عن التنمية الصناعية بشكل عام والتنمية الصناعية في الاردن بشكل خاص .
- ٢ . بيانات الدخل القومي بنوعيتها ، حسب المصدر الصناعي ، وحسب الاستخدامات النهائية .
- ٣ . الارقام القياسية لانتاج اهم الصناعات الاردنية .
- ٤ . بيانات احصائية عن القيمة المضافة والعمالة والموجودات الثابتة ، وعدد الصناعات حسب

الانشطة الصناعية

- ٥٠ بيانات الاستثمارات المخططة في خطط وبرامج التنمية الاردنية .
- ٦٠ جدول المدخلات - المخرجات لسنة ١٩٨٣ .
- ٧٠ القوانين والاحصائيات الخاصة بتشجيع الاستثمار .

وقد تم الحصول على هذه المعلومات من الكتب والدراسات المتعلقة بالتنمية الصناعية وتحليل المدخلات - المخرجات . كما تم الحصول على البيانات من المسوح الصناعية والنشرات الاحصائية والتقارير التي تصدر عن الوزارات والدوائر الحكومية ، بالإضافة الى جدول المدخلات - المخرجات لسنة ١٩٨٣ .

طرق تحليل البيانات :

اتبع في هذه الدراسة اسلوبين من اساليب تحليل البيانات وذلك من اجل تحقيق الاهداف المتوخاة منها : وهذين الاسلوبين هما :

اولا : الاسلوب الوصفي : لقد اتبع الاسلوب الوصفي في تفسير ومقارنة وتحليل البيانات المتوافرة ، والتي تمت معالجتها بطرق التحليل الأخرى .

ثانيا : الاسلوب الرياضي والاحصائي :

(١) لقد استخدمت بعض الادوات الاحصائية في معالجة البيانات الاحصائية المتوافرة عن القطاع الصناعي . وقد تمثلت هذه الادوات في الوسط الهندسي ، ومعادلية الانحدار البسيط ، ومعامل الارتباط ، واختبار دربن - واتسون Durbin-Watson ومعامل الاختلاف ، ومعدلات النمو .

(٢) كما استخدم التحليل الرياضي في معالجة جداول المدخلات - المخرجات لقياس الترابط القطاعي ، وتقدير قيمة الطلب النهائي ، وقيمة الانتاج المحلي الكلي لكل من القطاعات الصناعية والاقتصادية . وقد تمثل ذلك في جبر المصفوفات وحساب المعكوس للمصفوفات . وقد احتاج الامر من الباحث الى اعداد برامج لهذا

الغرض تم تشغيلها على الحاسوب .

لقد تعرض الباحث الى صعوبات كثيرة ، أدى كثير منها الى تغيير اتجاه سير الدراسة وقد تمثلت أهم هذه الصعوبات في مايلي :

- ٠ ١ نقص البيانات واختلافها من مصدر الى آخر ، وصعوبة التعامل مع بعضها الآخر .
- ٠ ٢ عدم قدرة بعض العاملين المختصين في الدوائر الحكومية على تفسير بعض المعلومات التي تحتاج الى تفسير .

وأخيراً وليس أخراً ، يرجو الباحث من الله سبحانه وتعالى ان يكون قد وفق في تحقيق جميع الأهداف ، التي توخاها من دراسته هذه ، على الرغم من الصعوبات التي واجهها .

الفصل الاول

تجربة الأردن في التنمية الصناعية

يمكن تصنيف الدول - تبعاً لدرجة التصنيع - الى دول صناعية متقدمة ، ودول نامية أو متخلفة . وإذا أجرينا مقارنة بسيطة بين المجموعتين ، سوف نبتين ان الدول الصناعية المتقدمة تتمتع بارتفاع مساهمة الصناعة في الدخل القومي ، وارتفاع مستوى المعيشة والرفاه الاجتماعي ، ويتقدم علمي وتقني كبيرين . أما الدول النامية فهي على النقيض من ذلك ، تعاني من انخفاض الدخل المتولد من الصناعة ، وانخفاض في مستوى المعيشة ومستوى الرفاه الاجتماعي في العديدا منها ، وإلى جانب ذلك فهي تعاني من مشاكل كثيرة أهمها الديون الخارجية . إلا ان هذا ليس حال جميع الدول ، فهناك دول أخذت تهتم بالصناعة ، لأن قطاع الصناعة من أهم القطاعات في الاقتصاد القومي ، بل وأكثرها حيوية في تحقيق كثير من الاهداف التنموية . إلا ان قطاع الصناعة يحتاج الى موارد واستثمارات كبيرة لتحقيق الاهداف المرجوة منه ، وهذا ما لا يتحقق في فترة وجيزة ، فتحقيق التنمية الصناعية يحتاج الى استراتيجية طويلة المدى .

لقد مرت التنمية الصناعية في ثلاث تجارب مختلفة، بدأت منذ أواخر القرن الثامن عشر في أوروبا ، وهذه التجارب هي : التجربة الأولى : تجربة أوروبا والولايات المتحدة وقد بدأت منذ الثورة الصناعية التي ظهرت في بريطانيا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر وكان جوهر هذه التجربة هو انشاء الصناعات الخفيفة وتطويرها ، مما أدى الى ربط تلك الصناعات بمراحل خلفية ، أي تكوين فروع حديثة للصناعات الثقيلة . التجربة الثانية : تجربة الاتحاد السوفيتي والتي اختلفت كلياً عن التجربة الأولى ، حيث ان الاتحاد السوفيتي بدأ بانشاء فروع للصناعات الثقيلة ، وبالتالي قيام صناعات خفيفة . أما التجربة الثالثة فهي تجربة الدول النامية وهي حديثة العهد حداثة استقلال تلك الدول من الاستعمار . ولا شك في أن استقلال تلك الدول في فترات متأخرة كان له اثر كبير على اقتصادياتها ، وباعد الهوة بينها وبين الدول الصناعية . وحتى بعد قيام صناعات وانتهاء مشاكل الاستعمار ، فإن الدول النامية أخذت تواجه مشاكل من نوع آخر في صناعاتها أهمها : مشكلة السوق وضعف قدرتها التنافسية في السوق العالمي . وبما ان الأردن بلد نام فهو يشارك تلك الدول في خصائص ومشكلات الصناعة ، وتشابهها أيضاً في تطور ونمو صناعاتها .

قبل الشروع في سرد وتتبع مظاهر ومؤشرات التنمية الصناعية في الاردن ، ومن ثم خصائص ومشاكل الصناعة ، لايد من تعريف مفهوم التنمية الصناعية " Industrial Development " يقع ضمن مفهوم التنمية الصناعية مايسمى بالنمو الصناعي " Industrial Growth " ويعرف النمو الصناعي بأنه الزيادة الكمية في الناتج الصناعي خلال فترة معينة ، نتيجة زيادة العوامل الانتاجية او رفع كفاءتها . كما تتضمن التنمية الصناعية التغيرات النوعية في الانتاج الصناعي ، وقد تعني مفهوما اوسع لتشمل التغيرات الحاصلة في مجمل البنية الاقتصادية (١) .

يطلق بعضهم على التنمية الصناعية مصطلح " التصنيع " الا ان آرائهم حول تحديد مفهومه متباينة ، كما تتباين الطريقة التي يصاغ بها تعريفه . وفي هذا الصدد نورد التعريف الذي تتبناه هيئة الامم المتحدة ، وهو على النحو التالي (٢) :

" التصنيع هو عملية تطوير اقتصادي يعبأ في ظلها قسم متزايد من الموارد القومية لتطوير الهيكل الاقتصادي بقطاع صناعي ديناميكي يملك وسائل الانتاج والسلع الاستهلاكية وقادر على تأمين معدلات للنمو في كل مجالات الاقتصاد ويضمن بالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي " أولا : تطور مؤشرات القطاع الصناعي في الاردن :

لم يكن للقطاع الصناعي اهمية كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي قبل عام ١٩٥٢ ، اذ كان مقصورا على عدد قليل من المؤسسات والصناعات الحرفية الصغيرة . ثم بادرت الحكومة - بمشاركة القطاع الخاص - الى تأسيس بعض الصناعات الكبيرة ، مثل صناعة الاسمنت وتطوير وزيادة انتاج الفوسفات وصناعة الزيوت النباتية وعدد قليل من الصناعات الصغيرة التي شكلت قاعدة لانطلاقة صناعية .

وحتى تنشط الحركة الصناعية وتزيد مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الصناعية ، فقد تم سن قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥ ، كما سنت الحكومة قانون تشجيع توظيف رؤوس الأموال الأجنبية رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٥ ، وقد اشتمل هذان القانونان على اغراءات وحوافز لتشجيع وجذب رؤوس الأموال ، سواء المحلية أو الأجنبية .

(١) عباس علي التميمي ، النمو الصناعي في محافظتي البصرة ونيوى ، مركز دراسات الخليج

العربي بجامعة البصرة ، البصرة ١٩٨١ ، ص ١٣ .

(٢) المزجج السابق ، ص ١٢ .

بقي القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥ مطبقاً حتى سنة ١٩٦٧ حيث صدر قانون تشجيع الاستثمار المؤقت رقم ١ لسنة ١٩٦٧ ، تضمن إعفاءات وتسهيلات أكثر من القانونين السابقين . وفي عسّام ١٩٧٢ صدر قانون تشجيع الاستثمار رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ ، حيث احتوى على مزيد من الحوافز والإعفاءات لدفع عجلة قطاع الصناعة والسياحة الى الأمام . ثم عدل هذا القانون في سنة ١٩٧٣ تحت اسم قانون معدل رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٣ ، وتبع ذلك تعديل آخر في عام ١٩٧٧ تحت رقم ١٦ لسنة ١٩٧٧ . ثم قانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ ، وأخيراً صدر قانون جديد هو قانون تشجيع الاستثمار رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ . وسنأتي على هذه القوانين وأثارها على قطاع الصناعة بشي من التفصيل ، وذلك عند الحديث عن دور الحكومة في التنمية الصناعية في الاردن . ولكن من الملاحظ ان القوانين بقيت تعدل وتجدد باستمرار من أجل دعم وحفز قطاع الصناعة ، لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أهداف التنمية الصناعية في خطط التنمية الاقتصادية ، ولما وكبة تطورات العصر واستخدام اساليب جديدة لتشجيع الاستثمار :

سوف تتم معالجة بعض المؤشرات في هذا الجزء ، ويتم التعرف على مدى تطور تلك المؤشرات بالنسبة لقطاع الصناعة ككل من خلال مقارنته مع القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ومقارنة القطاعات الصناعية بعضها ببعض . ومن المؤشرات التي سيتناولها هذا الجزء مايلي :-

- ١ . تطور القيمة المضافة ونسبتها ومعدلات نموها .
- ٢ . الأرقام القياسية للإنتاج الصناعي .
- ٣ . العمالة الصناعية ومساهمتها .

١ - القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية ونسبة كل منها في الناتج المحلي الاجمالي :-

تعرف القيمة المضافة بأنها مقدار ما يضيفه كل قطاع الى الناتج المحلي الاجمالي ، وبالتالي فالقيمة المضافة لقطاع الصناعة هي قيمة ما يضيفه قطاع الصناعة الى الناتج المحلي الاجمالي . أو يمكن القول بأنها الفرق بين قيمة الإنتاج القائم وتكلفة مستلزمات الإنتاج الوسيطة

" Intermediate Requirements of Production "

في هذا القسم سوف يتم تتبع تطور القيمة المضافة خلال فترات معينة هي : ما قبل

التخطيط الفعلي ، وفترة التخطيط الفعلي . وتقسّم الأخيرة الى فترتين فترة برنامج السنوات السبع وما بعدها حتى نهاية عام ١٩٧٢ ، وفترة ما بعد ذلك العام وهي ماسيتم التركيز عليها في كثير من جوانب التحليل ، وباعتبارها الفترة التي تم فيها تخطيط فعلي ونجاح ملموس لذلك التخطيط في جميع القطاعات .

١ . القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية ونسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الاجمالي

في الفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٢ :-

يبين الجدول رقم (١-١) القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية ونسبة مساهمة كل منها في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٢ . ويلاحظ ان حصص قطاع الصناعة والتعدين ليست كبيرة اذا ما قورنت بقطاع الزراعة او قطاع الخدمات .

لقد حقق قطاع الصناعة خلال هذه الفترة معدل نمو في الناتج الصناعي بالأسعار الجارية حوالي (١٢٪) سنويا ، حيث ازدادت القيمة المضافة للقطاع الصناعي من ٤٧ مليون دينار في عام ١٩٥٤ الى ٩ مليون دينار في عام ١٩٥٩ ، ثم الى ١١٧ مليون دينار في عام ١٩٦٢ ، رافق ذلك ارتفاع في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من ٨.٣٪ في عام ١٩٥٤ الى ٩.٦٪ في عام ١٩٥٩ ، ثم الى ٩.٨٪ في عام ١٩٦٢ ، وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة زيادة الصادرات الصناعية وصادرات الفوسفات ، حيث ارتفعت نسبة مساهمة كل منهما في الصادرات الاردنية من ٦٪ في عام ١٩٥٤ الى ٤٩٪ في عام ١٩٦١ (١) . أما في القطاع الزراعي فقد انخفضت قيمته المضافة من ١٩٩ مليون دينار في عام ١٩٥٤ ، الى ١٥٩ مليون دينار في عام ١٩٥٩ ، ثم ارتفعت لتصل الى ٢٠٩ مليون دينار

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، المجلس القومي للتخطيط، الخطة الخمسية

في عام ١٩٦٢ . وقد انخفضت نسبة مساهمته بشكل كبير من ٣٤٫٩% في عام ١٩٥٤ ، الى ١٦٫٦% في عام ١٩٥٩ ، ثم ارتفعت ارتفاعا بسيطا الى ١٧٫٦% في عام ١٩٦٢ . ويلاحظ ان الاتجاه العام في مساهمة القطاع الزراعي هو الانخفاض ، أما قطاع الخدمات والانشاءات فقد اختلف النصيب الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي ، حيث ارتفعت مساهمته من ٥٦٫٨% في عام ١٩٥٤ الى ٧٤٫٢% في عام ١٩٥٩ ، اما في عام ١٩٦٢ فقد حقق انخفاضا طفيفا في نسبة قيمته المضافة فوصلت الى ٧٢٫٦% . ومع ان القيمة المضافة قد ارتفعت ، الا ان الزيادة لم تكن كافية لترفع من نصيب قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي .

جدول رقم (١-١)

القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية ونسبة مساهمتها

في الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق

(بالمليون دينار)

١٩٦٢		١٩٥٩		١٩٥٤		النشاط الاقتصادي
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
١٧٫٦	٢٠٫٩	١٦٫٦	١٥٫١	٣٤٫٩	١٩٫٩	الزراعة
٩٫٨	١١٫٧	٩٫٦	٩	٨٫٣	٤٫٧	الصناعة والتعدين
٧٢٫٦	٨٦٫٣	٧٤٫٢	٦٩٫٤	٥٦٫٨	٣٢٫٤	الخدمات والانشاءات
١٠٠	١١٨٫٩	١٠٠	٩٣٫٥	١٠٠	٥٧٫٠	الناتج المحلي الاجمالي

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة ، الحسابات القومية (١٩٥٢-١٩٧٦) ، ص ١١٦-١١٧

وإذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية للاعوام ١٩٥٤ و ١٩٥٩ و ١٩٦٢ ، فإننا نستطيع حساب وسط مرجح باستخدام الوسط الهندسي لكونه أفضل المقاييس للنسب ، وهذا المعدل يمثل الفترة (١٩٥٤ - ١٩٦٢) على النحو المبين في الجدول رقم (١ - ٢) .

جدول رقم (١ - ٢)

الوسط الهندسي والوسط المرجح للاهمية النسبية في الناتج المحلي الاجمالي
للفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٢

الترتيب	الوسط المرجح	الوسط الهندسي*	النشاط الاقتصادي
		ب. أ. ج	
٢	٢١,٩	٢١,٥	الزراعة
٣	٩,٤	٩,٢	الصناعة
١	٦٨,٧	٦٧,٤	الخدمات والانشاءات
	١٠٠	٩٨,١	المجموع

يتبين من الجدول رقم (١ - ٢) أن المعدل المرجح لتخصيب قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي بلغ حوالي ٩,٤% خلال الفترة (١٩٥٤ - ١٩٦٢) وبلغ المعدل المرجح لتخصيب القطاع الزراعي ٢١,٩% خلال نفس الفترة ، وبلغ المعدل المرجح لتخصيب قطاع الخدمات حوالي ٦٨,٧% .

* تمثل أ. ب. ج نسب المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي في السنوات ١٩٥٤ و ١٩٥٩ و ١٩٦٢ على الترتيب ، ولأن مجموع الاوساط الهندسية يقل عن ١٠٠% ، يتم ترجيح هذه الاوساط بقسمة كل منها على مجموع الاوساط الهندسية لنسب المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي .

٠٢ القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية ونسبة كل منها في الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٧٢ :-

في عام ١٩٦٢، وضع الاردن برنامج السنوات الخمس (١٩٦٢ - ١٩٦٧) للتنمية الاقتصادية، والذي حدد أهداف الاردن الاقتصادية وتضمن مجموعة كبيرة من الدراسات والمشاريع، نفذ بعضها، وبوشر في بعضها الآخر. الا أن البرنامج عدل وغيرت أولويات أهدافه بسبب التخفيض الطارئ على مستوى المساعدات الخارجية للموازنة، ولا سيما من الولايات المتحدة (١). وكان من جراء هذا التعديل أن وضع برنامج السنوات السبع (١٩٦٤ - ١٩٧٠) في عام ١٩٦٣.

أولى البرنامج عناية كبيرة لقطاع التعدين، لأن معظم الزيادة في إنتاج هذا القطاع تشكل صادرات إضافية تعمل على تحسين الميزان التجاري (٢). وأكد البرنامج على ضرورة تشجيع إنشاء الصناعات الاحلالية، عن طريق القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية والتدريب الفني والتجاري للعمال وتوفير القروض الصناعية (٣). وهدف البرنامج أيضا الى زيادة إنتاج وتصدير الفوسفات والرخام، وتطوير أية مناطق تحتوى على خامات ثبت جدواها (٤). أما الصناعات التي نجحت في فترة برنامج السنوات السبع فهي الخزفيات والاسمدة، والادوية والكرتون والورق، والمنسوجات القطنية والصوفية، والاعذية المعلبة ومنتجات الالبان.

ويبين الجدول رقم (١-٣) القيمة المضافة لكل من قطاع الزراعة والصناعة والخدمات والانشاءات، ونصيب كل قطاع من الناتج المحلي الاجمالي، بسمير التكلفة للاعوام ١٩٦٣، ١٩٦٧، ١٩٧٢. وقد تم اختيار تلك السنوات لأن كل منها تمثل فترة معينة، ففي عام ١٩٦٣ وضع برنامج السنوات السبع، وأما سنة ١٩٦٧ فقد حدثت فيها حرب حزيران وما تمخض عنها من نتائج أدت الى تراجع في معظم قطاعات الاقتصاد الاردني. أما سنة ١٩٧٢ فتتمثل نهاية مرحلة اقتصادية تمثلت بتعطيل التخطيط متوسط الأجل وانتهاء خطط سنوية، وكذلك تمثل بداية للتخطيط الناجح والتطور الاقتصادي الكبير.

(١) المجلس القومي للتخطيط، برنامج السنوات السبع، ص ٥

(٢) المرجع السابق، ص ١٨

(٣) المرجع السابق، ص ١٩

(٤) المرجع السابق، ص ٢٠٦

جدول (١-٣)

القيمة المضافة ونسبة مساهمة كل من القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٢

(بالطنين دينار وسعر التكلفة)

المعدل المرجح	الوسط الهندسي	١٩٧٢		١٩٦٧		١٩٦٣ (*)		النشاط الاقتصادي
		%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
١٧,٨	١٧,٧	١٤,٦	٢٦,٦	٢٠,٢	٢٣,٤	١٨,٨	٢٢,١	الزراعة
١٠,٣	١٠,٣	١٠,١	١٨,٥	١١,٩	١٣,٨	٩,٠	١٠,٦	الصناعة والتعدين
٧١,٩	٧١,٧	٧٥,٣	٣٧,٧	٦٧,٩	٧٨,٤	٧٢,٢	٨,٥	الخدمات والانشاءات
%١٠٠	٩٩,٧	%١٠٠	١٨,٨	%١٠٠	١١,٥٦	%١٠٠	١١٧,٧	الناتج المحلي الاجمالي

المصدر :- البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٣) و جدول رقم ٤٤ .
- دائرة الاحصاءات العامة - الحسابات القوية للاردن (١٩٦٧-١٩٥٩) ، ص ١٣ ، جدول رقم (٢)

* تشمل كل من الضفة الشرقية والضفة الغربية .

٣٥٧٤٧٦

ويشتمل الجدول أيضا على الوسط الهندسي لنصيب القطاعات الاقتصادية والمعدل المرجح لذلك الوسط .

يلاحظ من الجدول رقم (١-٣) ما يلي :-

(١) ان الناتج الزراعي قد ازداد من ٢٢ مليون دينار الى ٢٣٤ مليون دينار ثم الى ٢٦٦ مليون دينار خلال الاعوام ١٩٦٣ و ١٩٦٧ و ١٩٧٢ على التوالي . وتبين بقيسة أعوام تلك الفترة (١٩٦٦-١٩٦٨) أن قطاع الزراعة قد عانى من انخفاض في قيمته المضافة^(١) ، ويعود التذبذب في الناتج الزراعي السبب في اختلاف الظروف الجوية من سنة الى أخرى ، واعتماد الزراعة اعتمادا كبيرا على الامطار .

ويبين الجدول أيضا أن نصيب قطاع الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي قد تذبذب ، حيث ارتفع نصيب الزراعة من ١٨٫٨ ٪ عام ١٩٦٣ الى ٢٠٫٢ ٪ عام ١٩٦٧ ، ثم انخفض الى ١٤٫٦ ٪ في عام ١٩٧٢ .

(٢) ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الصناعي من ١٠٦ مليون دينار عام ١٩٦٣ الى ١٣٨ مليون دينار في عام ١٩٦٧ ، تلاها ارتفاع في عام ١٩٧٢ حيث بلغ قيمة الناتج الصناعي ١٨٥ مليون دينار ، أما نصيب هذا القطاع من الناتج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة فقد ارتفع من ٩٫٠ ٪ في عام ١٩٦٣ الى ١١٫٩ ٪ في عام ١٩٦٧ . ثم إنخفض الى ١٠٫١ ٪ في عام ١٩٧٢ .

(٣) اما قطاع الخدمات فقد سجل انخفاضا في كل من قيمته المضافة ونصيبه من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٦٧ ، بينما سجل ارتفاعا كبيرا في كل من قيمته المضافة ونصيبه من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٧٢ ، حيث بلغت قيمته المضافة ١٣٧٧ مليون دينار شكلت نسبة مقدارها ٣٫٧٥ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي في نفس العام .

ما تقدم يلاحظ التذبذب في نصيب القطاعات الثلاثة خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٧٢ ، حيث أنه بالرغم من الارتفاع في القيمة المضافة لقطاع الصناعة ، إلا أن نصيب هذا القطاع انخفض في عام ١٩٧٢ . وهذا يعني أن الزيادة في قيمته المضافة

(١) راجع الملحق الاحصائي ص ١٦٠ جدول رقم (١) .

كانت غير كافية لرفع نصيبه في الناتج المحلي الاجمالي . وكذلك نتيجة للزيادة الكبيرة في نصيب قطاع الخدمات والانشاءات . مما يدل على مدى اقبال المستثمرين على الاستثمار في قطاع الخدمات والانشاءات لان هذا النوع من الاستثمارات يدر عائدا سريعا ومضمونا ، بينما اعتبر الاستثمار في قطاع الصناعة وقطاع الزراعة مغامرة لا تعرف نتيجتها .

تبين المعدلات المرجحة لأنصبة القطاعات الثلاثة خلال الفترة (١٩٦٣ - ١٩٧٢) أن المعدل المرجح لنصيب قطاع الصناعة بلغ ١٠,٣% في حين بلغ المعدل المرجح لنصيب قطاع الزراعة ١٧,٨% ، أما قطاع الخدمات والانشاءات فقد بلغ المعدل المرجح لنصيبه ٢١,٩% .

٣ . القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية ونسبة مساهمة كل منها في الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٤ :

تتميز هذه الفترة عن الفترات السابقة في جوانب كثيرة ، منها حدوث قفزات نوعية وكمية في القطاع الصناعي ، وتعديل قوانين تشجيع الاستثمار عدة مرات لتهيئة مناخ مناسب للاستثمار ، ووضعت ثلاث خطط تنمية اقتصادية واجتماعية حققت نجاحا ملموسا في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

كما وتميزت هذه الفترة بظهور أزمة الطاقة ، وبرز التضخم بشكل واضح في المستوى العام للأسعار ، وتسرب المساهرات الفنية والمهنية نتيجة زيادة الطلب عليها من قبل الدول الغنية ، خصوصا دول الخليج العربي ، وقد صاحب هجرة هذه القوى ازدياد تحويلات العاملين الاردنيين من الخارج ^(١) . ومع تدهور أسعار النفط وظهور الركود الاقتصادي الذي ساد العالم منذ عام ١٩٨٢ ، انخفضت تحويلات العاملين من الخارج وبدأت عودة تلك الكفاءات ، وظهرت البطالة بشكل واضح خصوصا بين الجامعيين . سوف يتم تناول هذه الفترة بشيء من التفصيل نظرا للمميزات والظروف التي رافقتها إضافة الى توافر المعلومات عنها بشكل أفضل من الفترتين السابقتين .

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، ص ١٠٦ .

المجلس
القومي
للتخطيط

يحتوى الجدول رقم (١ - ٤) على القيمة المضافة لكل من القطاعات الاقتصادية الرئيسية الثلاثة، ونسبة مساهمة كل منها في الناتج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة فسي السنوات ١٩٧٣-١٩٨٤، وقد تبين لنا من هذا الجدول ما يلي :-

(١) واصلت القطاعات الثلاثة تقدمها خلال هذه الفترة، فقد بلغت نسبة الزيادة الكلية في القيمة المضافة ٣١٧٣% لقطاع الزراعة، و ١١٨١% لقطاع الصناعة، و ٦٠٥% لقطاع الخدمات والانشاءات.

من هذا نرى أن قطاع الصناعة كان أكبر هذه القطاعات نموا وأكثرها مرونة، فلم ينخفض انتاج القطاع الصناعي الا في عام ١٩٨٣، نتيجة للركود العالمي الذي أثر على الاردن بشكل خاص، وأدى ذلك الى انخفاض الصادرات الصناعية. أما قطاع الزراعة فقد شهد تذبذبا واضحا قبل عام ١٩٨٠. ولم يشهد قطاع الخدمات والانشاءات اي انخفاض خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٤.

(٢) يبين الجدول رقم (١-٤) أيضا أن قطاع الخدمات والانشاءات لا زال هو القطاع المسيطر، فلم تقل نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي عن ٧٠% ولم تزيد عن ٧٩%، وجاء قطاع الصناعة في المرتبة الثانية فلم تقل حصته عن ١١% في أول الفترة ولم تزيد عن ١٩% والتي تحققت في عام ١٩٨١. في حين تراجع نصيب قطاع الزراعة من ١٢% كأعلى نسبة تحققت له عام ١٩٧٤. الى ٦% كأدنى نسبة تحققت عام ١٩٧٩. بلغت نسبة مساهمة كل قطاع فسي الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨٤ مايلي: قطاع الزراعة ٨%، وقطاع الصناعة والتعدين ١٨%، وقطاع الخدمات والانشاءات ٧٣%.

جدول رقم (٤١)

القيمة المضافة لكل قطاع اقتصادي ونسبة مساهمة كل منها في الناتج المحلي
الاجمالي خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٤
(بالمليون دينار وسعر التكلفة)

النشاط الاقتصادي	الزراعة		الصناعة والتعدين		الخدمات والانشاءات		الناتج المحلي الاجمالي	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
١٩٧٣	١٧ر٦	٩ر٣	٢١ر٢	١١ر٢	١٥٠ر٠	٧٩ر٠	١٨٨ر٩	%١٠٠
١٩٧٤	٣٠ر٣	١٢ر٠	٤٠ر٠	١٦ر٧	١٧١ر٦	٧٠ر٨	٢٤٢ر٤	%١٠٠
١٩٧٥	٢٦ر٠	٨ر٦	٥٦ر٠	١٨ر٠	٢٢١ر١	٧٢ر٩	٣٠٣ر١	%١٠٠
١٩٧٦	٣٧ر٣	٩ر٩	٦٧ر٨	١٧ر٩	٢٧٣ر٣	٧٢ر٢	٣٧٨ر٤	%١٠٠
١٩٧٧	٤١ر٦	٩ر٠	٧٨ر١	١٧ر٨	٣٢٠ر٢	٧٢ر٧	٤٣٩ر٩	%١٠٠
١٩٧٨	٥٨ر٦	١٠ر٦	٩٤ر٣	١٧ر١	٣٩٨ر٣	٧٢ر٣	٥٥١ر٢	%١٠٠
١٩٧٩	٤٣ر٦	٦ر٠	١٢١ر٦	١٨ر٢	٥٠٣ر٠	٧٥ر٣	٦٦٨ر٦	%١٠٠
١٩٨٠	٦٤ر٦	٧ر٣	١٦٧ر١	١٨ر٨	٦٥٦ر٧	٧٣ر٩	٨٨٨ر٤	%١٠٠
١٩٨١	٧٦ر٦	٧ر٢	٢٠٨ر٣	١٩ر٧	٧٧٤ر٠	٧٣ر١	١٠٥٩ر٤	%١٠٠
١٩٨٢	٨٣ر٨	٧ر٠	٢٣٠ر٣	١٩ر٢	٨٨٧ر١	٧٣ر٨	١٢٠١ر٢	%١٠٠
١٩٨٣	١٠٥ر٤	٨ر٠	٢١٤ر٠	١٧ر٤	٩١٦ر١	٧٤ر١	١٢٣٦ر٠	%١٠٠
١٩٨٤	١١١ر٠	٨ر٤	٢٣٧ر٠	١٨ر٠	٩٧١ر٠	٧٣ر٦	١٣١٩ر٠	%١٠٠

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد ٢١ عدد ١ كانون الثاني

١٩٨٥، جدول رقم (٤٢) والمجلد ٢٢ عدد ٣ آذار ١٩٨٦، جدول رقم (٤٥) .

نستنتج مما سبق ان نصيب قطاع الصناعة والتعدين واصل تقدمه على حساب قطاع الزراعة الذي أظهر تراجعاً في نسبة مساهمته . و اذا اخذنا ثلاث سنوات ١٩٧٣ و ١٩٧٩ و ١٩٨٤ فاننا نستطيع حساب معدل مرجح لنسب مساهمة القطاعات الثلاثة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٤ ، والجدول رقم (٥-١) يبين ذلك :-

جدول رقم (١ - ٥)

الوسط الهندي والوسط المرجح لنسب مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٤

النشاط الاقتصادي	الوسط الهندي	الوسط المرجح
الزراعة	٨ر٠	٨ر٠
الصناعة والتعدين	١٥ر٤	١٥ر٥
الخدمات والانشاءات	٧٦ر١	٧٦ر٥
المجموع	٩٩ر٥	% ١٠٠

يبين الجدول رقم (٥-١) ان نصيب الزراعة المرجح هو ٨% ، بينما بلغ نصيب الصناعة والتعدين المرجح ١٥% ، وبلغ النصيب المرجح لقطاع الخدمات والانشاءات ٧٦% . وورد فيما يلي الجدول رقم (٦-١) والذي يحتوي على المتوسطات المرجحة لنسب مساهمة القطاعات الثلاثة في الناتج المحلي الاجمالي ، خلال الفترات الثلاث (١٩٥٤ - ١٩٦٢) و (١٩٦٣ - ١٩٧٢) و (١٩٧٣ - ١٩٨٤) . ويلاحظ من هذا الجدول تناقص حصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي مقابل تزايد حصة كل من قطاع الصناعة والتعدين وقطاع الخدمات والانشاءات . اي ان التقدم الذي يحدث في حصة قطاع الصناعة وقطاع الخدمات هو على حساب التناقص في حصة قطاع الزراعة .

جدول رقم (١ - ٦)
المتوسطات المرجحة لنسب مساهمة القطاعات الاقتصادية
الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترات الثلاثة

النشاط الاقتصادي	١٩٥٤ - ١٩٦٢	١٩٦٣ - ١٩٧٢	١٩٧٣ - ١٩٨٤
قطاع الزراعة	٢١٩	١٧٨	٨٠
قطاع الصناعة والتعدين	٩٤	١٠٣	١٥٥
قطاع الخدمات والانشآت	٦٨٧	٧١٩	٧٦٥
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

ب. القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية ونسبة كل منهما في الناتج المحلي الاجمالي ، و فـ ي الناتج الصناعي :-

لمعرفة حجم الناتج الصناعي المتولد عن الصناعات الاستخراجية والناتج الصناعي المتولد عن الصناعات التحويلية ، ونسبة حجم كل منهما في الناتج المحلي الاجمالي ، تم وضع الجدول رقم (١-٧) والذي يبين ما يلي :-

١ - ان نسبة مساهمة القطاع الاستخراجي من الناتج المحلي بسعر التكلفة متذبذبة اكثر من مساهمة القطاع التحويلي ، ويعود ذلك الى الاضطراب الذي يحدث في الطلب العالمي واسعار منتجات القطاع الاستخراجي ، اما القطاع التحويلي فهو اكثر استقرارا وتطورا من القطاع الاستخراجي . ومن الملاحظ ايضا ارتفاع نسبة مساهمة القطاع التحويلي اكثر من نسبة مساهمة القطاع الاستخراجي على طول الفترة ، والتي لم تتجاوز ٣٠% من الناتج الصناعي .

٢ - في عام ١٩٧٣ بلغت مساهمة القطاع التحويلي في الناتج المحلي الاجمالي ٩١% ، ثم ارتفعت الى ١٥٦% في عام ١٩٨١ - وهي اعلى نسبة حققها هذا

جدول رقم (٧-١)

القيمة المضافة لقطاع الصناعة الاستخراجية والتحويلية ونسبة كل منهما من الناتج المحلي الاجمالي ونسبتهما من القيمة المضافة لقطاع الصناعة

(بالمليون دينار)

السنة	الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية		% الصناعات التحويلية من القيمة المضافة لقطاع الصناعة
	القيمة %	القيمة %	القيمة %	القيمة %	
١٩٧٣	٤ر٠	٢ر١	١٢ر٢	٩ر١	٨١ر١
١٩٧٤	١٠ر٨	٤ر٥	٢٩ر٧	١٢ر٢	٧٣ر٣
١٩٧٥	١٦ر٣	٥ر٤	٣٠ر٥	١٣ر١	٧٠ر٩
١٩٧٦	١٧ر٨	٤ر٧	٥٤ر٧	١٣ر٢	٧٣ر٧
١٩٧٧	١٩ر٩	٤ر٥	٦٥ر١	١٣ر٣	٧٤ر٥
١٩٧٨	٢٢ر٩	٤ر٢	٦١ر٤	١٢ر٩	٧٥ر٧
١٩٧٩	٢٧ر٥	٤ر١	٧٤ر٥	١٤ر١	٧٧ر٤
١٩٨٠	٣٩ر٩	٤ر٥	١٢٧ر٢	١٤ر٣	٧٦ر١
١٩٨١	٤٣ر٢	٤ر١	١٦٥ر١	١٥ر٦	٧٩ر٣
١٩٨٢	٤٥ر٤	٣ر٨	١٨٤ر٩	١٥ر٤	٨٠ر٣
١٩٨٣	٣٧ر٩	٣ر١	١٧٦ر٦	١٤ر٣	٨٢ر٣
١٩٨٤	٤٤ر٠	٣ر٣	١٩٣ر٠	١٤ر٧	٨١ر٤

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد ٢١، العدد ١، كانون الثاني

١٩٨٥، جدول رقم ٠٤٢، والمجلد ٢٢، العدد ٣، آذار ١٩٨٦، الجدول رقم ٠٤٥.

القطاع - ثم عادت فهبطت خلال عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، ثم ارتفعت في عام ١٩٨٤ لتسجل نسبة ١٤٫٧% . ويعود سبب الانخفاض إلى الركود العالمي والذي بدأ مع نهاية عام ١٩٨٢ . وقد بلغت نسبة الزيادة الكلية التي حققها قطاع الصناعة التحويلية ما مقداره ١٠٢٢% خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٤ أي أن القيمة المضافة قد تضاعفت أكثر من عشر مرات .

٣ - في عام ١٩٧٣ ، كانت مساهمة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي بـ الكلفة ٢١% ، ارتفعت لتصل أعلى نسبة لها في عام ١٩٧٥ ، فبلغت ٥٤% ، وتأرجحت بعدها بـ الارتفاس والانخفاض ، إلى أن وصلت إلى ٣٣% في عام ١٩٨٤ ، أما نسبة الزيادة الكلية في قطاع الصناعة الاستخراجية فكانت ١٠٠% ، وهي قريبة من نسبة الزيادة الكلية التي حققها قطاع الصناعة التحويلية .

كما يبين الجدول رقم (١-٧) نسبة مساهمة كل من الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية في القيمة المضافة لقطاع الصناعة ككل ، ويعطي هذا الجزء صورة أخرى لتطور هذين القطاعين كما في الجزء الأول من هذا الجدول . ويمكن اختيار السنوات ١٩٧٣ ، ١٩٧٨ ، و ١٩٨٤ ، واستخراج وسط هندسي ثم وسط مرجح لمساهمة كل من الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية في القيمة المضافة للقطاع الصناعي ، كما في الجدول التالي :-

الوسط الهندسي والوسط المرجح لنسب مساهمة القطاعين
الاستخراجي والتحويلي في القيمة المضافة للقطاع الصناعي
• خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٤ •

اسم القطاع	الوسط الهندسي	الوسط المرجح
الصناعات الاستخراجية	٢٠ر٤	٢٠ر٤
الصناعة التحويلية	٢٩ر٤	٢٩ر٦
مجموع القطاع الصناعي	١٩ر٨	%١٠٠

يتضح من هذا الجدول أن الوسط المرجح لنسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية قد بلغ ٢٠ر٤%، بينما بلغت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية المرجحة ٢٩ر٦% • وهذا يعني أن حجم الصناعات التحويلية في قطاع الصناعة ككل كبير، بالمقارنة مع دول العالم • إلا أن حجم القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي لا زال صغيراً •
• معدلات نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي :

تعطي معدلات النمو صورة أكثر وضوحاً من المؤشرات الاجمالية عن حجم الارتفاع والانخفاض في القيمة المضافة للقطاع الصناعي • فهي تقارن كل سنة بالسنة التي تسبقها • أو نهاية الفترة بديايتها • فاذا ما تساوى مقدار التغيير في فترتين متساويتين مثلاً، فإن معدل النمو لهاتين الفترتين سيختلفان • وحتى نزيل أثر الاسعار ونرى مقدار النمو الحقيقي فأننا سنستخدم الرقم القياسي للأسعار خلال هذه الفترة، على اعتبار أن سنة ١٩٧٢ هي سنة الاساس^(١) • والجدول رقم (٨-١) يبين نسبة الزيادة السنوية في القيمة المضافة لقطاع الصناعة بالاسعار الجارية، ونسبة الزيادة السنوية للقيمة المضافة لقطاع الصناعة بالاسعار الثابتة، ويتضح من الجدول رقم (٨-١) ما يلي :-

عند تتبع نسبة الزيادة لقطاع الصناعة خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٤، نلاحظ أن هناك اختلافاً كبيراً من سنة الى أخرى، وبالاسعار الجارية

(١) انظر الملحق الاحصائي، جدول رقم (١٣) ص (١٧٢) •

حقق قطاع الصناعة قفزة كبيرة ، حيث بلغت نسبة الزيادة العظمى في عام (١٩٧٤) ٩١.٠% ، في حين حقق نسبة زيادة سالبة بلغت - ٦.٩% في عام ١٩٨٣ . وبشكل عام فان قطاع الصناعة قد حقق نسب زيادة عالية في معظم سنوات هذه الفترة .

جدول (١ - ٨)

نسب الزيادة في القيمة المضافة لقطاع الصناعة
بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة

السنة	نسبة الزيادة السنوية في القيمة المضافة لقطاع الصناعة بالاسعار الجارية	نسبة الزيادة بالاسعار الثابتة (١٩٧٢ = ١٠٠)
١٩٧٣	١٤.٦	٣.١
١٩٧٤	٩١.٠	٦٠.٠
١٩٧٥	٣٨.٣	٢٣.٣
١٩٧٦	٢١.١	٨.٦
١٩٧٧	١٥.٢	٠.٦
١٩٧٨	٢٠.٧	١٢.٧
١٩٧٩	٢٩.٠	١٣.٠
١٩٨٠	٣٧.٤	٢٣.٧
١٩٨١	٢٤.٧	١٥.٨
١٩٨٢	١٠.٦	٢.٩
١٩٨٣	- ٦.٩	- ١١.١
١٩٨٤	١٠.٥	٥.٣

المصدر : تم حساب أرقام هذا الجدول من الجدول رقم (٧-١) حسب الصيغة التالية :

$$ر ز = \frac{\Delta \text{ في القيمة المضافة}}{\text{القيمة المضافة لـ } (ز-١)} \times ١٠٠ \% \text{ حيث : } ر ز : \text{نسبة الزيادة في السنة } ز .$$

ز : الزمن .

إذا نظرنا الى نسب الزيادة بالاسعار الثابتة نجد أنها تنخفض انخفاضاً كبيراً عن النسب بالأسعار الجارية . فنسبة الزيادة التي حققها قطاع الصناعة عام ١٩٧٤ وهي ٩١% ، أصبحت ٦٠% ، في حين أن النسبة - ٦٩% عام ١٩٨٣ أصبحت - ١١% . مما يدل على أن نسبة لا يستهان بها من القيمة المضافة للقطاع الصناعي هي نتيجة الارتفاع في الاسعار ، ولم تكن نتيجة للزيادة في الانجاز .

أما معدل النمو السنوي^(١) للفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٤ بالاسعار الجارية فقد بلغ ٢٣٧% ، في حين بلغ معدل النمو بالاسعار الثابتة ١٢٠% ، وتعتبر هذه المعدلات من المعدلات العالية . وإذا قارنا المعدل الأخير بمعدل النمو السنوي بالاسعار الثابتة للنتائج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة والبالغ ٦٩% لنفس الفترة ، فإننا نلاحظ تفوق معدل النمو السنوي للقيمة المضافة لقطاع الصناعة على معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الاجمالي ، وهذا شيء مرغوب جداً إذا أردنا أن يكون القطاع الصناعي أحد المصادر الرئيسية لنمو الناتج المحلي الاجمالي .

د - القيمة المضافة للانشطة الصناعية .

ان مراقبة تطور القطاع الصناعي ككل لا تكفي لتحديد أو لمعرفة الانشطة الصناعية الرائدة ، ذات المصادر الكبرى للقيمة المضافة في القطاع الصناعي . لذلك يجب أن يقسم القطاع الصناعي الى أنشطته الرئيسية وتحدد تلك الانشطة .

(١) تم حساب هذه المعدلات حسب الصيغة :-
ق_١ = ق_٠ (١ + r)
حيث : ق_٠ : القيمة في آخر الفترة ، ق_١ : القيمة في سنة الاساس ،
r : معدل النمو السنوي ، n : عدد سنوات الفترة - ١ .

لأن التنمية الصناعية تبدأ من الأنشطة الأكثر تقدماً . وقد رأينا أن التنمية الصناعية في أوروبا بدأت من الصناعات النسيجية ، وفي الاتحاد السوفيتي من الصناعات المعدنية الثقيلة .

في هذا الجزء أخذ الباحث بعين الاعتبار السنوات ١٩٦٧ و ١٩٧٤ و ١٩٧٩ و ١٩٨٤ . وتم تقسيم الأنشطة الصناعية بصورة أخرى تختلف عن التقسيمات الواردة في الإحصاءات الأردنية ، أي تم إعادة تقسيم الأنشطة الصناعية إلى ثمانية أنشطة رئيسة موضحة كما يلي (١) :-

- ١- المقالع والتعدين : ويشمل الصناعات الاستخراجية وعلى رأسها استخراج الفوسفات .
- ٢- المنتجات التحويلية : وتشمل كل من المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ والسجائر ، وتشكل الأخيرة النصيب الأكبر .
- ٣- المنتجات النسيجية والجلدية : وتشمل منتجات الغزل والنسيج والملبوسات الجاهزة والصناعات الجلدية بما فيها الأحذية .
- ٤- المنتجات الخشبية والورقية : وتشتمل على منتجات الخشب والاثاث ومنتجات السورق والطباعة والنشر .
- ٥- المنتجات الكيماوية والبتروولية : وتشتمل على الصناعات الكيماوية والبلاستيكية ، ومنتجات المطاط ، ومنتجات البترول ومشتقاته .
- ٦- المنتجات غير المعدنية : تشتمل بالدرجة الأولى على إنتاج الاسمنت .
- ٧- المنتجات المعدنية والكهربائية وغير الكهربائية : ويشمل هذا الفرع كل من المنتجات المعدنية الأساسية ، والمنتجات الكهربائية والمنتجات غير الكهربائية بالإضافة إلى معدات النقل .
- ٨- الخدمات الصناعية والصناعات الأخرى .

يحتوي الجدول رقم (١-٩) على القيمة المضافة لكل من هذه الأنشطة ، ونسبة مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي للسنوات ١٩٦٧ و ١٩٧٤ و ١٩٨٤ ، كما يشتمل أيضاً على المتوسطات الهندسية والمتوسطات المرجحة لنسب المساهمة

(١) تم اتباع هذا التقسيم في كثير من أجزاء هذه الدراسة .

في السنوات الاربعة ، وكذلك ترتيب هذه القطاعات تنازليا حسب الوسط المرجح .

يلاحظ من الجدول رقم (١-٩) أن القيمة المضافة لجميع الانشطة الصناعية قد ارتفعت باستثناء نشاط المنتجات التحويلية ، التي انخفضت قيمته المضافة من ٢٤٨٢٠ الف دينار في عام ١٩٧٩ إلى ٢٣٢٥٧ الف دينار في عام ١٩٨٤ .

من الانشطة التي حققت وتاثر نمو عالية ، نشاط المنتجات الكيماوية والبترولية ، حيث ازدادت قيمته المضافة من ٢٧٠٨ الف دينار في عام ١٩٦٧ (شكلت ما نسبته ٢٢,٢%) إلى ٦٩٨٩ الف دينار في عام ١٩٧٤ ، وقد شكلت ما نسبته ١٦,٢% . ويلاحظ أنه بالرغم من هذه الزيادة ، إلا أن أهميته النسبية في القيمة المضافة الاجمالية لقطاع الصناعة قد انخفضت ، وهذا يعني أن الزيادة لم تكن كافية لرفع نسبة مساهمته . ثم ارتفعت كل من قيمته المضافة ونسبة مساهمته بشكل كبير ، حيث بلغت القيمة المضافة لهذا النشاط ٢١٠٨٣ الف دينار و ٩٧٠٣٥ الف دينار ، في السنتين ١٩٧٩ و ١٩٨٤ على التوالي ، شكلت ما نسبته ١٨,٥% و ٣٨,٧% من القيمة المضافة للقطاع الصناعي في نفس السنتين على التوالي . ويتبين لنا أن النسبة الاخيرة تزيد على ثلث القيمة المضافة للقطاع الصناعي ، وذلك نتيجة ارتفاع الدعم المقدم لصناعة البترول والذي بلغ حوالي ٤١٥٨٨ ألف دينار في عام ١٩٨٤ (١) .

والنشاط الاخر الذي أظهر نموا كبيرا هو نشاط المقالع والتعدين ، حيث ارتفعت قيمته المضافة من سنة الى أخرى ، وكانت هذه الزيادة نتيجة لزيادة انتاج الفوسفات وتصديره . فقد ارتفعت القيمة المضافة لهذا النشاط من ٢٠٨٦ الف دينار في عام ١٩٦٧ ، إلى ١١٢٠٣ الف دينار في عام ١٩٧٤ ، ازداد معها نصيبه من القيمة المضافة للقطاع الصناعي من ١٧,١% إلى ٢٦% .

(١) دائرة الاحصاءات العامة ، التعداد الصناعي ١٩٨٤ ، ص ٦٧ .

جدول (١ - ١)

القيمة المضافة للنشاطات الصناعية وبنسبة مساهمة كل منها في القيمة المضافة
للقطاع الصناعي * *

الترتيب	المرجع المتوسط السنوي	١٩٨٤		١٩٧٩		١٩٧٤		١٩٦٧		النشاط الصناعي
		%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
٢	٢٠٨٨	٢٠٢	٥٠٧٨٤	١٧٢	١٩٤٨٥	٢٦٠	١١٢٠٣	١٧١	٢٠٨٦	المقالم والتعدين
٣	١٧٥	٩٣	٢٣٢٥٧	٢١٨	٢٤٨٢٠	١٨١	٧٨١٦	٢٠٦	٢٥١١	المنتجات التحويلية
٦	٨٢	٤٢	١٠٦٠٦	٥٢	٥٨٩٣	١٢٦	٥٤٥٠	١٣٢	١٦٠٩	المنتجات النسيجية والجلدية
٧	٦٤	٤	١٣٥٨٥	٧٤	٨٤٢٣	٤٦	١٩٦١	٧٣	٨٨٨	المنتجات الخشبية والورقية
١	٢٣٧	٣٨٧	٩٧٠٣٥	١٨٥	٢١٠٨٣	١٦٢	٦٩٨٩	٢٢٢	٢٧٠٨	المنتجات الكيماوية والبترولية
٤	١١٥	١٢٠	٣٠٠٣٩	١٣٤	١٥٢١٨	٧٦	٣٢٦٥	٩٩	١٢٠٦	المنتجات غير المعدنية
٥	١٠٣	٦٣	١٥٧٠٣	١١٩	١٣٤٧٥	١٤٢	٦١٠٨	٨٥	١٠٤١	المنتجات المعدنية والكهربائية وغير الكهربائية
٨	٢١	٣٩	٩٦٨٢	٤٦	٥١٩٦	٥٧	٣٢١	١٢	١٤٧	الخدمات الصناعية وأخرى
-	١٠٠%	١٥١	٢٥٠٦٩١	١٠٠%	١١٣٥٩٣	١٠٠%	٤٣٩١٣	١٠٠%	١٢١٩٦	الجموع

المصدر :

- (١) دائرة الإحصاءات العامة و التعداد الصناعي ١٩٦٧ ص ١٣ .
- (٢) دائرة الإحصاءات العامة و التعداد الصناعي السنوية ١٩٧٥ ص ٢٩٠ .
- (٣) دائرة الإحصاءات العامة و التعداد الصناعي ١٩٧٩ ص ٧٩ .
- (٤) دائرة الإحصاءات العامة و التعداد الصناعي ١٩٨٤ ص ٧٢ .
- (٥) ترمز أ ب ج هـ د إلى نسب المساهمة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي في السنوات ١٩٦٧ و ١٩٧٤ و ١٩٧٩ و ١٩٨٤ على التوالي .
- (٦) هنالك اختلاف بين الأرقام الإجمالية الواردة في هذا الجدول والأرقام الواردة في الجدول السابقة لهذه السنوات ويعود ذلك إلى اختلاف مصادرهما . كما ان اجراء التعديل على هذه الأرقام قد يؤدي إلى نتائج مختلفة .

ثم انخفض نصيب هذا النشاط خلال عام ١٩٧٩ الى ١٢٫٢% من القيمة المضافة للقطاع الصناعي حيث بلغت قيمته المضافة في تلك السنة ١٩٤٨٥ الف دينار . ثم عادت فارتفعت نسبة مساهمته الى ٢٠٫٢% ، حيث وصلت قيمته المضافة الى ٥٠٧٨٤ الف دينار في عام ١٩٨٤ .

ومن النشاطات المهمة ايضا نشاط المنتجات غير المعدنية . حيث ارتفعت قيمته المضافة ايضا من سنة الى اخرى . وقد ازدادت معها نسبة مساهمته باستثناء سنة ١٩٧٤ ، اذ انخفضت نسبة مساهمة هذا النشاط في القيمة المضافة للقطاع الصناعي من ١٩٫١% في عام ١٩٦٧ ، الى ٢١٫٧% في عام ١٩٧٤ . وقد بلغت القيمة المضافة في عام ١٩٦٧ (١٢٠٦) الف دينار ثم ارتفعت الى أن وصلت الى ٣٠٠٣٩ الف دينار في عام ١٩٨٤ ، شكلت ما نسبته ١٢٫٠% من اجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة في ذلك العام ، وتأتي هذه الزيادة نتيجة تشغيل الخط السادس في مصانع الاسمنت الاردنية ، وافتتاح مصانع اسمنت الجنوب (سابقا) وزيادة التصدير من مادة الاسمنت ، وكذلك انشاء مصانع الزجاج الاردنية .

وعند حساب المعدل المرجح للنسب في جميع السنوات ، نجد أن نشاط المنتجات الكيماوية والبتروولية قد احتل المركز الاول بمعدل مرجح ٢٣٫٧% ، تلاه نشاط المقالع والتعدين بمعدل ٢٠٫٨% ، وحل في المركز الثالث نشاط المنتجات الترمينية بمعدل مرجح ١٢٫٥% ، وجاء في المركز الرابع المنتجات غير المعدنية بمعدل مرجح ١١٫٠% . وقد شكلت هذه الانشطة مجتمعة أهمية نسبية في القيمة المضافة لقطاع الصناعة بلغت ٧٣٫٠% خلال الفترة (١٩٦٧ - ١٩٨٤) . وقد احتل المركز الخامس نشاط المنتجات المعدنية والكهربائية وغير الكهربائية ، بمعدل مرجح ١٠٫٣% . أما باقي الانشطة فلم تزد أهميتها النسبية المرجحة عسسن ١٦٫٢% .

هـ - الارقام القياسية للانتاج الصناعي:

يستخدم الرقم القياسي للانتاج الصناعي لكل من فروع الصناعة والصناعة ككل كأسلوب آخر للتعرف على تطور ونمو قطاع وفروع الصناعة ، ومع أن هذا المقياس مهم كموشر للنمو ، إلا أنه غير كاف للتعبير عن النمو الصناعي لأن المنتجات الصناعية في تغير وتبدل مستمرين ، من حيث نوعيتها وجودتها كما أن القيمة الاجمالية لا توضح الخصائص والتباين بين الفروع الصناعية بعضها عن بعض (١) . ورغم هذه العيوب إلا أنه يبقى أحد المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها على النمو الصناعي لبلد ما .

يحتوى الجدول رقم (١-١٠) على الارقام القياسية للانتاج الصناعي لأهم الصناعات ، والرقم القياسي الكلي لمجموع هذه الصناعات للفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٥ ، مقارنة بسنة الاساس ١٩٧٢ . من هذا الجدول نلاحظ ما يلي :-

(١) أن ارتفاع الرقم القياسي الكلي للانتاج الصناعي من سنة الى اخرى جاء بدرجات متفاوتة ، فقد ارتفع الرقم القياسي من ١٠٩٩ نقطة في عام ١٩٧٣ ، الى ٤١٠٦ نقطة في عام ١٩٨٥ ، وهذا يعني أن الانتاج الصناعي قد تضاعف أكثر من ثلاث مرات خلال هذه الفترة ، مقارنة بسنة ١٩٧٢ . وتشير تلك النسبة الى الزيادة في عدد المؤسسات الصناعية ، أو التوسع في المؤسسات القائمة أو تغييرها معا . مما يعني الزيادة في الاستثمارات والعمالة والدخل في قطاع الصناعة . وقد حقق قطاع الصناعة أعلى نسبة تغير في الرقم القياسي للانتاج الصناعي في عام ١٩٧٦ ، حيث بلغت هذه النسبة ٢٥ % ، وهي نسبة كبيرة . بينما حقق أدنى نسبة في سنة ١٩٨٥ ، حيث بلغت ٤ % . وهي نسبة متدنية ، اذا كنا نتوقع من قطاع الصناعة أن يكون في مركز قيادي بالنسبة للقطاعات الاخرى . ويلاحظ أن نسب التغير تختلف من سنة الى اخرى بشكل كبير وذلك تبعاً

(١) عباس علي التميمي ، النمو الصناعي في محافظتي البصرة ونيوى ، مركز دراسات الخليج العربي

• للتغيير في الطلب المحلي والخارجي على منتجات القطاع الصناعي

(٢) ان الزيادة في الرقم القياسي الاجمالي ناشئة عن الصناعات ذات الارقام القياسية والاهمية الكبرى في قطاع الصناعة • وهذه الصناعات هي :-

صناعات مواد البناء : والتي تحتل أهمية نسبية مقدارها ٩ ر ١٨ % ، فقد ارتفع الرقم القياسي لهذه الصناعات من ٩٣ر٣ نقطة في عام ١٩٧٣ الى ٦ ر ٢٤٦ نقطة في عام ١٩٨٥ • في حين انخفض الرقم القياسي في بعض السنوات - خصوصا بدايئة الفترة - ويعود ذلك الى انخفاض نشاط البناء ، أو انخفاض الصادرات من هذه المنتجات •

صناعة الفوسفات : تحتل أهمية نسبية قدرها ٨ ر ١٧ % في الرقم القياسي الكلي • استمر الرقم القياسي للفوسفات في الارتفاع من سنة الى أخرى ، باستثناء عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ ، فقد حقق انخفاضا بلغت نسبته (- ١٩,٣ %) و (- ٢,٣ %) للعامين المذكورين على التوالي • وذلك بسبب الانخفاض في الصادرات من الفوسفات • كما ارتفع الرقم القياسي للفوسفات من ٥ ر ١٥٢ نقطة عام ١٩٧٣ ، الى ٧ ر ٨٥٩ عام ١٩٨٥ • وكان هذا الارتفاع الكبير نتيجة التوسع في انتاج الفوسفات من مناجم الفوسفات في الرصيفة ومناجم الحسا •

الكهرباء والبطاريات : لا يضم البحث قطاع الكهرباء ، لانه يمكن اعتباره ضمن قطاع الخدمات ، مثله في ذلك مثل : المياه والتجارة والفنادق ، ويمكن استبعاد اثر الرقم القياسي لقطاع الكهرباء ، حيث يحتل قطاع الكهرباء نسبة ١٢,٨ % في الرقم القياسي الكلي ، وذلك باعادة تقييم الفروع المختلفة بمعد

جدول (١ - ١٠)

الرقم القياسي لاهم المناطق (١٩٧٢ = ١٠٠)^١

الرقم القياسي	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	المنحاصات	الوصية
١٧٢٠	١٩٧٧	١٧٤١	١٧٤١	١٩٢٨	١٩٦٩	١٧٤٩	١٦٩٤	١٤١٤	١٢٥٣	١٢٧٣	١٠٧٠	٨١٤	٩٦٦	المواد الغذائية والمشروبات والأغلاف	١٠٠
٢٢١٨	٣٢٠٤	٢٩٠٧	٢٩٠٧	٣٣٩٩	٣٤١٤	٣٠٠٨	٢٤٢٣	١٨٩٧	١٧٧٦	١٥٩٩	١٢٢٣	١٣٠٦	١٤٢٧	السجائر والتبغ	١١٢
٣١٨٥	٢٤٠٧	١٨٣٤	١٨٣٤	١٥٥٧	١٧٩٥	٢١٤٢	١٩٠٤	١٥٣٤	١١٦٩	١٢٢٠	١٢٨٠	٩٧٦	٩٤٥	الانسجة والملابس	٢٦
٧٢٢٦	٧٢٧٦	٥٨٥٧	٥٨٥٧	٦١٧٨	٥٩٣٧	٥٥٧٤	٤٤٤٤	٤٥٨١	٢٩٢٦	٢٨٨٧	١٦٦٤	١١٧٦	١٠٨٣	الصناعات الكيماوية	٨٤
٢٤٦٦	٢٢٩٢	٢٢٧٦	٢٢٧٦	١٩٦٨	٢١١٤	١٥٣١	١٢٨٩	١٠٧٠	١٠٤٤	١٠٥٧	٩٣٧	٩٠١	٩٣٣	مواد البناء	١٨٩
٢٧٩٥	٢٢١٧	٥٢٢٤	٥٢٢٤	٤٣٦٠	٣٥٩٢	٣٢٩٤	٢٧٢٧	٢١٧٣	١٨٨٣	١٥٨١	١٥٣٤	١٣٢٦	١١٣٨	الكهرباء والبلاستيك	١٣٨
٨٢٦٦	٨١٣	٧٩٦	٧٩٦	٧٤٨	٧٨٠	٧٥٩	٧٦٠	٩٠٨	٨٠٥	٧٤٩	٩٥٩	١١٠٥	١٣٧٦	الاحذية والجلود	١٧١
٣٨١٤	٣٩١٧	٣٨٩٧	٣٩٤٧	٣٤٢١	٣٤٢١	٢٨٥٨	٢٧٠٣	٢٣٦٥	١٩٥٦	٩١٤	١٣٦٨	١٢٢٧	١١١٥	تصفية الشرب	١٣٠
٨٥٩٧	٨٨٠١	٦٧٢١	٦٢٢١	٦٠١٣	٦٠١٣	٥٥٤٠	٤٠٠٦	٣٢٨٤	٢٥٠٤	٢٤٠٨	١٢٠٨	٢٣٦٣	١٥٢٥	الوقود	١٧٨
٥١٣٢	٤١٢٦	٢٨٦٦	٣٨١٦	٤١٥٨	٤١٥٨	٢٣٥٠	٢٥٦٦	١٦٦٤	١٨٨٤	١٩٢٣	١٥٠٨	١٢٨٧	١١١٨	الوقود والكيماويات	١٦٦
٤١٠٦	٤٠٩٦	٣٥٦٦	٣٤٠٠	٣٢٩٢	٣٢٩٢	٢٨٢٦	٢٣٦٥	٢٠٠٣	١٦٢١	١٥٧٢	١٢٥٨	١١٧٦	١٠٩٩	الوقود القياسي الكلي	% ١٠٠
٠٤	١٤٠٧	٤١	٣٢٣	١٦٥	١٦٥	١٩٥	١٨١	٢٢٨	٣٨	٢٥٠	٧٤	٦٦	٩٩	نسبة التغيير %	

المصدر : (١) البنك المركزي الأردني ، بيانات احصائية سنوية (١٩٨٣-١٩٦٤) وعدد ظن ٤٢

(٢) البنك المركزي الأردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد الثاني والمخترون وعدد ٣ آذار - ١٩٨٦ و٧٦ - ٧٧

تم تعديل الأرقام لتكون سنة الأساس ١٩٧٢ = ١٠٠ وكما أن الأهمية النسبية حسب نفس العام .

استبعاد قطاع الكهرباء، ويمكن القول أنه حتى اذا استبعدنا قطاع الكهرباء، فان الرقم القياسي الجديد سيبين تطور قطاع الصناعة المستمر، أما الأهمية النسبية لصناعة البطاريات فانها لا تتجاوز ١% . وقد ارتفع الرقم القياسي لقطاع الكهرباء والبطاريات من ١١٣ر٨ نقطة في عام ١٩٧٣ الى ٦٧٩ ر٥ نقطة في عام ١٩٨٥، نتيجة التوسع الكبير في انتاج الطاقة الكهربائية .

منتجات البترول : تحتل أهمية نسبية مقدارها ١٣% من الرقم القياسي الكلي . وقد ارتفع الرقم القياسي للمنتجات البترولية من ١١١ر٥ نقطة عام ١٩٧٣ الى ٣٨١ ر٤ نقطة في عام ١٩٨٥ . وهذا عائد الى أن المنتجات البترولية هي إحدى المسواد الخام التي تستخدم كمحروقات للالات في المصانع التي تستخدم مشتقات البترول كطاقة محرقة ، إضافة الى التطور الكبير في قطاع الصناعة والكهرباء وحركة النقل خلال الفترة التي تلت عام ١٩٧٢ . كل ذلك أدى الى الارتفاع والتوسع في انتاج المشتقات البترولية .

السجائر والثقاب : وتحتل نسبة ٢ ر ١٢% من الرقم القياسي الكلي . حيث ازداد الرقم القياسي لانتاج هذه الصناعات من ١٤٢ ر ٧ نقطة عام ١٩٧٣ ، الى ٢٦١ ر ٨ نقطة في عام ١٩٨٥ . كما انخفض الرقم القياسي لهذه الصناعات في بعض السنوات ، خاصة في عام ١٩٨٣ ، من ٣٣٩ ر ٩ نقطة عام ١٩٨٢ الى ٢٩٠ ر ٧ نقطة في عام ١٩٨٣ ، ويعود ذلك الى انخفاض كميات التصدير وظروف المنافسة الخارجية (١) .

الصناعات الغذائية والمشروبات والاعلاف : وتعتبر من أهم الصناعات، لأن تطورها يعني تطور القطر

(١) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي العشرون ١٩٨٣ ، ص ١٥ .

الزراعي والانتاج الحيواني . وذلك لان الانتاج الزراعي يشكل المدخلات الرئيسية لهذه الصناعات . والاضطراب في الانتاج الزراعي يعني اضطراب انتاجها ، وهذا مايفسر الانخفاض في رقمها القياسي في بعض السنوات ، كما ان انخفاض الانتاج الزراعي ، يعني اعتماد هذه الصناعات على العالم الخارجي لتزويدها بالمواد الخام . من الجدول رقم (١-١٠) نلاحظ ان هذه الصناعات تحتل أهمية نسبية مقدارها ١٠٪ . من الرقم القياسي الكلي ويبين الجدول كذلك ان رقمها القياسي قد ارتفع من ٩٦٦ الى ١٢٢٠ ، وذلك من عام ١٩٢٣ الى عام ١٩٨٥ .

المنتجات الكيماوية :

تبلغ اهميتها النسبية في الرقم القياسي الاجمالي ٨٤٪ ، وتضم هذه الصناعات - بالاضافة الى الادوية والمواد الكيماوية والدهانات والمنظفات الكيماوية والصابون والكبريت والمنتجات البلاستيكية والمطاطية - صناعات حديثة مثل استخراج البوتاس والاسمدة الكيماوية . ارتفع الرقم القياسي لانتاج هذه الصناعات من ١٠٨٣ نقطة في عام ١٩٢٣ ، الى ٧٣٣٦ في عام ١٩٨٥ ، والمتتبع للأرقام القياسية لانتاج هذه الصناعات يلاحظ ان هناك انخفاض في الانتاج بعد عام ١٩٢٨ (في الاعوام ١٩٢٩ و ١٩٨٣ و ١٩٨٥ بنسبة - ٣٪ و - ٥٢٪ و - ٤٤٪ على التوالي) . ويعود ذلك الى انخفاض انتاج كل من الصناعات البلاستيكية والمنظفات الكيماوية والصابون والدهانات (١)

(١) البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد الثاني والعشرون ، عدد ٣ ، آذار - ١٩٨٦ ، ص ٧٦ - ٧٧ ، جدول رقم (٤٩) .

أما ما تبقى من الصناعات فلا تشكل أهميتها النسبية سوى ٨,٥% من الرقم القياسي الكلي . ويلاحظ التذبذب في الرقم القياسي لانتاج هذه الصناعات (صناعة الأحذية والجلود وصناعة الورق والكرتون) . ويبين الجدول رقم (١-١٠) ان الرقم القياسي لانتاج صناعة الأحذية والجلود بقي دون مستوى سنة الأساس (١٩٧٢=١٠٠) بعد عام ١٩٧٤ .

ويلاحظ أن الصناعات ذات الأهمية النسبية الكبيرة ، والرقم القياسي الأكبر ، هي المصادر الرئيسية للرقم القياسي الكلي . والزيادة أو النقص في الأرقام القياسية لانتاج تلك الصناعات يكون له أثر كبير على الرقم القياسي الكلي .

و- العمالة في القطاعات الاقتصادية :

المؤشر التالي هو العمالة ونسبتها في كل من القطاعات الاقتصادية من العمالة الاجمالية . فالزيادة في العمالة تعني التوسع في النشاطات الاقتصادية المختلفة ، ولكن يجب التذكير بأنه قد لا تحصل زيادة كبيرة في العمالة ، ومع ذلك يحدث تطور ونمو اقتصادي في الفروع المختلفة من الاقتصاد القومي . وذلك لكون التقدم العلمي والتقني الحديث يؤدي الى تقليل استخدام القوى البشرية ، ويحل محلها الآلات .

الا أن هذا المؤشر يعتبر من المؤشرات الهامة لتصنيف الدول الى الفئة التي تقع ضمنها ، فالدول التي ترتفع فيها نسبة المشتغلين في الزراعة تعتبر من الدول النامية ، أما الدول التي ترتفع فيها نسبة المشتغلين في قطاع الصناعة فتعتبر من الدول المتقدمة . الا أن ارتفاع نسبة المشتغلين في الزراعة كمعيار للتخلف الاقتصادي ليس مؤشرا دقيقا الى درجة كبيرة ، فهولندا والدنمارك ترتفع فيهما نسبة المشتغلين في قطاع الزراعة ، ومع ذلك فهما من الدول المتقدمة ، لأن المقصود بالزراعة فيهما هي الزراعة بمفهومها الواسع الذي يشمل : تربية الماشية والدواجن وصناعة

المنتجات الزراعية، أما إذا كنا نقصد الزراعة بمفهومها البدائي الضيق فسان ارتفاع نسبة المشتغلين في هذا المجال يمكن اعتباره مؤشراً للتخلف الاقتصادي.^(١)

وخلاصة القول أن ارتفاع عدد ونسبة المشتغلين في قطاع الصناعة والتعدين يعني نمواً في قطاع الصناعة، والجدول رقم (١-١) يبين عدد القوى العاملة في النشاطات الاقتصادية المختلفة، ونسبها من القوى العاملة الاجمالية، والجدير بالذكر أنه لا تتوافر احصاءات عن العمالة بشكل كاف حيث أنه لم يجسر تعداد شامل للقوى العاملة، إلا في عامي ١٩٦١ و ١٩٧٩ حيث يعتمد عداها على التقديس، وبالرغم من ذلك فإنه يمكن ان يستشف منها ملاحظات مفيدة.

١ - ارتفع مجموع القوى العاملة خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٨٥ ———
٢١٧٨٤١ عامل الى ٥٠٢٣٩٣ عامل بمعدل سنوي مركب ٥.٣% وقصد
كانت القوى العاملة تشكل نسبة ٢٤% من عدد السكان عام ١٩٦١، انخفضت الى
٢٣% في عام ١٩٧٩ ثم الى ٢١% عام ١٩٨٥^(٢)، وقد بلغت نسبة البطالة ٢%
عام ١٩٦١، ارتفعت الى ١٤% عام ١٩٧٤ بسبب احتلال الضفة الغربية ثم
انخفضت الى ٢% عام ١٩٧٦ بسبب الهجرة الى الخارج، وقد ارتفعت هذه
النسبة لتصل الى ٦.٧% بسبب الركود الذي بدأ مع مطلع عام ١٩٨٢ ثم ازداد
هذا الرقم ليصل الى ٨% في عام ١٩٨٥^(٣) م

٢ - الانخفاض في العمالة الزراعية، فبعد أن كانت تشكل ثلث القوى العاملة
(٣٣%) عام ١٩٦١، أصبحت لا تتجاوز ١١% في عام ١٩٧٩، و ٧.٨%
في عام ١٩٨٥، أي أن العمالة الزراعية انخفضت من ٧٢٩٧٧ عامل عام ١٩٦١،

(١) عبدالمعز هيكل، التصنيع والزراعة في البلدان النامية، معهد الانماء العربي، بيروت، ط ١٩٧٦، ص ٨-٩.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠، ص ٦٢.

(٣) نفس المرجع السابق، ص ٦٣.

جدول (١ - ١١)
 المعاملة في النشاطات الاقتصادية المختلفة ، ونسبة مساهمتها
 في المعاملة الاجمالية

(بالالف عامل)

	١٩٨٥		١٩٨٣		١٩٧٩		١٩٧٠		١٩٦١	
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد
النشاط الاقتصادي										
الزراعة	٧,٨	٣٩,٢٣٧	٩,٧	٤١,٣٠٢	١١,٥	٤٦,٧٢٨	١١,٥	١١,٥	٣٣,٥	٧٢,٩٧٧
الصناعة والتعدين	١٠,٦	٥٣,٠٥٣	١١,٩	٥٠,٩٥٠	٨,٦	٣٤,٩٣٥	٦,٩	٢٤,٠	١٠,٦	٢٢,٢٧٨
الكهرباء والماء	١,١	٥,٥٢٦	١,٥	٦,٥٤٥	٠,٦	٢,٤٧٢	٠,٣	١,١	٠,٤	٠,٩٢٥
الانشاءات	١١,٠	٥٥,٢٦٣	١٣,٥	٥٧,٧٨٨	١٣,٠	٥٢,٦٤٥	٢,٠	٧,٠	١٠,٦	٢٢,١٨٧
التجارة	١٠,٠	٥٠,٢٣٩	٩,٩	٤٢,١٣٤	١٠,٣	٤١,٥٤١	٦,٦	٢٣,٠	٨,٠	١٧,٤٥٢
النقل والتخزين والمواصلات	٩,٤	٤٧,٢٢٥	٨,٥	٣٦,٥٢٢	٧,١	٢٨,٩٧٧	٣,١	١١,٠	٣,٥	٧,٦٢٤
الخدمات والادارة المتوالد فاع	٥٠,١	٢٥١,٨٥٥	٤٥,٠	١٩٢,٤٩٢	٤٨,٩	١٩٧,٩٧٦	٤٨,٣	١٦٩,٠	٣٤,٢	٧٤,٣٩٨
والبا حثون عن عمل										
الجموع	% ١٠٠	٥٠٢,٣٩٣	% ١٠٠	٤٧٧,٧٣٣	% ١٠٠	٤٠٥,٢٢٤	% ١٠٠	٣٠١,٠	% ١٠٠	٢١٧,٨٤١

المصدر : السنة ١٩٨٣ : وزارة العمل ، التقرير السنوي ١٩٨٣ ، ص ٣٧ .

السنوات ١٩٦١ و ١٩٧٩ و ١٩٨٥ : وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، ص ٦٤ .

السنة ١٩٧٠ : دائرة الاحصاءات العامة ، التقرير الاقتصادي العام (١٩٧٦) - المسح الصناعي في المملكة الاردنية الهاشمية ، ص ١٣ .

الى ٤٦٢٢٨ عامل عام ١٩٧٩، ثم الى ٣٩٢٣٧ عامل في عام ١٩٨٥. ويعزى هذا الانخفاض جزئيا الى الهجرة الداخلية، وتفضيل العمل في الخدمات والصناعة لارتفاع الأجور فيهما.

٣ - أما الصناعة: فقد ازداد عدد العاملين فيها من ٢٢٢٧٨ عامل في عام ١٩٦١ (بنسبة ١٠٢%)، الى ٣٤٩٣٥ عامل، أي ما نسبته ٨٦% عام ١٩٧٩، ثم الى ٥٣٠٥٣ عامل أي ما نسبته ١٠٦% عام ١٩٨٥. ولكن من الملاحظ أن نسبة المشتغلين في الصناعة لم تتجاوز ١١,٩%، حققها قطاع الصناعة في عام ١٩٨٣، حيث بلغ عدد المشتغلين في الصناعة ٥٠٩٥٠ عاملا. ولم تقل عن ٦,٩% وذلك في عام ١٩٧٠، حيث بلغ عدد العاملين ٢٤٠٠٠ عامل. لقد نما حجم القوى العاملة في الصناعة والتعدين خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٨٥ بمعدل سنوي مركب ٣,٧% من هذا يتضح لنا أن قدرة قطاع الصناعة والتعدين على استيعاب القوى العاملة محدود وقدرته على امتصاص البطالة قليلة.

٤ - أما بقية القطاعات، وهي الخدمات والانشاءات والكهرباء والمياه فتأخذ النسبة العظمى، حيث شكلت ما نسبته ٥٦,٣% من اجمالي القوى العاملة في عام ١٩٦١، وشكلت ما نسبته ٨١,٦% في عام ١٩٨٥. ان ارتفاع نسبة العمالة في قطاع الخدمات والانشاءات كان على حساب الانخفاض في نصيب الزراعة من العمالة الاجمالية، في حين بقي نصيب قطاع الصناعة محدودا.

ز - العمالة في الانشطة الصناعية:

تعتبر العمالة ايضا من المؤشرات الهامة التي يتم على اساسها تحديد الانشطة الصناعية الرائدة في التنمية الصناعية. يحاول هذا الجزء تحقيق ذلك من خلال تتبع تطور العمالة في الانشطة الصناعية خلال الفترة

١٩٦٧ - ١٩٨٤.

يحتوى الجدول رقم (١٢-١) على توزيع العمالة على مختلف النشاطات الصناعية ونسبة مساهمة كل منها في العمالة الصناعية الاجمالية . كما يحتوى أيضا على المتوسطات الهندسية والمتوسطات المرجحة لنسب المساهمة في العمالة الصناعية ، للسنوات الاربع ١٩٦٢ و ١٩٧٤ و ١٩٧٩ و ١٩٨٤^(١) . ولتوضيح أهمية كل قطاع في العمالة الصناعية فقد وضع ترتيب كل قطاع حسب المتوسطات المرجحة في العمود الأخير من هذا الجدول .

لقد ازدادت العمالة في الانشطة الصناعية من سنة الى أخرى ، عدا نشاط المقاليع والتعدين ونشاط الصناعات النسيجية والجلدية . حيث انخفضت العمالة في نشاط المقاليع والتعدين من ٢٤٩٣ عامل في عام ١٩٦٢ ، الى ٢٤٠٥ عامل في عام ١٩٧٤ ، كما انخفضت أيضا نسبة مساهمته في العمالة الصناعية من ١٣١% في عام ١٩٦٢ الى ٩٤% في عام ١٩٧٤ . ثم ارتفعت العمالة في هذا النشاط الى ٤٣٧٨ عامل في عام ١٩٧٩ ، وقد بلغت نسبة مساهمته في ذلك العام ١٢٩% . ثم وصل حجم العمالة فيه في عام ١٩٨٤ الى ٥٥٣٤ عامل ، وبلغت نسبة مساهمته في نفس العام ١٠٤% . أما نشاط الصناعات النسيجية والجلدية فقد عانى من الانخفاض في عائلته في عام ١٩٧٩ ، حيث انخفضت عائلته من ٦٢٦١ عامل في عام ١٩٧٤ الى ٣١٦٠ عامل في عام ١٩٧٩ ، وقد رافق ذلك الانخفاض ، انخفاض في نسبة مساهمته في العمالة الصناعية الاجمالية من ٢٦٣% الى ٩٣% .

لقد بلغ حجم العمالة في الصناعات التوبينية في عام ١٩٦٢ (٣٩١٨) عامل ، بلغت نسبتها ٢٠٦% من اجمالي العمالة الصناعية ، وقد ارتفعت العمالة في هذا النشاط الى ٤٤٣٦ عامل في عام ١٩٧٤ ، أي ما نسبته ١٧٤% . ثم زادت عائلته الى ٤٥٤٤ عامل في عام ١٩٧٩ ، و ٧١٤١ عامل في عام ١٩٨٤ . وبلغت نسبة العمالة في كل من العامين ١٩٧٩

(١) تمثل العمالة في الانشطة الصناعية خلال عام ١٩٦٢ الضفة الشرقية فقط .

جدول (١٧ - ١)
المصالة الصناعية في الانشطة الصناعية ونسبة مساهمة كل منها في المصالة الصناعية الاجمالية

(المعداد بالعمال)

الرمز	الوسط المقدر في المرح ١٩٧٧	١٩٨٤		١٩٧٩		١٩٧٤		١٩٦٧		النشاط الصناعي
		%	المعداد	%	المعداد	%	المعداد	%	المعداد	
٥	١٢٠	١٠,٤	٥٥٣٤	١٢,٩	٤٣٧٨	٩,٤	٢٤٠٥	١٣,١	٢٤٩٣	المقالع والتعمير
١	١٧٠	١٣,٤	٧١٤١	١٣,٤	٤٥٤٤	١٧,٤	٤٤٣٦	٢٠,٦	٣٩١٨	الصناعات التحويلية
٣	١٥٦	٩,١	٤٨٠٩	٩,٣	٣١٦٠	٢٦,٣	٦٧٢١	١٨,٦	٣٥٢٠	الصناعات النسيجية والجلدية
٤	١٢٨	١٣,٤	٧٠٩٦	١٠,٠	٣٣٨١	١٢,٣	٣١٤١	١٢,٥	٢٣٦٣	الصناعات الخشبية والورقية
٦	١١١	١٤,١	٧٤٩٣	١٢,٥	٤٢٣٩	٩,٠	٢٢٩٠	٧,٥	١٤٢١	الصناعات الكيماوية والبترولية
٧	١٠٧	١٢,٠	٦٣٦٩	١٣,٥	٤٥٦٦	٨,٤	٢١٣٦	٧,٤	١٤١٣	الصناعات غير المعدنيّة
٢	١٥٦	١٣,٢	٧٠٠٤	١٢,٧	٤٣٢٠	١٤,٣	٣٦٥٠	١٩,١	٣٦١٦	الصناعات المعدنية والكهربائية وغير الكهربائيات
٨	٥٦	١٤,٤	٧٦٤٨	١٥,٧	٥٣٣٧	٢,٩	٧٣٤	١,٢	٢٣٥	الخدمات الصناعية وخدمى
-	%١٠٠	%١٠٠	٥٣٠٩٤	%١٠٠	٣٣٩٢٥	%١٠٠	٢٥٥١٣	%١٠٠	١٨٩٧٩	المجموع

المصدر : (١) دائرة الاحصاءات العامة ، التعداد الصناعي ١٩٦٧ ، ص ١٣ .

(٢) = ١٩٧٩ ، ص ٦٧ .

(٣) = النشره الاحصائية السنوية ١٩٧٥ ، ص ٢٩٠ .

(٤) = التعداد الصناعي ١٩٨٤ ، ص ٥٨ .

(*) ترمز أ ب ج هـ د الى نسب المساهمة في المصالة الصناعية في السنوات ١٩٦٧ و ١٩٧٤ و ١٩٧٩ و ١٩٨٤ على التوالي .

(**) للصفة الشرفية فقط .

(***) هنالك اختلاف في مجموع المصالة الصناعية في عام ١٩٧٩ بين هذا الجدول والجدول رقم (١١-١) ، وذلك لاختلاف مصادرهما .

و ١٩٨٤ حوالي ١٣ر٤% . ويلاحظ أنه مع أن العمالة ازدادت ، إلا أن نسبة تلك العمالة تتجه نحو التناقص ، مما يعني أن الزيادة في عمالة الصناعات التحويلية أقل من نسبة الزيادة في العمالة الصناعية الاجمالية .

وارتفع حجم العمالة في الصناعات الخشبية والورقية ، في حين تذبذبت نسبة تلك العمالة . فقد ارتفع حجم العمالة من ٢٣٦٣ عامل في عام ١٩٦٢ ، كانت تشكل ١٢% الى ٣١٤١ عامل في عام ١٩٧٤ ، شكلت ما نسبته ١٢ر٣% . ثم ارتفع عدد العمال في هذا النشاط الى ٣٣٨١ عامل ، إلا أن نسبتها انخفضت الى ١٠ر٠% في عام ١٩٧٩ . كما ازداد حجم ونسبة العمالة في نشاط الصناعات الخشبية والورقية الى ٢٠٩٦ عامل ، أي ما نسبته ١٣ر٤% في عام ١٩٨٤ .

أما نشاط الصناعات الكيماوية والبتروولية ، فقد ارتفع عدد المشتغلين فيه وزادت كذلك نسبة مساهمته في العمالة الصناعية الاجمالية خلال السنوات الاربعة . وبالأرقام ، فقد ارتفع عدد العمال من ١٤٢١ عامل في عام ١٩٦٢ (بلغت نسبتهم ٧ر٠%) الى ٢٤٩٣ عامل في عام ١٩٨٤ أي ما نسبته ١٤ر٠% . وهذا يعني أن معدل الزيادة في عمالة هذه الصناعات ، أكبر من معدل الزيادة في العمالة الصناعية الاجمالية .

أما الصناعات غير المعدنية فقد حققت ارتفاعا في نسبة مساهمتها في العمالة الصناعية الاجمالية من ٧ر٤% عام ١٩٦٢ ، الى ١٣ر٥% في عام ١٩٧٩ ، ثم انخفضت في عام ١٩٨٤ الى ١٢ر٠% .

وكان من الصناعات التي يزداد حجم عملتها ، بينما تنخفض نسبة مساهمتها في معظم السنوات ، نشاط الصناعات المعدنية والكهربائية وغير الكهربائية . حيث بلغ حجم العمالة في عام ١٩٦٧ (٣٦١٦) عامل ، شكلت ما نسبته ١٩ر٠% ، وبلغ حجم العمالة في عام ١٩٨٤ (٢٠٠٤) عامل ، أي ما

نسبته ١٣,٢% من العمالة الصناعية الاجمالية .

والخلاصة ، أن جميع النشاطات الصناعية توسعت وازداد عدد العمال في جميعها في نهاية الفترة ،مقارنة مع بدايتها ،ويمكن ترتيب النشاطات الصناعية حسب قيمة المتوسطات المرجحة ترتيبا تنازليا كما يلي :

- ١- الصناعات التحويلية .
 - ٢- الصناعات المعدنية والكهربائية وغير الكهربائية .
 - ٣- الصناعات النسيجية والجلدية .
 - ٤- الصناعات الخشبية والورقية .
 - ٥- نشاط المقالع والتعدين .
- وتشكل هذه النشاطات في المتوسط أهمية نسبية مقدارها ٧٢,٦% من العمالة الصناعية الاجمالية للفترة ١٩٦٢ - ١٩٨٤ .
- ٦- المنتجات الكيماوية والبتروليسة .
 - ٧- الصناعات غير المعدنية .
 - ٨- الخدمات الصناعية والصناعات الاخرى .

و أخيرا ، تجدر الملاحظة أنه قد يكون نشاط من الانشطة بحاجة الى كثافة عمالية ،في حين أن نشاطا اخر يحتاج الى كثافة رأسمالية . ولكن ، بشكل عام ، فإن الزيادة في الايدي العاملة في نشاط من الانشطة تعني تطور ذلك النشاط ، اذا لم تكن تلك الزيادة مجتثا على تلك الصناعة .

ثانياً : نصيب قطاع الصناعة من استثمارات خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

وضعت عدة خطط وبرامج تنمية اقتصادية منذ عام ١٩٥٥ ، وقد تباينت حصص قطاع الصناعة من الإستثمارات المخططة ، ففي برنامج السنوات العشر ١٩٥٦/٥٥ - ١٩٦٥/٦٤ الذي وضع من

قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، كان حجم استثمارات القطاع الصناعي المخططة لا تتجاوز ٣٣٩ مليون دينار ، بنسبة ٨% من مجموع الاستثمارات لجميع الخطة ، والتي لا تتجاوز ٤٢٣٥ مليون دينار (١) . وقد كانت المشاريع التي نفذت فعلاً : مشروع دباغة الجلود ، ومصفاة البترول ، وتطوير وزيادة انتاج الفوسفات ، وصناعة الزيوت النباتية ، وبعض الصناعات الصغيرة .

ولم يتم تنفيذ البرنامج ، حيث وضعت أول خطة اردنية - برنامج السنوات الخمس (١٩٦٢-١٩٦٧) - والتي توقفت بعد عام واحد فقط . الا أن حجم الاستثمارات التي كان من المقرر أن تستثمر في قطاع الصناعة حسب الخطة بلغت ٢٢٨ مليون دينار ، أي ما نسبته ١٧٩% من أصل ١٢٧٣ مليون دينار (مجموع استثمارات الخطة) . أما حجم الاستثمارات في برنامج السنوات السبع فهي كما في الجدول رقم (١-١٣) :-

جدول رقم (١-١٣)
ملخص استثمارات برنامج السنوات السبع (١٩٦٤-١٩٧٠)
(مليون دينار)

النشاط الاقتصادي	القيمة	%
الزراعة والموارد المائية	٢٠٦١٠	٢٥,٧
الصناعة والتعدين	٣٨٣٨٤	١٤,٠
الكهرباء	٨٥٣٣	٣,١
الخدمات والادارة العامة	١٥٧٣٢٤	٥٧,٢
المجموع	٢٧٤٨٥١	١٠٠%

المصدر: أنظر الملحق ، ص ١٦١ ، جدول رقم (٢)

(١) فرانسوا ريفيه ، النمو الصناعي في اقتصاد مُعان : حالة الاردن ، مركز الدراسات عن الشرق الاوسط الاوسط ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ٢٢٥ ، جدول رقم (١٠)

يبين الجدول أن نسبة حصة قطاع الصناعة والتعدين في استثمارات برنامج السنوات السبع متدنية ، إذا ما قيست بالقطاعات الأخرى ، وبلغت هذه النسبة ١٤,٠ ٪ وهي أقل من نسبة استثمارات المخططة في برنامج السنوات الخمس . وقد تم خلال برنامج السنوات السبع تنفيذ بعض المشاريع ، في حين أن بعضها الآخر لم ينفذ ، أو دمر نتيجة حرب ١٩٦٧ . أما المشاريع التي نفذت خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٧١ ، فقد شملت دراسات اقتصادية وفنية ، وأعمال مسح جيولوجي ، والتنقيب عن المعادن ، وأنشئ عدد من المصانع ، أهمها : مصانع الأعلاف ، والبسكوت ، والحلويات ، والالبسة القطنية والصوفية ، ومصانع الحديد المبروم ، والبلاستيك ، وتوسيع مصفاة البترول ، ومصانع الاسمنت ، وبوشر باستغلال فوسفات الحسا ، كما تم إنشاء بنك الانماء الصناعي لتقديم القروض متوسطة الاجل للمشاريع الصناعية والسياحية (١) .

وفي أول خطة تنفيذ بنجاح - الخطة الثلاثية (١٩٧٣ - ١٩٧٥) - كانت نسبة الاستثمارات الصناعية التي خطط لها ١٤,٦ ٪ ، بلغ حجم تلك الاستثمارات ٢٦,١٢٠ مليون دينار ، وهي لا زالت صغيرة . وقد كانت استثمارات الخطة الثلاثية كما في الجدول رقم (١٤-١) :-

جدول رقم (١٤-١)

ملخص استثمارات الخطة الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥

(بالمليون دينار)

النشاط الاقتصادي	القيمة	٪
الزراعة والري	٢٧,٦٥٦	١٥,٥
الصناعة والتعدين	٢٦,١٢٠	١٤,٦
الكهرباء	٩,٧٨١	٥,٥
الخدمات والادارة العامة	١١٥,٤٤٣	٦٤,٤
المجموع	١٧٩,٠٠٠	٪١٠٠

المصدر: أنظر الملحق ص ١٦٢ جدول رقم (٣)

(١) المجلس القومي للتخطيط ، الخطة الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥ ص ١١٦ .

وقد احتل قطاع الصناعة والتعدين المركز الثالث بين النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في الاستثمارات المخططة خلال فترة هذه الخطة (١) .
لقد أصبح لقطاع الصناعة والتعدين الأولوية الاولى في الاستثمارات المخططة خلال فترة الخطة الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، حيث بلغت نسبة الاستثمارات المخططة حوالي ٣٠% (٢) . وقد بلغت قيمة الاستثمارات المخططة ٢٢٩,١٣٠ مليون دينار .
والجدول رقم (١-١٥) يبين ملخص استثمارات الخطة الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ :-

جدول رقم (١-١٥)

ملخص استثمارات الخطة الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠

بالمليون دينار

النشاط الاقتصادي	القيمة	%
الزراعة	٤٠,٠١١	٥,٢
الصناعة والتعدين	٢٢٩,١٣٠	٣٠,٠
الكهرباء والماء	١٤٠,٢٠١	١٨,٣
الخدمات وبقية القطاعات	٣٥٥,٦٥٨	٤٦,٥
المجموع	٧٦٥,٠٠٠	%١٠٠

المصدر: أنظر الملحق ٤ ص ١٦٣ ، جدول رقم (٤) .

يبين الجدول أعلاه أن هناك اتجاه لزيادة الاستثمار في الصناعة والتعدين ، وقد توزعت الاستثمارات المخططة على مشروعات أهمها : التنقيب عن البترول ومصادر الطاقة والتوسع في إنتاج الفوسفات ومصفاة البترول والاسمنت والاسمدة الكيماوية واستخراج البوتاس ، ومشروع المدن الصناعية ، وغيرها من المشاريع (٣) . وقد بلغت الاستثمارات الفعلية في قطاع الصناعة خلال فترة الخطة حوالي ٣١٦,٨ مليون دينار من أصل

(١) أنظر الملحق الاحصائي ، ص (١٦٢) ، جدول رقم (٣) .

(٢) أنظر الملحق ص ١٦٣ ، الجدول رقم (٤) .

(٣) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠) ، ص ١٤٧ .

١٢٢٢٢ مليون دينار كانت مجموع استثمارات الخطة (١) ، وقد شكلت ما نسبته ٢٥,٩% .

وفي الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١-١٩٨٥ ، بقي قطاع الصناعة يحتل المركز الاول في الاستثمارات المخططة ، ولكن بنسبة أقل من تلك النسبة في الخطة السابقة . وقد بلغ حجم الاستثمارات المخططة ٧٥٨,٨ مليون دينار بلغت نسبتها ٢٣% من مجمل استثمارات الخطة وبالضفة ٣٣٠٠ مليون دينار ، والجدول رقم (١-١٦) يبين توزيعها بين القطاعات ونسبة كل منها الى الاستثمارات المخططة الاجمالية . ومن المشروعات التي شملتها الخطة ، مشروعات التحري والتنقيب عن المعادن ومصادر الطاقة ، ومختبرات للمواصفات والمقاييس ، والمدن الصناعية واستخراج النحاس والبوتاس والاسمنت (بنوعيه الابيض والاسود) ، والصناعات الكيماوية الوسيطة ، والكوابل الكهربائية والهاتفية ، ومشروعات أخرى (٢) .

بلغت الاستثمارات المنفذة خلال فترة الخطة الخمسية الثانية في قطاع الصناعة ٥٩٩ مليون دينار ، وهي أقل مما استهدفته الخطة ، حيث بلغت نسبة الانجاز فيها حوالي ٧٨,٩% ، وقد عكست هذه النسبة ارتفاعا في الاسعار وبالتالي ارتفاعا في التكلفة الحقيقية الاستثمارية عن التكلفة المتوقعة في بعض المشاريع (٣) .

جدول رقم (١-١٦)

ملخص الاستثمارات المخططة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١-١٩٨٥ .

بالمليون دينار

النشاط الاقتصادي	القيمة	%
الزراعة والتعاون	٢٣٤,٥	٧,١
الصناعة والتعدين	٧٥٨,٨	٢٣,٠
الكهرباء والماء	٦٨٥,١	٢٠,٨
الخدمات وبقيّة القطاعات	١٦٢١,٦	٤٩,١
المجموع	٣٣٠٠	١٠٠%

المصدر: أنظر الملحق ص ١٦٤ ، جدول رقم (٥)

- (١) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١-١٩٨٥ ص ٥٥
- (٢) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١-١٩٨٥ ص ١٢٦
- (٣) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠ ص ٥٣١

وقد نفذ خلال هذه الفترة مشاريع صناعية كثيرة منها التوسع في صناعة الاسمنت ، وفي تكرير البترول ، وبتد انتاج الاسمدة والبوتاس والزجاج والبتروكيمياويات الوسيطة ، وبناء مشاريع عربية مشتركة منها الشركة السورية الاردنية للصناعة المساهمة المحدودة ، والتي نفذت مشروع الاسمنت الابيض ، ومشروع السجاد في سوريا ، والمبيدات الحشرية^(١).

لقد اكتملت خلال خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١-١٩٨٥ معظم المشاريع الكبيرة ، ولهذا فقد تغيرت اولويات الاستثمار في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠ ، حيث أعطيت الاولوية لقطاع الزراعة والبنى التحتية المتعلقة بالقطاعات الاخرى ، وقد رصدت الاستثمارات على ضوء توافر الموارد الزراعية والمعدنية والقوى البشرية لتحقيق تنمية متوازنة في مختلف الاقاليم^(٢) . ويبين الجدول رقم (١٧-١) ملخص الاستثمارات المتوقعة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠ :

جدول رقم (١٧-١)

ملخص الاستثمارات المخططة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

١٩٨٦-١٩٩٠

(بالمليون دينار)

النشاطات الاقتصادية	القيمة	%
الزراعة والموارد المائية	٥١١ر٣	١٩ر٢
الصناعة والتعدين	٣٩٣ر٢	١٢ر٦
الطاقة	٢٦٣ر٥	٨ر٥
الخدمات والانشآت	١٨٥٩ر٠	٥٩ر٧
المجموع	٥١١٥ر٠	%١٠٠

المصدر: انظر الملحق ص (١٦٥) ، جدول رقم (٦)

(١) وزارة التخطيط ، نفس المرجع السابق ص ٥٣٢ .
 (٢) وزارة التخطيط ، نفس المرجع السابق ، ص ٩٨ - ٩٩ .

يتوقع خلال هذه الخطة انفاق مبلغ ٣٩٣,٢ مليون دينار على الاستثمار في قطاع الصناعة والتعدين، ويقل هذا المقدار عن حجم الاستثمارات المخططة في الخطة السابقة. وتشكل هذه الاستثمارات نسبة مقدارها ١٢,٦% من اجمالي استثمارات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠.

ومن المشاريع التي يتوقع تنفيذها خلال فترة هذه الخطة ما يلي : المدن الصناعية ومشروع أملاح البوتاس والصوديوم، والصناعات الهندسية ومعرض عمان الدولي، ومشروع الفوسفات الشيدية، وغيرها من المشاريع (١).

ثالثا : خصائص ومشكلات القطاع الصناعي :

ان خصائص ومشكلات القطاع الصناعي في كثير من الاحيان لا تنفصل عن بعضها البعض . فقد تلازم مشكلة من المشاكل صناعة معينة فترة طويلة من الزمن ، تصبح معها تلك المشكلة إحدى خصائصها . وبعض هذه الخصائص والمشكلات تتشابه في معظم الدول النامية ، وبعضها الاخر خاص بطبيعة كل دولة جغرافية والاجتماعية والاقتصادية .

لقد بينت خطط التنمية الكثير من تلك الخصائص والمشكلات ، منها قديمة وأخرى حديثة ، وقد تكون المشكلة خاصة بصناعة معينة أو بقطاع كبير من القطاعات أو عامة تشمل القطاع الصناعي برمته . إن ما يهنا في هذا الجزء الخصائص والمشكلات العامة القديمة ، التي ما زالت موجودة ، والحديثة منها . وتنقسم المشكلات والخصائص الى قسمين : أولهما : المشكلات والخصائص الطبيعية والتي تتعلق بالطبيعة الجغرافية والجيولوجية للاردن . ثانيهما : المشكلات والخصائص الهيكلية ، وتتعلق بالصناعة نفسها ونوعها وكفاءتها .

(١) وزارة التخطيط ، المرجع السابق ، ص ٥٥٠ .

أ - المشكلات والخصائص الطبيعية :-

١ - صغر حجم السوق : يبلغ عدد سكان المملكة الاردنية الهاشمية في عام ١٩٨٥ حوالي ٦,٧ مليون نسمة . وهذا العدد من السكان لا يشكل طلباً كبيراً على المنتجات الصناعية ولا يشجع قيام صناعة كبيرة ، لذلك لا بد من البحث عن أسواق خارجية ، والتي تكون عادة أسواق الدول النامية وبالأخص الدول العربية ، وهي عرضة للتغير فقد يحدث قيام صناعات مماثلة في تلك الدول ، أو إستيراد سلع مماثلة بأسعار أقل . لذلك يجب عند إقامة صناعة ، التفكير ملياً ، وأخذ التغير في حجم السوق بعين الإعتبار ، ومن ثم حجم الصناعة . كذلك يجب زيادة التنسيق بين الدول العربية لقيام مشاريع عربية مشتركة لأنها تضمن سوقاً أوسع ، وتعزز التكامل الصناعي العربي .

٢) قلة الموارد الطبيعية : يعتبر توافر المواد الخام المحلية من العوامل الهامة في نجاح الصناعة . فكثير من الصناعات الاردنية تعاني من قلة المسواد الخام المحلية . وهناك عدد قليل من الصناعات قائم على المواد الخام المحلية المتوافرة أذكر منها صناعة الفوسفات والاسمنت ، والزجاج والبوتاس ، وعدد قليل آخر . أما الصناعات الأخرى فتعتمد على المستلزمات المستوردة ، ولكون هذه المستلزمات مرتفعة الثمن فان تكلفة الانتاج ستكون عالية ، ولن يكون لتلك المنتجات القدرة على المنافسة .

ب - الخصائص والمشكلات الهيكلية :-

١ - ضعف الترابط بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى ، وحتى داخل قطاع الصناعة نفسه . فهناك ترابط ضعيف بين قطاع الصناعة والزراعة ، مما أدى الى تخلف الصناعات الغذائية عن باقي القطاعات الأخرى (١) . وهناك ترابط ضعيف بين الصناعات الاستخراجية والتحويلية ، فالصناعات الاستخراجية والاساسية لا تستطيع تزويد قطاع الصناعة بكل ما يحتاجه من مستلزمات ومواد خام ، أي أن قطاع

(١) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، ص ٥٣٥ .

الصناعة التحويلية يعتمد على العالم الخارجي في تزويده بالمواد الخام (١) مما يكون له أثر كبير على الميزان التجاري وزيادة العجز فيه . ويبين الجدول رقم (١-١٨) نسبة المواد الخام للسنوات ١٩٧٣ و ١٩٧٩ و ١٩٨٥ ، ويلاحظ الزيادة في تلك النسبة سنويا حيث ارتفعت هذه النسبة من ٢٠,٥% في عام ١٩٧٣ إلى ٣٠,٤% عام ١٩٧٩ ثم إلى ٣٩,١% عام ١٩٨٥ :

جدول رقم (١-١٨)

المواد الخام ونسبتها من المستوردات

(مليون دينار)

السنة	١٩٧٣	١٩٧٩	١٩٨٥
المستوردات	١٠٨,٢٠٠	٥٨٩,٥٢٣	١٠٧٤,٤٤٥
المواد الخام	٢٢,٢٠٦	١٧٩,٤٦٢	٤٢٠,٤٠٦
النسبة المئوية	٢٠,٥	٣٠,٤	٣٩,١

المصدر - البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد الثاني والعشرون - العدد ٠٣ آذار ١٩٨٦ ، ص (٥٢ - ٥٣) .

- البنك المركزي الاردني ، بيانات إحصائية سنوية ، عدد خاص ، ص ٢٨ .

وحيث ان الميزان التجاري يعاني من عجز مزمن ، فان ذلك سيزيد من

حدته .

٢- ضعف الجهات المحلية في إعداد وتطوير دراسات الجدوى للمشاريع (٢) :

لقد ركزت خطط التنمية على هذا الموضوع بشكل كبير ، وتعد دراسات الجدوى والدراسات الفنية للمشاريع الاستثمارية ، أهم خطوة يمكن القيام بها ، لأن هذه

(١) دائرة الاحصاءات العامة ، التقرير الاقتصادي العام (لعام ١٩٧٦) ، المسح الصناعي في المملكة

الاردنية الهاشمية ، ص ١٣٣ .

(٢) المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ،

ص ٥٢٦ .

الدراسات تبين مكامن الخطأ والضعف الذي يمكن أن يحدث فيما لو أقيم مشروع معين . وبالإضافة إلى ضعف الأجهزة الوطنية على القيام بتلك الدراسات ، فهناك اعتماد على بيوت الخبرة الأجنبية ، وهو لا يأتي عادة من بيئة تختلف عن البيئة والمجتمع الأردني . فما يلائم تلك المجتمعات قد لا يلائم مجتمعنا مما يؤثر على سلامة الدراسات ونتائجها .

٣- تركيز جغرافي للصناعات لصالح المدن الكبيرة ، وتركز حسب حجم الصناعة لصالح الصناعات الصغيرة (١) . وهاتين الخاصيتين سوف يتم الحديث عنهما بشيء من التفصيل في الفصل الثاني .

٤- ارتفاع تكاليف الإنتاج (٢) :-

ارتفاع تكاليف المستلزمات والخدمات المحلية المقدمة للصناعة ، حيث ترتفع أسعار الطاقة ، ولا تتوافر وسائل شحن بحري إلى الأسواق الطبيعية للصادرات الأردنية بأسعار منافسة . وإلى جانب ذلك ترتفع أسعار المواد الخام والمستلزمات المستوردة .

٥- تدني حجم الاستثمار العربي والأجنبي في الصناعة الأردنية ، وهذا ما توكده جميع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٦- النقص في المعلومات وعدم وجود أرقام دقيقة وموحدة بين مصادر الإحصاءات الأردنية ، ومن سنة إلى أخرى في النشرة الإحصائية الواحدة . بالإضافة إلى ذلك نقص المعلومات المتوافرة عن القوى العاملة ، فلم تجر على سبيل المثال تعدادات شاملة ، إلا في سنتي ١٩٦١ و ١٩٧٩ ، وغير ذلك فهي دراسات عينية .

٧- ارتفاع دور قطاع الصناعة في انعكاس البطالة وانخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي .
٨- انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي .

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٥٣٦ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٥٣٦ .

٧- انخفاض دور قطاع الصناعة في إمتصاص البطالة وانخفاض نسبة مساهمته في القوى العاملة .

٨- انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي .

* * *
* * *

الفصل الثاني

مؤشرات مهمة في تحليل القطاع الصناعي

الفصل الثاني

مؤشرات مهمة في تحليل القطاع الصناعي

لقد تعرفنا في الفصل الأول على مفهوم التنمية الصناعية ، وتطور حجم القطاع الصناعي في الأردن . وقد أخذت بعين الاعتبار مؤشرات خاصة بالنمو (القيمة المضافة ، والانتاج الصناعي ، والعمالة) . كما تعرفنا على أهم الخصائص والمشكلات التي يتميز بها القطاع الصناعي . وقد ثبت لنا بعض هذه الخصائص والمشكلات من خلال مؤشرات النمو الصناعي ، بينما لم يثبت لنا بعضها . ويجي هذا الفصل ليكمل ما بدأه الفصل السابق ، وليضفي على الدراسة مزيداً من الوضوح والتعمق ، وللتعرف على مدى إلتصاق بعض الخصائص والمشكلات بالقطاع الصناعي ، من خلال تحليل المؤشرات التالية :-

- (١) التوزيع الجغرافي للصناعات الاردنية ودرجة تركزها حسب حجم الصناعة .
- (٢) انتاجية العمل في القطاعات الصناعية المختلفة .
- (٣) الترابط القطاعي - أي مدى علاقة القطاع الصناعي بالقطاعات الاخرى ، ومدى اعتماد القطاعات الصناعية بعضها على بعض .

أولاً : التوزيع الجغرافي للصناعات الاردنية ودرجة تركزها حسب حجم الصناعة :

١- التوزيع الجغرافي للصناعات الاردنية :-

تعتبر دراسة جغرافية الصناعة من الدراسات المهمة لكل من المخطط والمستثمر في مجال الصناعة ، فهي تفيد المخطط الاقتصادي في عمليات التخطيط الإقليمية لاعادة التوازن الاقتصادي لتلك الاقاليم^(١) . وهي تفيد المستثمر لمعرفة الأماكن التي يمكن أن تقوم بها صناعة معينة مناسبة . ومن المعروف أن توطن الصناعة يكون عادة إما موجهاً أو تلقائياً . وخير مثال على التوطن الموجه بنسبها المدن الصناعية في بعض مناطق المملكة . أما التوطن التلقائي ، فهو ذلك التوطن الذي يتركز قرب الثروات الطبيعية أو التجمعات السكانية .

(١) سميرة كاظم الشماع ، مناطق توطن الصناعة في العراق ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ٩

ولاتتوافر معلومات كافية عن توطن الصناعة الجغرافي لمختلف مناطق المملكة بشكل تفصيلي . أما المعلومات المتوافرة فتقتصر فقط على محافظات المملكة الخمس (سابقا) (١) وعليه فان دراسة جغرافية الصناعة ستقتصر فقط على هذه المحافظات .

يتأثر التوطن الجغرافي بعوامل كثيرة ، منها اقتصادية ، ومنها طبيعية ، ومنها

تدخل حكومي لتوجيه الصناعة . أما العوامل الاقتصادية فهي التي تتعلق بالنفقات التي سوف تتحملها الصناعة فيما لو أقيمت في مكان دون آخر ، لذلك يجب أن يتم اختيار المكان الذي يقلل من تكلفة الوحدة الواحدة (٢) . ومن النفقات التي تؤخذ في الحسبان :

١ . النقل : تتحمل الصناعة نفقات النقل في اتجاهين ، أحدهما عند الحصول على المواد اللازمة لعملية التصنيع ، والآخر عند تسويق الانتاج وتوزيعه . وحتى نقل من نفقات النقل يجب أن تكون الصناعة قرب الاتجاه الذي ترتفع فيه تكلفة نقل الوحدة الواحدة ، أي قرب المواد الخام أو قرب سوق الانتاج . وتشير الاحصاءات الاردنية الى أن تكلفة النقل الداخلي في القطاع الصناعي لا تشكل سوى ١% من نفقات القطاع الصناعي (٣) . وهذا نابع من صغر مساحة الأردن وقصر المسافات بين مراكز الانتاج ومراكز التسويق ، بالإضافة الى اختيار المكان الذي يقلل تكاليف النقل .

وقد يختلف التوزيع الجغرافي من صناعة الى أخرى من وجهة نظر السوق ، فقد نرى صناعات توزعت جغرافيا حسب السوق ، بينما صناعات أخرى أنشئت مستقلة تماما عن أسواقها ، والتي قد تشمل اجزاء متسعة من العالم (٤) .

(١) لم يكن قبل عام ١٩٨٦ سوى خمس محافظات هي : عمان وأربد والبلقاء ومعان والكرك ، بالإضافة لثلاث محافظات هي الزرقاء والمفرق والطفيلة . وأحدث معلومات عن القطاع الصناعي لا تشمل على معلومات عن المحافظات الثمانية .

(٢) بتشام ووليامز ، ترجمة نازي سليم ، اقتصاديات التنظيم الصناعي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ٢٢٢ .

(٣) دائرة الاحصاءات العامة ، التعداد الصناعي ١٩٨٤ ، ص ٦٦ ، حسب هذه النسبة بقسمة تكاليف النقل على التكاليف الكلية .

(٤) فؤاد محمد الصقار ، دراسات في جغرافية الصناعة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٦٤ ، ص ٣٤ .

بالإضافة الى ذلك، فإن الصناعات التي يقل وزن منتجاتها النهائية عن وزن موادها الخام عند تصنيعها ترتبط بموقع المواد، لأنه من الأرخص نقل المواد المصنوعة من نقل المواد الخام الى مكان بعيد عنها، وإذا ازداد وزنها فإن مكانها المفضل هو قرب الأسواق^(١). كذلك يختلف مكان إقامة الصناعة حسب قدرة المواد المصنوعة على تحمل النقل ومدى صعوبة نقلها^(٢).

ب . العمالة :-

ان من شروط قيام الصناعة، توافر الأيدي العاملة الملائمة قرب المكان المزمع إقامة الصناعة فيه . وكذلك مقدار الأجر الذي سوف تتحمله الصناعة ، لأن الأجر يشكل نسبة كبيرة من التكاليف . حيث أنه لا يعقل أن تقوم صناعة في منطقة تفتقر الى الايدي العاملة الفنية والملائمة لتلك الصناعة . وإذا فرضنا قيام تلك الصناعة ، فلابد من جلب الأيدي العاملة من المناطق الأخرى ، وذلك سيكبد الصناعة تكاليف إضافية تتمثل في أجور مرتفعة أو أجور نقل أو سكن أو ما شابه ذلك ، بحيث تغري العامل بترك مكان إقامته ، وبالتوجه الى تلك الصناعة . والنتيجة أنه يجب قيام الصناعة حيث تتوفر الأيدي العاملة والأجر المنخفض ، وان قيام الصناعة في أماكن تتوفر فيها الأيدي العاملة يعود لعوامل أخرى غير العمالة أو الأجر .

(١) فؤاد محمد العقار ، دراسات في جغرافية الصناعة - دار النهضة العربية ،

القاهرة ١٩٦٤ ، ط ١ ، ص ٢٤ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ١٦ - ١٩ .

ومن العوامل الحاسمة في إقامة صناعة في مكان ما ، توافر الثروات الطبيعية اللازمة لتلك الصناعة . فكما نعرف ، فإن الصناعات الكبيرة في الأردن والتي تعتمد على مواد خام محلية تقام قرب مصادر استخراج تلك المواد ، مثل صناعة الفوسفات وصناعة البوتاس وصناعة الاسمنت .

وكما ذكر ، فإن للحكومة دورا في توطين الصناعة من خلال إقامة المدن الصناعية ، وتجميع الصناعات قرب بعضها بعضا ، أو إقامة الصناعات التي قد تسبب التلوث البيئي خارج حدود التجمعات السكانية مثل مصفاة البترول . فقد ذكرت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٠) أنه " نتيجة لانتشار الصناعات في مختلف مناطق إقليم عمان ، وما يتبع ذلك من زيادة في كلفة اوصول الخدمات الى تلك المصانع ، فضلا عن تلوث البيئة في مختلف المناطق ، فقد برزت الحاجة الى ايجاد مناطق صناعية واسعة لاستيعاب الصناعات (١) . وسوف نتحدث بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث عن دور الحكومة في مسيرة التنمية الصناعية .

ومن العوامل التي يجب أن تتوافر حتى تقوم الصناعة ، توافر الخدمات الضرورية وأهمها الطرق والكهرباء والماء . والصناعات الصغيرة تكون في كثير من الأحيان قسرب صناعات كبيرة ثم اوصول الخدمات آنفة الذكر اليها .

كل هذه العوامل ساعدت على انتشار الصناعة الأردنية واقامتها في اماكنها . بالإضافة الى عوامل ثانوية أخرى ، والجدول رقم (٢-١) يبين مدى انتشار الصناعات فسي محافظات المملكة الخمس - السابقة الذكر - لعامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤ ، حيث تم فيهما انجاز تعدادين صناعيين .

من الجدول يلاحظ أن نسبة تركيز الصناعة في محافظة عمان تقارب ٢٢٫٨% في عام ١٩٧٩ ، انخفضت قليلا الى ٢٠% في عام ١٩٨٤ ، ويلاحظ أن كلا من النسبتين تمثل أكثر

(١) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠ ، ص ٥٤٢ .

من ثلثي الصناعات الاردنية .

جدول رقم (٢-١)
التوزيع الجغرافي لعدد الصناعات الاردنية

المحافظة	سنة ١٩٨٤		سنة ١٩٧٩	
	العدد	%	العدد	%
عمان	٥٩٧٤	٧٢٫٨	٣٧٤٤	٧٢٫٨
إربد	١٧١٧	٢٠٫١	٩٩٦	١٩٫٤
البلقاء	٣١١	٣٫٧	٢٣٩	٤٫٧
الكرك	٢١٣	٢٫٥	١٢٠	٢٫٣
معان	٣١٨	٣٫٧	٤٣	٠٫٨
المجموع	٨٥٣٣	%١٠٠	٥١٤٢	%١٠٠

المصدر: (١) دائرة الاحصاءات العامة والتعداد الصناعي ١٩٧٩ ص ٨١ .

(٢) دائرة الاحصاءات العامة والتعداد الصناعي ١٩٨٤ ص ٨٣ .

وقد جاءت محافظة إربد في المرتبة الثانية من حيث حجم التركيز الجغرافي للصناعات حسب نتائج تعدادي عام ١٩٧٩ و عام ١٩٨٤ . حيث بلغت نسبة التركيز الصناعي في عام ١٩٧٩ (١٩٫٤%) ، ثم ارتفعت الى ٢٠٫١% في عام ١٩٨٤ . ويشكل نصيب محافظتي عمان وإربد الأهمية الكبرى في التركيز الجغرافي للصناعات ، حيث تجاوز نصيبها عن ٩٠% في كل من العامين . بينما لم يتجاوز مجموع نسبة التركيز الجغرافي للصناعات في باقي المحافظات عن ٩٫١% في كل من العامين السابقين .

لقد سجلت كل من محافظتي عمان والبلقاء انخفاضاً في نسبة تركيز الصناعة ، مما يعني أن الزيادة في عدد الصناعات لم تكن كافية لتزيد من نسبة التركيز . ونتيجة لاهتمام الدولة في المناطق التي تنخفض فيها نسبة التركيز الجغرافي للصناعات ، فقد ارتفعت نسبة تركيز الصناعة في محافظة معان بسبب توافر المواد الخام ، فبعد أن كانت لا تشكل سوى ٠٫٨% من مجموع الصناعات الكلي في عام ١٩٧٩ ، أصبحت ٣٫٧% عام ١٩٨٤ .

مما تقدم نلاحظ أن التركيز كان لصالح محافظتي عمان وإربد ، أكبر محافظتين من حيث التجمع السكاني . لذلك فقد وجد ارتباط كبير موجب بين عدد الصناعات في المحافظة

وعدد سكانها ، وقد بلغ معامل الارتباط بين عدد الصناعات وعدد السكان في المحافظات حوالي ١٧٣٠ لكل من عام ١٩٧٩ و ١٩٨٤^(١) . ويؤكد هذا على أن الصناعات في الأردن أقيمت في مناطق قريبة من التجمعات السكانية ، أي لتكون قريبة من سوق المنتجات . ففي محافظة العاصمة يلاحظ أنتشار معظم الصناعات الموجودة فيها ما بين مدينتي عمان والزرقاء لتكون قريبة من أكبر تجمع سكاني في المملكة .

٢ - التركز الصناعي حسب حجم الصناعة :

ان ما يحدد حجم الصناعة هو حجم السوق الذي تحتله منتجات هذه الصناعة أو حجم الاستثمارات الموضوعة في تلك الصناعة ، إلا أن حجم السوق هو الامر الحاسم على المدى الطويل . وقد اختلف الكثيرون في اختيار المعيار المناسب في تصنيف الصناعات الى حجم كبير وحجم صغير . ومن المقاييس التي تستخدم بكثرة في تصنيف الصناعات حسب الحجم مقياس عدد العاملين في المؤسسة ، ومقياس رأس المال ، ويصعب تحديد الحد الفاصل بين الحجم الصغير والحجم الكبير ، لأن ذلك يعتمد مسألة تقديرية ، ولهذا فان كثيرا من المؤسسات تبدو كبيرة أو صغيرة نسبيا ، تبعاً لاختلاف المعيار المستخدم^(٢) .

وقد قسمت اليونيدو قطاع الصناعة التحويلية الى ثلاثة اقسام - حيث يعتبر مستوى التكنولوجيا هو معيار التقسيم - وهذه التقسيمات هي^(٣) :-

- ١ . الصناعات المتقدمة : وهي الصناعات الكبيرة وتستخدم تكنولوجيا متقدمة ، وتقع بشكل رئيسي في المناطق المتحضرة .
- ٢ . الصناعات في طور التقدم : وهي صناعات ما بين صغيرة ومتوسطة الحجم وتستخدم مستويات وسيطة من التكنولوجيا . وتنتشر عادة في المناطق المتحضرة وقليل

(١) تم حساب معامل الارتباط (بيرسون) - والذي يقيس قوة العلاقة بين المتغيرين - للعاملين فوجد لاقرب ثلاث منازل عشرية يساوي هذا المقدار .

(٢) بشام ووليامز ، ترجمة نازي سليم ، اقتصاديات التنظيم الصناعي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٦٩ ص ٨٥ .

(٣) Kirkpatrick, C.H and Others, Industrial Structure and Policy in less Developing Countries, George Allen and Unwin, London - 1984, P. 49.

منها في المناطق الريفية .
(٣) الصناعات غير المتقدمة : تتكون من الصناعات الصغيرة ، والتي تستخدم تكنولوجيا تقليدية وقديمة ، وتقع عادة في المناطق الريفية ، وقليل منها في المناطق المتحضرة .

الا أنه يصعب الاخذ بهذا المعيار لأنه فضفاض ولا يوجد حدود واضحة للمستوى التكنولوجي ، والبديل الذي يستخدم بكثرة في الدراسات ، هو حجم العمل كحد لتقسيم الصناعات حسب الحجم . ومع أن هذا المعيار شائع ، إلا أن عليه اختلاف ، وذلك في تحديد عدد العمال في كل فئة من الفئات التي تنقسم اليها الصناعات الى صغيرة أو متوسطة أو كبيرة . لقد اعتبرت كل صناعة في الاردن تضم اقل من خمسة عمال ، من الصناعات الصغيرة ، واعتبرت الصناعات التي تحتوي على خمسة عمال فأكثر من الصناعات الكبيرة وهو ما أخذت به الدراسة .

وسوف يتم في هذا الجزء مقارنة الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة مسن ناحية عدد المؤسسات ، وعدد العمال ، وفي الجزء الخاص بالانتاجية ، وسوف يتم مناقشة انتاجية العمل ، ومعدل الاجر ، والكثافة الرأسمالية للفتتين . ولغرض المقارنة بين الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة نبدأ بالجدول رقم (٢-٢) ، والذي يبين عدد ونسبة الصناعات في كل نوع من المجموع الكلي وذلك حسب الانشطة الصناعية للسنتين ١٩٧٩ و ١٩٨٤ ، والناظر الى الجدول يلاحظ ما يلي :-

- (١) تركز كبير لصالح الصناعات الصغيرة ، وهذا ما ورد في الفصل الاول من هذا البحث ، عندما تحدثنا عن خصائص ومشكلات الصناعة الأردنية .
- (٢) يبين الجدول أيضا تزايد نسبة عدد المؤسسات الصغيرة بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤ ، حيث بلغت ٧٨٫٩٪ في عام ١٩٧٩ ، ارتفعت الى ٨٠٫٢٪ عام ١٩٨٤ . وقد بلغت نسبة الصناعات الصغيرة عام ١٩٧٦ ٨٢٫١٪ (١) .
ما يدل على ضخامة عدد المؤسسات الصغيرة مقابل المؤسسات الكبيرة .
- (٣) يبين الجدول أيضا أن ٤٠٫٩٪ من المؤسسات عام ١٩٧٩ ، هي مؤسسات صغيرة ، وتقع ضمن الخدمات الصناعية ، وقد أصبحت هذه النسبة

(١) دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٧٧ ص ٢٢٤ - ٢٢٦ .

٣٤% عام ١٩٨٤ • يليها الصناعات المعدنية والكهربائية وغير الكهربائية • حيث بلغت نسبة المؤسسات الصغيرة في هذا النشاط ١٠٧% عام ١٩٧٩، ارتفعت الى ١٢٤% عام ١٩٨٤ • ثم تأتي الصناعات الخشبية والورقية، والتي ارتفعت نسبة مؤسساتها الصغيرة من ١٠٤% عام ١٩٧٩، الى ١١٨% عام ١٩٨٤ • ومن الصناعات التي ازدادت نسبتها بشكل كبير هي الصناعات النسيجية والجلدية، فقد بلغت نسبة عدد مؤسساتها الصغيرة ٥٢% عام ١٩٧٩، ثم وصلت الى ٩٢% عام ١٩٨٤ • ومن الصناعات التي انخفضت نسبتها، بالرغم من زيادة عدد مؤسساتها، هي الصناعات التحويلية (الصناعات الغذائية والمشروبات وصناعة التبغ)، فقد بلغت نسبة مؤسساتها الصغيرة ٥٨% في عام ١٩٧٩، ثم ٤٨% في عام ١٩٨٤ •

(٤) من الملاحظ أن نسبة عدد المؤسسات الصغيرة في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤ تفوق نسبة عدد المؤسسات الكبيرة في كل الأنشطة الصناعية، هذا نشاط المقالع والتعدين، حيث لم تتجاوز نسبة المؤسسات الصغيرة فيه ٣٠% في هذين العامين، بينما انخفضت نسبة المؤسسات الكبيرة في نشاط المقالع والتعدين من ٢١% عام ١٩٧٩، الى ١٦% عام ١٩٨٤ • ومن الأنشطة التي فاق عدد المؤسسات الكبيرة فيها عدد المؤسسات الصغيرة، الصناعات الكيماوية والبتروولية، حيث لم تتجاوز نسبة مؤسساتها الصغيرة ٢٠% في العامين ١٩٧٩ و ١٩٨٤، بينما بلغت نسبة مؤسساتها الكبيرة في عام ١٩٧٩ (١٢%)، ثم ارتفعت ارتفاعا طفيفا فبلغت ١٣% فقط في عام ١٩٨٤، بالرغم من أن نسبة الزيادة الكلية في عدد مؤسساتها الكبيرة بلغت ٢٨٣% خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٤، وخلاصة القول أن هذين النشاطين فقط تغلب عليهما الصناعة الكبيرة •

جدول رقم (٢ - ٢)
عدد الوثائق المنشورة والكبيرة حسب الانشطة المتنامية ونسبة كل منها من مجمل الوثائق
الناشئة لعامي ١٩٦٩ و ١٩٨٤ .

		سنة ١٩٨٤				سنة ١٩٦٩				البيانات العامة		
النوع		الوثائق الكبيرة		الوثائق الصغيرة		المجموع		الوثائق الكبيرة			الوثائق الصغيرة	
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد		%	العدد
١٤١	١١١	١٦١	١٣٣	٠,٣	٢٨	١٢٢	١٢٤	١٦١	١٠٧	٠,٣	١٥	
٨٧	٧٤٦	٣,١	٣٣٤	٤,٨	٤١٢	٤٧٩	١,٣	٣,٥	١٨٠	٥,٨	٢١٦	
١١٥	٩٧٧	٢,٣	١١٤	١,٢	٧٨٣	٤٠٦	٧,٩	٢,٧	١٣٧	٤,٥	٢٦٦	
١٤١	١٢١١	٢,٤	٢٠٥	١١,٨	١٠١١	٢٦١	١٥,٠	٢,١	١٣٥	١٠,٤	٥٣٤	
٥١	١٢٠	١,٣	١٠٧	١,٢	١٣	٧٢	١,٤	١,٢	١٠	٠,٣	١٢	
١٦١	٨٤٨	٢,١	٢٤٨	٧,٠	٦٠٠	٤٣٨	٨,٥	٣,١	١٢٠	٥,٤	٢٧٨	
١٥٣	١٣٠٦	٢,١	٢٥٠	١٢,٤	١٠٥٦	٧٠٢	١٣,٧	٣,٠	١٥٢	١٠,٧	٥٥٠	
٣٧,٠	٣١٥٢	٥,١	٢١٢	٣,٤	٢١٤٤	٢٢٥٢	٤٣,٩	٣,٠	١٥٢	٤,٠	٢١٠٠	
%١٠٠	٨٥٣٠	١٦,٨	١٢٨٣	٨,٠	٦٨٤٧	٥١٤٠	%١٠٠	٢١,١	١٠٨٣	٧٨,٩	٤٠٥٧	

المصدر: انظر الملحق الإحصائي * ص ١٦٦ * جدول رقم (٧)

تشير الاحصاءات الى أن هناك عدداً من الأنشطة الصناعية لم توجد فيها صناعات صغيرة حتى عام ١٩٧٩، ومن هذه الأنشطة ما يلي (١) : -
صناعات المشروبات، وصناعة التبغ والسجائر، وصناعات الورق ومنتجاته، والصناعات الكيماوية، والصناعات البترولية، والصناعات المعدنية الاساسية .
كذلك لم توجد صناعات صغيرة حتى عام ١٩٨٤، في القطاعات الصناعية التالية: (٢) -
صناعات المشروبات، وصناعة التبغ والسجائر، والصناعات البترولية، صناعات معدات النقل .

وبعض هذه الصناعات تكون كبيرة لطبيعتها وتعقيد انتاجها . وفي كثير من الاحيان لا تقبل هذه الصناعات التمديد ، أي تتميز بوجود نوع من الاحتكار لتغطية السوق المحلي والتصديري . والقطاع الصناعي يحتوى على أمثلة كثيرة تتميز بالاحتكار، ومن هذه الأمثلة: مصفاة البترول، وصناعة الفوسفات، والبوتاس . ان التعدد في بعض الصناعات قد يؤدي الى الاضرار بإحدى أو كلا المؤسستين، ويجعلها تعاني من اختناقات تتمثل في تسويق منتجاتها .

يمكن الاستدلال على أن التركيز في عدد المؤسسات، حسب حجم الصناعة، لصالح الصناعات الصغيرة من خلال حساب معدل عدد العمال في كل مؤسسة، ومقارنته بالحسد الذي تعتبر عنده المؤسسة صغيرة، أو كبيرة (خمسة عمال فأكثر) . وقد بلغ هذا المعدل عام ١٩٧٩ (٦٩) عامل لكل مؤسسة في مجمل قطاع الصناعة^(٣)، بينما بلغ في عام ١٩٨٤ (٦٧) عامل لكل مؤسسة^(٤)، حيث يبين انخفاض معدل عدد العمال لكل مؤسسة (انخفاضه واقتربه من خمسة عمال لكل مؤسسة) أن نسبة الزيادة في عدد المؤسسات أكبر من نسبة الزيادة في عدد العمال، وبالتالي ازدياد عدد المؤسسات الصغيرة .

-
- (١) و (٢) أنظر الملحق الاحصائي، ص (١٦٦) ، جدول رقم (٧) .
 - (٣) دائرة الاحصاءات العامة، والتعداد الصناعي ١٩٧٩، ص ٦٧ .
 - (٤) دائرة الاحصاءات العامة، والتعداد الصناعي ١٩٨٤، ص ٥٧ .

■ المعدلان لا يشملان قطاع الكهرباء .

إن عدد المؤسسات ليس مؤشرا جيدا لتطور الصناعة ،أو لغرض المقارنة بين ادا .
الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة ،لأنه يمكن أن يحدث اندماج مؤسستين في مؤسسة
واحدة . لذلك لا بد من مؤشرات أخرى .

يشير الجدول رقم (٢-٣) الى أن ٥٥ر٤% من مجموع المؤسسات في كل من عامي
١٩٧٩ و ١٩٨٤ ،هي مؤسسات صغيرة وتقع في محافظة عمان ،بينما شكلت المؤسسات
الكبيرة في محافظة عمان ١٧ر٣% عام ١٩٧٩ ،انخفضت لتصل الى ١٤ر٦% عام ١٩٨٤ .
وكما ذكرنا ،فان محافظة اردن كانت ثاني المحافظات في التركيز الجغرافي ،وقد بلغت نسبة
المؤسسات الصغيرة ١٦ر٤% عام ١٩٧٩ ،ارتفعت الى ١٧ر٢% في عام ١٩٨٤ . أما
المؤسسات الكبيرة فقد بلغت ٣% في هذين العامين .

أما بقية المحافظات فلم تزد نسبة عدد الصناعات الصغيرة في كل منها عن ٤% حيث
كانت من نصيب محافظة البلقاء في عام ١٩٧٩ .

ويدل هذا على عدم التوازن في توزيع المؤسسات في المملكة ،سواء من الناحية
الجغرافية ،أو من ناحية حجم المؤسسة ،حيث يبين الجدول رقم (٢-٣) أن نسبة عدد
المؤسسات الصغيرة في جميع المحافظات ،يفوق نسبة عدد المؤسسات الكبيرة بشكل كبير ،
أي أن التوزيع الجغرافي لم يكن له علاقة بحجم الصناعة ،ولم نجد محافظة تركز فيها حجم
دون الآخر . فجميع المحافظات احتلت نفس المراكز التي احتلتها في التوزيع الجغرافي .
وذلك من خلال مقارنة الجدول (٢-١) بالجدول (٢-٣) .

جدول رقم (٢-٣)

التوزيع الجغرافي للصناعات الاردنية حسب حجم الصناعة

المحافظة	١٩٨٤				١٩٧٩			
	مؤسسات كبيرة		مؤسسات صغيرة		مؤسسات كبيرة		مؤسسات صغيرة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
عمان	١٢٤٤	١٤,٦	٤٧٣١	٥٥,٤	٨٩٢	١٧,٣	٢٨٥٢	٥٥,٤
اربد	٢٥٣	٣,٠	١٤٦٤	١٧,٢	١٥٤	٣,٠	٨٤٢	١٦,٤
البلقاء	٥٧	٠,٧	٢٥٤	٣,٠	٣٢	٠,٦	٢٠٧	٤,٠
الكرك	٣٠	٠,٣	١٨٢	٢,١	٣	٠,٠١	١١٧	٢,٣
معمان	١٠٢	١,٤	٢١٦	٢,٥	٤	٠,٠١	٣٩	٠,٨
المجموع	١٦٨٦	١٩,٨	٦٨٤٧	٨٠,٢	١٠٨٥	٢١,١	٧٨٩	١٥,٥

- المصدر: (١) دائرة الاحصاءات العامة والتعداد الصناعي ١٩٧٩ ص ٦١٤-٣٦
- (٢) دائرة الاحصاءات العامة والتعداد الصناعي ١٩٨٤ ص ٣١-٥٣٦

على العكس من التوزيع الجغرافي لعدد الصناعات حسب الحجم، فإن التركيز في عدد العمال هو لصالح المؤسسات الكبيرة. حيث بينت الأرقام السابقة أن ٧٨,٩% من المؤسسات هي مؤسسات صغيرة في عام ١٩٧٩، في حين بلغت نسبة العمالة في الصناعات الصغيرة لنفس العام ١٤,٧%، وهي نسبة قليلة مقارنة بعدد المؤسسات الصغيرة، أو بنسبة العمالة في الصناعات الكبيرة حيث بلغت لنفس العام ٨٥,٣% (انظر جدول رقم (٢-٤))، في حين بلغت نسبة عدد مؤسساتها ٢,١% لنفس العام. أما في عام ١٩٨٤، فقد شكل عدد الصناعات الصغيرة ٨٠,٢% وبلغت نسبة العمالة في هذه المؤسسات ١٦,٠%، والباقي ٨٤% كان من نصيب الصناعات الكبيرة. أي أن الزيادة في نسبة الصناعات الصغيرة أدت إلى زيادة نسبة عمالها، بينما انخفضت نسبة العمالة في الصناعات الكبيرة مع انخفاض عددها.

ويبين الجدول رقم (٢-٤) أن محافظة عمان تحتل المركز الأول في تركيز العمالة في النوع من الصناعات. فقد بلغت نسبة العمالة الصناعية في الصناعات الكبيرة

١٩٧٩ عام ٧٢% ، انخفضت الى ٥٩,٧% في عام ١٩٨٤ ، مما يعني أن المحاولات التي يقصد بها إعادة توزيع العمالة في مختلف المحافظات ناجحة ، وأتت أكلها خلال فترة خمس سنوات . وهذا يعني رفع مستوى المعيشة والمستويات الاقتصادية للمحافظات التي تقل فيها درجة التركيز الصناعي والنشاطات الاقتصادية ، لأن الزيادة في العمالة في تلك المحافظات يعني قوة شرائية إضافية ، تحث بقية النشاطات الاقتصادية على الإزدهار .

وأحتلت محافظة البلقاء في عام ١٩٧٩ المرتبة الثانية في نسبة تركيز العمالة فسي الصناعات الكبيرة ، حيث بلغت ٦٨,٨% من العمالة الصناعية ، انخفضت الى ٥١% في عام ١٩٨٤ . بينما بلغت حصة الصناعات الكبيرة من العمالة الصناعية في محافظة الكرك ٩,٥% في عام ١٩٨٤ ، أي أصبحت في المركز الثاني بعد أن كانت تشكل نسبة ضئيلة بلغت ٤,٥% في عام ١٩٧٩ .

كما يبين الجدول رقم (٢-٤) انخفاض نسبة العمالة في الصناعات الكبيرة نسبي محافظة اربد من ٥٩% في عام ١٩٧٩ ، الى ٥١% في عام ١٩٨٤ . أما في محافظة معان فقد حققت الصناعات الكبيرة ارتفاعا كبيرا في نسبة العمالة الصناعية من ٥,٥% في عام ١٩٧٩ ، الى ٤٦% في عام ١٩٨٤ .

أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة فيلاحظ أن التغير في نسبة العمالة في العامين ١٩٧٩ و ١٩٨٤ . لم يكن كبيرا .

ونتيجة القول أن الصفة الغالبة على الصناعات الأردنية هي الصناعات الصغيرة ، وبالرغم من أنها لا تستقطب عمالة كبيرة ، وأن ما يحدد هذه الصفة على المدى الطويل هو السوق . وما أن السوق الأردني صغير ، ولا يقبل أن تكون معظم صناعاته كبيرة ، ولأن الصناعات الأردنية تواجه منافسة شديدة خارج الأردن ، لذلك فإن الطابع الذي سيسود هو الصناعة الصغيرة . إن إنشاء الصناعات الصغيرة يساعد على توافر السلع الاستهلاكية

اللازمة للسوق المحلي ، مع تصدير جزء منها ، ويساعد ذلك على استقرار العمالة في تلك المؤسسات وتخليص البلد من استيراد مثل تلك السلع وتوفير العملات الاجنبية ، مع العلم أن ظاهرة وجود الصناعات الصغيرة هي ظاهرة عامة ، بالنسبة للبلدان التي تفتقر إلى الثروات المعدنية ، وذات المساحة الصغيرة ، وعدد السكان القليل (١) . وهذا لا يعني أن لا تقام صناعات كبيرة بل يجب أن تكون هناك صناعات كبيرة أن لزم الامر وكان بمقدور تلك الصناعة المنافسة في الاسواق المحلية والخارجية .

جدول (٤-٢)

التوزيع الجغرافي للعمالة الصناعية حسب حجم المؤسسة
" العاملين بأجر "

المحافظة	سنة ١٩٧٩				سنة ١٩٨٤			
	الصناعات الصغيرة		الصناعات الكبيرة		الصناعات الصغيرة		الصناعات الكبيرة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
عمان	٢٩٩٦	١٠,١	٢١٤٤٠	٧٢,١	٢٨٣٢٩	١١,٣	٥٩٧	٥٩,٧
اربد	١٠١٥	٣,٤	١٧٦٦	٥,٩	٢٤٢٢	٣,٢	٥١	٥,١
البلقاء	٢٠٧	٠,٧	٢٠٢٣	٦,٨	٢٤٣١	٠,٦	١٥	٠,١٥
الكرك	٨٣	٠,٣	١٠٩	٠,٤	٤٥٠٤	٠,٤	٩	٠,٠٩
معان	٤٦	٠,٢	٣٤	٠,١	٢١٨٩	٠,٥	٤٦	٤,٦
المجموع	٤٣٤٧	١٤,٧	٢٥٣٧٣	٨٥,٣	٣٩٨٧٥	١٦,٠	٨٤٠	٨٤,٠

- المصدر: (١) دائرة الاحصاءات العامة ، التعداد الصناعي ١٩٧٩ ، ص ٦١٠٣٦ .
- (٢) دائرة الاحصاءات العامة ، التعداد الصناعي ١٩٨٤ ، ص ٥٣٠٣١ .

(١) براجينا وآخرون ، مشكلات التصنيع في البلدان النامية ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧٤ ، ص

ثانيا : الانتاجية في القطاع الصناعي :

تلعب زيادة الانتاجية دورا حاسما في تطور المجتمع وسيره نحو التقدم والرفاهية ، باعتبار أن الانتاجية العالية هي الطريق لزيادة الدخل القومي ، ورفع المستوى المادي والثقافي لافراد المجتمع وتحقيق الاهداف المنشودة من التخطيط التنموي والاجتماعي (١) .

لقد اشارت منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو Unido) في دراسة حديثة ، الى أن عدم حدوث زيادة منظمة في انتاجية العمل في القطاع الصناعي خلال فترة زمنية طويلة ، سوف يؤدي الى عدم توازن في القطاعات الاقتصادية ، والى ضغوط التضخم ، والى صعوبات في ميزان المدفوعات ، مما يعني الحاق الضرر بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢) . من هذا يتبين أهمية موضوع الانتاجية في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، وخصوصا انتاجية العمل .

ويمكن تعريف الانتاجية على أنها كمية الانتاج بالنسبة لكل عنصر من عناصر الانتاج (٣) . أي أن الانتاجية تقيس العلاقة بين الانتاج وعوامل الانتاج . وتضم الانتاجية مفاهيم كلية ومفاهيم جزئية .

أ . الانتاجية الكلية :-

$$\frac{\text{حجم أو قيمة الانتاج}}{\text{حجم أو قيمة الموارد المستخدمة}} = \text{الانتاجية الكلية}$$

أي نسبة كمية أو قيمة الانتاج ، الى كمية أو قيمة الموارد المستخدمة . ولوجود عدم التجانس في الانتاج ، ولصعوبة الجمع بين الكميات المختلفة ، حيث تكون الصعوبة

(١) محمد زاهر سعيد السماك وآخرون ، اساسيات الاقتصاد الصناعي ، جامعة الموصل ، الموصل ١٩٨٤ ص ٤٦٥ .

(٢) وجيه عبد الرسول العلي ، الانتاجية " مفهومها ، قياسها ، العوامل المؤثرة فيها " ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٨٣ ، ط ١ ، ص ١٠ .

(٣) وجيه عبد الرسول العلي ، نفس المرجع السابق ، ص ٢٠ .

أكبر عند الحديث عن الموارد المستخدمة التي تختلف في نوعها وشكلها ، لذلك فإنه يمكن استخدام الإنتاجية القمية مع ما قد يعيبها من تغير في قيمة النقود .

ب . الإنتاجية الجزئية .

لأن الإنتاجية الكلية تخفي أثر إنتاجية كل عامل من عوامل الإنتاج ، وللعيوب التي تشوبها ، فإننا نلجأ إلى استخدام الإنتاجية الجزئية لكل عنصر من عناصر الإنتاج . لذلك سوف يكون الاهتمام في هذا الجزء منصبا على الإنتاجية الجزئية ، خصوصا للعمل . وفي هذا الخصوص اعتمدت هذه الدراسة على مؤشرين لقياس إنتاجية العمل : إنتاجية الدينار من الأجور ، وإنتاجية العامل المتضمنه في إنتاجية الدينار من الأجور :-

وتستخدم قيمة الاجور لقياس إنتاجية الدينار من الاجور ، وذلك للاختلافات الموجودة بين العمال ، وطبيعة عمل كل منهم في العملية الإنتاجية ، كذلك لفرض مقارنة نمو كل من الاجور والإنتاجية بعضهما ببعض^(١) . وتقاس إنتاجية الدينار من الاجور كما يلي :-

$$\text{إنتاجية الدينار من الاجور}^{(٢)} = \frac{\text{قيمة الانتاج}}{\text{قيمة الاجور}}$$

ولكون قيمة الانتاج لا تعطي فكرة عن قيمة انتاج كل من العمل ورأس المال ، لذلك تستخدم القيمة المضافة الصافية بدل الانتاج^(٣) . وبالتالي تصبح الصيغة السابقة لإنتاجية الاجور كما يلي :-

$$\text{إنتاجية الدينار من الاجور} = \frac{\text{القيمة المضافة الصافية}}{\text{قيمة الاجور}}$$

ويمكن تقسيم إنتاجية الدينار من الأجور إلى كل من إنتاجية العامل (نصيب العامل من القيمة المضافة) ومعدل الأجر

(١) محمد زاهر سعيد السماك وآخرون ، نفس المرجع السابق ، ص ٤٧٧ .
(٢) مجلة التنمية الصناعية ، مركز التنمية الصناعية العربية ، العدد الثامن ، ١٩٧١ ، ص ٨٢ .
(٣) محمد زاهر سعيد السماك وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٤٩١ .

كما يلي :-

$$أد = \frac{ق م ص}{ع} \div \frac{ج}{ع}$$

حيث : أد : إنتاجية الدينار من الاجور .

ق م ص : القيمة المضافة الصافية بالدينار

ع : عدد العمال

ج : الاجور بالدينار

أي أن إنتاجية الدينار من الأجور ، هي نسبة إنتاجية العامل (نصيب العامل من القيمة المضافة) الى معدل الأجر فالزيادة في إنتاجية الدينار تحدث نتيجة زيادة إنتاجية العامل مع انخفاض معدل الأجر أو ثباته ، أو زيادة إنتاجية العامل زيادة أكبر من زيادة معدل الأجر ، أو انخفاض معدل الأجر مع ثبات إنتاجية العامل . والانخفاض في إنتاجية الدينار تكون نتيجة انخفاض إنتاجية العامل مع زيادة معدل الأجر ، أو انخفاض إنتاجية العامل بمقدار أكبر من انخفاض معدل الأجر ، أو زيادة معدل الأجر مع ثبات إنتاجية العامل ، أو انخفاض إنتاجية العامل مع ثبات معدل الأجر ، أو زيادة معدل الأجر بمقدار أكبر من الزيادة في إنتاجية العامل .

من هذا نخلص الى أنه اذا كانت إنتاجية العامل أكبر من معدل الأجر ، فإن هذا يعني أن الصناعة تحقق ربحاً ، وأنها من الصناعات الناجحة . أما اذا كانت إنتاجية العامل أقل من معدل الأجر ، فإن هذا يعني أن العامل ينتج أقل مما يأخذ من أجر ، أي أن الصناعة لا تغطي الاجور وتحقق خسارة . أما اذا كانت إنتاجية العامل مساوية لأجره ، فإن الصناعة لا تحقق ربحاً أو خسارة ، والعامل يعمل بمقدار أجره . ولا يغيب عن الذهن أن القيمة المضافة الصافية لا تشمل الاجور فقط بل تحتوي بالإضافة الى ذلك على عوائد رأس المال . لذلك حتى تعتبر الصناعة ناجحة فلا بد أن تكون إنتاجية العامل أكبر من معدل أجره .

من هذا نستنتج أن إنتاجية الدينار من الأجور تعد مؤشراً مهماً للدلالة على نجاح الصناعة ، وزيادتها تعني زيادة فرص النجاح والازدهار لهذه الصناعة . ويجب أن يكون هذا المؤشر أكبر من (١) صحيح .

يبين كل من الجدولين (٢-٥) و(٢-٦) كلاً من إنتاجية الدينار من

الاجور وإنتاجية العامل ، ومن هذين الجدولين نخرج بالملاحظات التالية : -

(١) يبين الجدول رقم (٢-٦) أن إنتاجية العامل في الصناعات الكبيرة تفوق إنتاجية العامل في الصناعات الصغيرة بشكل عام . حيث بلغت إنتاجية العامل في الصناعات الكبيرة حوالي ٣٦٠٨ دينار للعامل عام ١٩٧٩ ، بينما بلغت إنتاجية العامل في الصناعات الصغيرة لنفس العام ما مقداره ١١٨١ دينار . وقد كان معدل إنتاجية العامل للقطاع الصناعي ككل (بين المعدلين) ٢١٧٥ دينار للعامل في نفس العام . وقد ازدادت إنتاجية العامل في كل من قطاع الصناعات الصغيرة وقطاع الصناعات الكبيرة ، وبالتالي في القطاع الصناعي ككل ، حيث بلغت إنتاجية العامل في قطاع الصناعات الصغيرة ١٣٦٠ دينار للعامل عام ١٩٨٤ ، بزيادة سنوية مركبة ٢٩% . بينما ارتفعت إنتاجية قطاع الصناعات الكبيرة إلى ٥٠٥٧ دينار عام ١٩٨٤ ، بزيادة سنوية مركبة ٧% . أي أن الإنتاجية في الصناعات الكبيرة تزداد بسرعة أكبر من إنتاجية الصناعات الصغيرة . في حين بينت إنتاجية الدينار من الاجور انخفاضاً في كل من الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة . فقد انخفضت إنتاجية الدينار من الاجور للصناعات الصغيرة من ٣٩٩ دينار لكل دينار من الاجور عام ١٩٧٩ ، إلى ٢٩٩ دينار لكل دينار من الاجور عام ١٩٨٤ ، وانخفضت إنتاجية الصناعات الكبيرة من ٣ دنانير لكل دينار من الاجور عام ١٩٧٩ ، إلى ٢٥٩ دينار عام ١٩٨٤ . وبالتالي فقد انخفضت إنتاجية الاجور للقطاع الصناعي من ٣٩٩ دينار عام ١٩٧٩ ، إلى ٢٦٦ دينار عام ١٩٨٤ . وما أن إنتاجية العامل في كل من الصناعات الصغيرة ، وقطاع الصناعات الكبيرة ، ومجمل القطاع الصناعي قد ازدادت ، فإن انخفاض إنتاجية الدينار من الاجور يعني ارتفاع معدل الاجور أيضاً بمقدار أكبر من زيادة إنتاجية العامل مما أدى إلى ذلك الانخفاض .

إذا أخذنا بعين الاعتبار جميع الأنشطة الصناعية ، فنلاحظ أن إنتاجية العامل لكل نشاط من الصناعات الصغيرة أقل منها في نفس النشاط من الصناعات الكبيرة .
وبالتالي ، فإن إنتاجية إجمالي النشاط ستكون بين قيمتي إنتاجية الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة لنفس النشاط .

٢) كان أعلى الأنشطة الصناعية إنتاجية للعامل عام ١٩٧٩ ، نشاط الصناعات التحويلية (الصناعات الغذائية والتبغية والمشروبات) ، حيث بلغت إنتاجية العامل ٥٠٣٣ دينار ، وقد حقق كذلك أعلى قيمة عام ١٩٨٤ ، والبالغة ٧٥٨٢ دينار لكل عامل . وقد حقق كذلك أعلى إنتاجية للدينار من الأجور في هذين العامين ، حيث وصلت إلى ٥٣ دينار عام ١٩٧٩ ، و ٥٤ دينار عام ١٩٨٤ . وهذه الزيادة تعني أن هناك زيادة في إنتاجية العامل فاقت الزيادة في معدل الاجر . مما يعني تحسناً في هذه الصناعة .

وتبين الأرقام الواردة في الجدولين رقم (٢-٥) ورقم (٢-٦) ، أن كلا مسن إنتاجية العامل وإنتاجية الأجور قد ارتفعت لكل من الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة لهذا النشاط . كذلك يبين الجدولان أن الإنتاجيتين في الصناعات التحويلية الصغيرة أقل بكثير من الصناعات التحويلية الكبيرة ، أي أن معدل الأجور للعامل في الصناعات الكبيرة أعلى منه في الصناعات الصغيرة لهذا النشاط (١) .

٣) كان نشاط الخدمات الصناعية أقل الأنشطة إنتاجية للعامل عام ١٩٧٩ و ١٩٨٤ ، بالرغم من أنه من الأنشطة الصناعية ذات الإنتاجية العالية للدينار من الأجور . فقد ارتفعت إنتاجية العامل من ٩١٦ ديناراً في عام ١٩٧٩ ، إلى ١٢٥٩ ديناراً في عام ١٩٨٤ ، بينما انخفضت إنتاجية الدينار من الأجور من ٣٢ دينار إلى ٢٨ دينار في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤ على التوالي .

(١) انظر الملحق الإحصائي ، ص (١٧١) ، جدول رقم (١٢) .

جدول رقم (٥٢)

انتاجية الديار من الاجور في الانشطة الصناعية .

النشاط الصناعي	مجملة النشاط الصناعي		الصناعات الصغيرة		الصناعات الكبيرة		النشاط الصناعي
	١٩٨٤	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٧٩	
٠١ القالع والتعد ين	٢٣	٢٤	٢٣	٢٤	٢٥	٢٥	٤٩
٠٢ الصناعات التوبينة	٤٥	٣٥	٤٥	٣٥	٢٦	٢٦	١٩
٠٣ الصناعات النسيجية والجلدية	٢٣	٢٤	٢٢	٢١	٢٦	٢٦	٥٢
٠٤ الصناعات الخشبية والورقية	١٢	٣٣	١٥	٢٢	٢٧	٢٦	١٢١
٠٥ الصناعات الكيمائية والبترولية	١٧	٢١	١٧	٢٢	٢٣	٢٣	٨٣
٠٦ الصناعات غير المدنية	٣٩	٢٧	٤٣	٢١	٢١	٢١	٣٣
٠٧ الصناعات المدنية والكهربائية وغير الكيمائية	١٨	٣٩	١٦	٣٦	٣٥	٣٥	٥١
٠٨ الخدمات الصناعية واخرى	٢٨	٣٢	١٩	٣٥	٣٤	٣٥	٣٥
المجموع	٢٦	٣١	٢٥	٣٥	٢٩	٢٩	٣٩

المصدر : تم حساب هذه القيم من الجدولين رقم (١١) و (١٧٥) و ورقم (٨) و ص (١٦٧) ، في الملحق الاحصائي .

جدول (٦ - ٢)

انتاجية العامل (نصيب العامل من القيمة المضافة الصافية) في الانشطة الصناعية (بالدينار)

النشاط الصناعي	مجمل النشاط الصناعي		الصناعات الكبيرة		الصناعات الصغيرة		النشاط الصناعي
	١٩٨٤	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٧٩	
٠١ المقالع والتعد يدن	٧٤٥٦	٣٦٠٩	٧٥٥٤	٣٩١٧	١٩١٧	٣٢٦٠	
٠٢ الصناعات التوبننفة	٧٥٨٧	٥٠٣٣	٨٦٣١	٥٨٢٣	١٤٧٥	٧٢٩٩	
٠٣ الصناعات النسجفة والجلدفة	٢٣٤١	١٧١١	٢٧٧٠	١٧٣٢	١٢٧٥	١٥١٦	
٠٤ الصناعات الخشبفة والورقفة	١٦٠٥	٢٢٤٨	١٧١٢	٢٣٧٧	١٣٦٥	١٩٨٨	
٠٥ الصناعات الكفمفة والبترولفة	٤٥٦٠	٤١١٧	٤٥٦٩	٤١٢٨	٢٤٨٥	٢٣٢٠	
٠٦ الصناعات فر التعد نفة	٥٧٢٨	٢٧١٦	٧٢٩٧	٣١١٤	١٤٨٤	١٨٨٢	
٠٧ الصناعات المعد نفة والكهربائفة وفر الكهربائفة	٢٠٢٣	١١٣٢	٢٢٤٨	٣٤٠٩	١٦٠٥	١٧١٥	
٠٨ الخدماء الصناعفة وأخرى	١٢٥٩	٩١٦	١٤٥٢	١٨٨٢	١٢١٣	٦٦١	
الجموع	٤٠١٤	٢٩٧٥	٥٠٥٧	٣٦٠٨	١٣٦٠	١١٨١	

المصدر: تم حساب هذه القم من الجدولفن رقم (١١) ؁ ص (١٧٠) ؁ ورقم (١٠) ؁ ص (١٦٩) ؁ فف الملحق الاحصائف .

(٤) مع أن جميع الصناعات الكبيرة تحقق انتاجية للعامل أكبر من الصناعات الصغيرة في نفس الفرع الصناعي ، إلا أن انتاجية الدينار من الاجور غير ذلك في خمسة فروع صناعية وهي :-

- المقاليع والتعدين •
- الصناعات النسيجية والجلدية •
- الصناعات الخشبية والورقية •
- الصناعات الكيميائية •
- الصناعات المعدنية الاساسية والكهربائية وغير الكهربائية •

ومع تدني انتاجية العامل في الصناعات الصغيرة ، فان معدل الاجور متدن الى درجة كبيرة حيث يقل عن نصف انتاجية العامل في معظمها (عدا الصناعات التحويلية ، والخدمات الصناعية) في عام ١٩٧٩ (١) .

(٥) ويلاحظ أيضا أن فرع الصناعات الخشبية والورقية (الكبيرة منها) قد حقق انخفاضا كبيرا في انتاجية العامل وانتاجية الدينار من الاجور . والملفت للنظر ، أن انتاجية الدينار من الاجور في عام ١٩٨٤ ، تقترب من الواحد صحيح (١٠٤ دينار) بعد أن كانت تساوي ٢٧ دينار عام ١٩٧٩ . مما يعني أن هذه الصناعات تقترب من الوضع الذي لا تحقق فيه ربحاً .

ما تقدم ، نلاحظ أن الصناعات الكبيرة يرتفع فيها معدل الاجر وانتاجية العامل وذلك لأن ارتفاع الاجر ، وما يتبعه من مزايا تمنحها المؤسسات الصناعية الكبيرة ، تشكل حافزا لزيادة انتاجية العامل . وعلى العكس من ذلك في الصناعات الصغيرة يتدنى فيها الاجر وانتاجية العامل •

ولا تعتمد انتاجية العامل على الاجر فقط ، بل تعتمد أيضا على انتاجية رأس المال والكثافة الرأسمالية ، وذلك حسب الصيغة التالية :-

(١) أنظر الملحق الاحصائي ، ص ١٧١ ، جدول رقم (١٢) .

$$اع = \frac{قمص}{ر} \cdot \frac{ر}{ع} = \frac{قمص}{ع}$$

حيث :-

- اع : انتاجية العامل بالدينار .
- قمص : القيمة المضافة الصافية بالدينار .
- ر : الموجودات الثابتة الصافية بالدينار .
- ع : عدد العمال .

تبين هذه الصيغة ، أنه لزيادة انتاجية العامل ، لا بد من زيادة انتاجية رأس المال ، أو كثافة رأس المال للعامل أو كلاهما . وقد تبين من الجدول رقم (٢) - (٧) أن الصناعات الصغيرة تقل فيها الكثافة الرأسمالية عن الصناعات الكبيرة لكل نشاط صناعي . فقد بلغت الكثافة الرأسمالية لمجمل الصناعات الصغيرة عام ١٩٧٩ حوالي ٧٣٨ ديناراً للعامل ، مقابل ٧٤٢٧ ديناراً للعامل في نفس العام في الصناعات الكبيرة . وقد انخفضت الكثافة الرأسمالية في عام ١٩٨٤ إلى ٦٠٥ ديناراً للعامل في الصناعات الصغيرة ، مقابل زيادة كبيرة في الكثافة الرأسمالية في الصناعات الكبيرة لنفس العام ، والبالغة ٢٢١٥٥ ديناراً للعامل الواحد .

جدول (٢ - ٧)

كثافة رأس المال الثابت للعامل الواحد في الانشطة الصناعية (بالدينار)

النشاط الصناعي	مجمل النشاط الصناعي		الصناعات الكبيرة		الصناعات الصغيرة		النشاط الصناعي
	١٩٨٤	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٧٩	
٠١ العقار والتعدد بن	٣١٦٨٢	٦٠٤٧	٣٢٢٠٠	٦١٠٤	٢٣٠٢	١١٦٠	
٠٢ الصناعات التحويلية	٨٣٩٧	٤٧١٩	٩٧٠١	٥٤٢٢	٨١٣	٨٨٩	
٠٣ الصناعات النسيجية والجلدية	٣١٣٨	٢٣٠٥	٤٢٨٩	٢٦٧١	٢٧٨	٤٥٥	
٠٤ الصناعات الخشبية والورقية	٦١٤٣	٢٦٢٦	٨٥٢٠	٣٣٩٣	٨٠٨	١٠٨٢	
٠٥ الصناعات الكيماوية والبترولية	٣٨٠١١	١٢٥٦٠	٣٨١٦٨	١٢٦٠٦	٢٥١٥	٤٧٦٠	
٠٦ الصناعات غير المعدنية	٣٥٣٣١	١٢١٠٤	٤٧٠٨٤	١٤٤٩٢	٧٣٤	٨٤٥	
٠٧ الصناعات المعدنية والكهربائية	٦٣٣٩	٣٦٩٨	٩٣٣٩	٥٠٥٧	٧٦٩	٧٨٥	
وغير الكهربائيه	٦٩٣	٧٩٧	١٧٦٢	١٥٧٩	٤٣٦	٥٩٢	
٠٨ الخدمات الصناعية وأخرى	١٦٠٧٩	٥٦٨٢	٢٢١٥٥	٧٤٢٧	٦٠٥	٧٣٨	
المجموع							

المصدر : تم حساب قيم الجدول من الجدولين رقم (٩) و (١٠) و (١٦٨) و (١٦٩) وفي الملحق الاحصائي .

ثالثا : الترابط (التشابك) القطاعي :

يعتبر الترابط القطاعي بين القطاعات الاقتصادية والصناعية من المواضيع الهامة في هذه الدراسة ، وفي هذا المجال ، سوف تطبق مؤشرات حديثة لايجاد درجة اعتماد كل قطاع على القطاعات الاخرى في الاقتصاد الاردني .

وتأتي أهمية الترابط القطاعي من كونه أحد وأهم الوسائل التي تستخدم في أغراض التخطيط والتنبؤ بمستقبل الاقتصاد المحلي ، أو على مستوى النشاط الاقتصادي الواحد . ويعبر التشابك (الترابط) القطاعي عن مدى التكامل بين النشاطات الاقتصادية ، ودرجة اعتماد كل من تلك النشاطات على بعضها بعضا ، سواء في تسويق منتجاتها ، أو في تزويد النشاطات الاقتصادية بالمواد الأولية المحلية اللازمة لعملية الانتاج^(١) .



ان عملية الانتاج تخلق علاقات انبثاقية ومادية بين أفراد المجتمع ، وتكون هذه العلاقات على شكل اعتماد متبادل ، وخلال أو قبل أو بعد عملية الانتاج^(٢) . فلو حدث تغير هيكلي في قطاع من القطاعات الصناعية ، فإن هذا التغير يمتد الى القطاع الصناعي ككل ، ولان القطاع الصناعي لا ينفصل عن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الاخرى ، فإن التغيرات التي تحدث في القطاع الصناعي ستمتد الى ابعد من ذلك ، أي الى بقية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، اما بصورة مباشرة^(٣) ، أو غير مباشرة .

هناك نوعين من الروابط أو الصلات^(٤) :

- (١) المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، التنمية الصناعية في الجمهورية العربية السورية ، ادارة التوثيق والمعلومات الصناعية ، بغداد ١٩٨٤ ، ص ١١١ - ١١٢ .
- (٢) حمد سليمان المشوخي ، هيكل الصناعة الاسرائيلية (النظرية والتطبيق) ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ١٩٧٩ ، ص ٥٥ .
- (٣) حمد سليمان المشوخي ، نفس المرجع السابق ص ٦٣ .
- (٤) جعفر عباس حاجي ، تحليل المدخلات والمخرجات الصناعية ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، ادارة التأليف والترجمة ، الكويت ١٩٨٥ ، ص ١٨٤ - ١٨٥ .

١- الروابط أو الصلات الخلفية: تشير الى التغييرات (بالزيادة او بالنقصان) التي تحدث لجميع نشاطات القطاعات الانتاجية التي تزود قطاع معين بمنتجاتها، نتيجة تغير نشاطه (بالزيادة أو النقصان) .

٢- الروابط أو الصلات الامامية: تشير الى التغييرات التي تحدث (سواءً بالزيادة او بالنقصان) في نشاطات القطاعات الانتاجية التي تستخدم منتجات قطاع معين نتيجة تغير نشاطه (بالزيادة او بالنقصان) .

وتكون القطاعات أو الصناعات التي روابطها الخلفية والامامية قوية هي القطاعات الرائدة في الاقتصاد . وقد أكد اقتصاديون أمثال هيرشمان ،على أن الاستثمارات يجب أن توجه الى الصناعات التي تتمتع بأعلى قيمة في الروابط الامامية (أي تشجيع الاستثمار في المراحل اللاحقة لعملية الانتاج) ، وأعلى قيمة في الروابط الخلفية (أي تشجيع الاستثمار في المراحل السابقة لعملية الانتاج)^(١) . وتجدر الإشارة الى أنه يمكن التأكد من نوع الصناعة اللازمة ونجاحها في الارتباط الخلفي أكثر من الارتباط الامامي^(٢) .

لا يوجد في جدول المدخلات - المخرجات الخاص بالاردن لسنة ١٩٨٣ نظام معين للترابط القطاعي . وتسمى هذه الحالة من الترابط " بالترابط المعقوف Random Interdependence " ، حيث تسود هذه الحالة معظم هيكل الاقتصاد في الدول النامية^(٣) .

كيفية قياس مؤشرات الترابطات القطاعية :-

نشقق من جدول المدخلات - المخرجات نوعين من المصفوفات يعتمد على كسل

(١) Shirvastava, O.S. Theories and Methods of Economic Development , Progress Publishers Bhopal, 1974, P. 292 .

(٢) IBID , P. 279 .

(٣) د . جعفر عباس حاجي ، المرجع السابق ، ص ١٧٦ .

واحدة منهما نوع من الترابطات القطاعية ؛ وهاتان المصفوفتان هما (١) :-

(١) مصفوفة المعاملات الفنية "Input Technical Coefficients Matrix" :-

تشتق هذه المصفوفة بقسمة كل خلية في عمود معين ، من جدول المدخلات - المخرجات ، على قيمة الانتاج الكلي لذلك العمود . ويستفاد من هذه المصفوفة في قياس المؤشرات الخلفية . و يطلق على هذه المصفوفة " مصفوفة ليونتيف " نسبة الى واضعها .

(٢) مصفوفة معاملات الانتاج "Output Coefficients Matrix" :-

يطلق على هذه المصفوفة أيضا مصفوفة التوزيع ، أو مصفوفة لوري جونز ، نسبة الى واضعها لوري جونز Leroy Jones . وتشتق هذه المصفوفة بقسمة كل خلية في صف معين من جدول المدخلات - المخرجات ، على قيمة الطلب الكلي لذلك الصف . ويستفاد من هذه المصفوفة في قياس المؤشرات الامامية .

هناك نوعان من المؤشرات : مؤشرات مباشرة ، ومؤشرات كلية (مباشرة وغير

مباشرة) . ويقاس كل من هذين النوعين كما يلي :-

(١) المؤشرات المباشرة (١) :-

أ . المؤشرات الخلفية المباشرة :-

ص_خ و $\sum_{r=1}^n$ أ_{رو} ؛ و $1 = 0.000636261$ ن --- (١)
حيث ؛ ص_خ و : مؤشر الروابط أو الصلات الخلفية للقطاع

(و) ؛ وهو عبارة عن مجموع العمود في مصفوفة المعاملات الفنية م :

أ_{رو} : أحد عناصر مصفوفة المعاملات الفنية (م) في الصف (ر) والعمود (و)

ب . المؤشرات الامامية المباشرة :-

ص_ر = $\sum_{s=1}^n$ أ_{رس} ؛ و $1 = 0.000636261$ ن --- (٢)

حيث ؛ ص_ر : مؤشر الروابط أو الصلات الامامية المباشرة للقطاع

(١) أنظر الملحق الاحصائي الذي يحتوي على هاتين المصفوفتين ، ص (١٢٥) ، جدول رقم (١٥) ،

و ص (١٢٢) ، جدول رقم (١٢) ، جعفر عباس حاجي ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ - ١٨٩ .

معاملات الانتاج ([١] - م) - ١ .

تقارن هذه المؤشرات بمؤشر الترابط الكلي للاقتصاد القومي ككل . وهذا المؤشر هو معدل الترابط الكلي الموزون بقيمة الانتاج ، حيث يتساوى هذا المعدل اذا حسب لأي من الترابطين الخلفي أو الامامي . ويطلق على هذا المؤشر "معامل الترابط (التشابك) Coefficient of Interdependence" (١) . فاذا زادت قيمة المؤشرات الكلية المحسوبة في المعادلتين (٣) و (٤) عن معامل الترابط اعتبرت تلك المؤشرات قوية ، واذا قلت قيمة المؤشرات الكلية عن هذا المؤشر اعتبرت مؤشرات ضعيفة . ويحسب هذا المعامل كما يلي :-

$$م ت = \frac{\sum_{i=1}^n ك خ و \times ق و}{\sum_{i=1}^n ك م ر \times ق ر} = \frac{\sum_{i=1}^n ق و}{\sum_{i=1}^n ق ر} \quad (٥) \dots\dots$$

- حيث م ت : معامل الترابط (التشابك) الكلي للاقتصاد القومي .
- ك خ و : مؤشر الترابط الخلفي الكلي للقطاع (و) .
 - ق و : قيمة الانتاج الكلي للقطاع (و) .
 - ك م ر : مؤشر الترابط الامامي الكلي للقطاع (ر) .
 - ق ر : قيمة الانتاج الكلي للقطاع (ر) .

لقد حسب هذا المعامل في الاتجاهين الخلفي والامامي ، ووجد أنه يساوي ١,٦٠٠٣ تقريباً بناءً على جدول المدخلات - المخرجات لسنة ١٩٨٣ .

يبين الجدول رقم (٢ - ٨) مؤشرات الترابطات القطاعية المباشرة ومؤشرات الترابطات القطاعية الكلية (المباشرة وغير المباشرة) ، حسب الطريقة الاولى لعام ١٩٨٣^(١) ويبين الجدول ايضا ترتيب القطاعات الاقتصادية حسب هذه المؤشرات . يمكن ابراز الملاحظات التالية بناءً على الارقام الواردة في هذا الجدول :-

(١) Jones, Leroy P. , Op.cit, P.329

(٢) يستفاد من مؤشرات الترابطات المباشرة في إمكانية حساب الاثر غير المباشر لكل قطاع على القطاعات الأخرى ، حيث يمثل حاصل طرح قيمة الروابط المباشرة من قيمة الروابط الكلية حسب هذه الطريقة .

(١) جميع الروابط الكلية والخلفية أو الامامية ، التي تزيد قيمها عن قيمة معامل الترابط والبالغة ١٦٠٠٣ ، تعتبر روابطاً قوية ، ويمكن ابراز القطاعات التي روابطها القطاعية قوية كما يلي :-

(أ) بلغ عدد القطاعات الاقتصادية التي روابطها الخلفية الكلية قوية ستة قطاعات ، وهذه القطاعات مرتبة ترتيباً تنازلياً ، حسب قيمة روابطها الخلفية الكلية ، كما يلي :-

- ١- قطاع الكهرباء والماء ، وقيمة ترابطه الخلفي الكلي ٢٢٩٨٢
- ٢- قطاع الصناعات البترولية ، وقيمة ترابطه الخلفي الكلي ٢١٧٨٢
- ٣- قطاع الصناعات التحويلية ، وقيمة ترابطه الخلفي الكلي ٢٠٥١٧
- ٤- قطاع الانشاءات ، وقيمة ترابطه الخلفي الكلي ١٨٢٩٨
- ٥- قطاع الصناعات الكيماوية ، وقيمة ترابطه الخلفي الكلي ١٧٠٩٧
- ٦- قطاع الزراعة ، وقيمة ترابطه الخلفي الكلي ١٦٩٢٨

(ب) عدد القطاعات الاقتصادية التي تعتبر روابطها القطاعية الامامية الكلية قوية ، هي أيضاً ستة قطاعات اقتصادية ، وهذه القطاعات مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب قيمة روابطها القطاعية الامامية الكلية كما يلي :-

- ١- قطاع الصناعات الاستخراجية ، وقيمة ترابطه الامامي الكلي ٢٦٣٢٢
- ٢- قطاع الصناعات البترولية ، وقيمة ترابطه الامامي الكلي ٢٢١١٦
- ٣- قطاع الصناعات غير المعدنية ، وقيمة ترابطه الامامي الكلي ١٩٢٩٢
- ٤- قطاع الصناعات الكيماوية ، وقيمة ترابطه الامامي الكلي ١٨١٨
- ٥- قطاع الكهرباء والماء ، وقيمة ترابطه الامامي الكلي ١٧٨١
- ٦- قطاع الصناعات الخشبية والورقية ، وقيمة ترابطه الامامي الكلي ١٦٣٨١

(٢) لقد بلغ عدد القطاعات التي روابطها الخلفية الكلية وروابطها الامامية الكلية قوية ثلاثة قطاعات منها قطاعين من القطاعات الصناعية ، وهذه القطاعات هي :-

- ١- قطاع الصناعات البترولية
- ٢- قطاع الكهرباء والماء
- ٣- قطاع الصناعات الكيماوية

(٣) يشتمل قطاع الصناعة في الجدول رقم (٢-٨) على عشرة قطاعات صناعية (تحمل

الارقام من ٢ الى (١١) • ومن استعراض الملاحظات السابقة نجدان ثلاثة قطاعات صناعية روابطها الخلفية الكلية قوية ،بينما نجد أن خمسة قطاعات صناعية روابطها الامامية الكلية قوية • ووجدنا في الملاحظة الثانية أن قطاعين صناعيين فقط لهما روابط كلية قوية في الاتجاهين (الخلفي والامامي) ،وهذان القطاعان هما : قطاع الصناعات البترولية وقطاع الصناعات الكيماوية •

الطريقة الثانية : تتلخص هذه الطريقة بالمعادلتين التاليتين : (١)
(١) المؤشرات الخلفية الكلية (المباشرة وغير المباشرة) :

$$K_{XO} = \frac{\sum_{j=1}^n S_{ro}}{\sum_{i=1}^n \frac{1}{n} (S_{ro})} \quad \dots \dots \dots (٦)$$

حيث K_{XO} : مؤشر الترابط الخلفي الكلي (المباشر وغير المباشر) للقطاع (و) • ويشير هذا المؤشر الى نسبة مجموع العمود للقطاع (و) في معكوس مصفوفة المعاملات الفنية ،السى المعدل العام للترابط القطاعي الخلفي •

سرو : كما عرف في المعادلة (٣) •

(٢) المؤشرات الامامية الكلية (المباشرة وغير المباشرة) :

$$K_{MO} = \frac{\sum_{i=1}^n S_{ro}}{\sum_{j=1}^n \frac{1}{n} (S_{ro})} \quad \dots \dots \dots (٧)$$

حيث K_{MO} : مؤشر الترابط الامامي للقطاع (ر) ،ويعبر عن نسبة مجموع الصف (ر) في معكوس مصفوفة معاملات الانتاج الى المعدل العام للترابط القطاعي الامامي •

سرو : كما عرف في المعادلة (٤) •

نلاحظ من المعادلتين (٦) و (٧) أن البسط في كليهما عبارة عن مؤشرات الترابط القطاعي الكلي (المباشر وغير المباشر) في الطريقة الاولى •

(١) Bulmer- Thomas, V., Input- Output Analysis in Development Countries, John Wiley and Sons ltd.,USA, 1982, PP.190-193 .

ان الحد الفاصل بين الروابط القوية والروابط الضعيفة حسب هذه الطريقة هو الواحد الصحيح . فجميع القطاعات التي تزيد قيمة روابطها القطاعية الكلية عن (١) صحيح تعتبر روابط قوية ، وجميع القطاعات التي تقل قيمة روابطها الكلية عن (١) صحيح تعتبر ضعيفة .

يحتوي الجزء الايمن من الجدول رقم (١-٢) على مؤشرات الترابطات الكلية الخلفية والامامية ، حسب هذه الطريقة ، بالاعتماد على جدول المدخلات - المخرجات لسنة ١٩٨٢ . ويبين الجدول كذلك ترتيب القطاعات الاقتصادية حسب هذه المؤشرات . وبناءً على الارقام الواردة في هذا الجزء من الجدول رقم (١-٢) يمكن ابراز الملاحظات التالية :-

(١) تحتل القطاعات الاقتصادية نفس الترتيب ، من حيث درجة قوة روابطها الخلفية الكلية ، أو روابطها الامامية الكلية ، وذلك لأن هذه الطريقة اعتمدت على الطريقة الاولى في حساب هذه المؤشرات .

(٢) عدد القطاعات التي روابطها القطاعية الخلفية الكلية قوية ، حسب الطريقة الاولى ، مساو لعدد القطاعات التي روابطها الخلفية الكلية قوية حسب هذه الطريقة . وقد وجد أن هذه القطاعات هي نفسها في الطريقتين .

(٣) لقد أصبح عدد القطاعات التي روابطها الامامية الكلية قوية سبعة قطاعات . اضافة الى القطاعات التي اعتبرت روابطها الامامية قوية ، حسب الطريقة الاولى ، فقد اعتبر الترابسط القطاعي لقطاع الخدمات حسب هذه الطريقة قويا ، في حين اعتبر حسب الطريقة الاولى ضعيفا .

ان استخدام أي من الطريقتين في معظم الاحيان يوصلنا الى نفس النتيجة . فكلما زادت قيمة الروابط الخلفية الكلية لقطاع معين ، فإن اعتماد هذا القطاع على القطاعات الاقتصادية الاخرى يزداد . وكلما زادت قيمة الروابط الامامية الكلية لقطاع معين ، فإن اعتماد القطاعات الاخرى على هذا القطاع يزداد . ويتمثل هذا الاعتماد (في الاتجاهين الخلفي أو الامامي) في شراء أو بيع المواد الأولية ، من أو الى القطاعات الاخرى .

جدول رقم (٩٠٢)
الترايطات القطاعية للاقتصاد لعمام ١٩٨٣ حسب الطريقة الثانية

معاملات الاختلاف		معاملات القطاعية الكلية			الترايطات القطاعية		النشاط الاقتصادي
الترايط الامامي	للترايط الخلفي	الترتيب	الترايط الامامي	الترتيب	الترايط الخلفي	الترتيب	
٢٧٠٢٦	٢٣٧٦٦	٨	٠٩٦٩٦٦	٦	١٠٣٢٢	٠١	الزراعة
١٦٦٢١	٣٠٠٦٩	١	١٦٦٢٧٤	١٢	٠٧٩٢٥	٠٢	الصناعات الاستخراجية
٣٥٠٤٣	٢٥٠١٩	١١	٠٧٢٦٦١	٣	١٢٥٠٨	٠٣	الصناعات التحويلية
٣٣٤٧٤	٣١٩٣٦	١٠	٠٧٩٤٧	١١	٠٨٠٠٢	٠٤	الصناعات النسيجية
٣٧١١	٢٦١١٥٨	١٢	٠٧٢١١٨	٧	٠٩٧٠٥	٠٥	الصناعات الجلدية
٢٧٤٧٣	٢٩١١٥٨	٦	١٠٣٧٧	٨	٠٩٤٨٥	٠٦	الصناعات الخشبية والورقية
٢٥٠٠٦	٢٦٦٤٨	٤	١٠٥١٦	٥	١٠٤٢٣	٠٧	الصناعات الكيماوية
١٩٥٢٢	٢٢٧٦١	٢	١٤٠١٢	٢	١٣٢٧٩	٠٨	الصناعات البترولية
٢٢٨٨	٢٥٥٩	٣	١٢٢٢١	٩	٠٩٢٨٧	٠٩	الصناعات غير المعدنية
٢٨٢٨	٣١٦٣٢	٩	٠٨٦٤٨	١٤	٠٧٤٣٠	١٠	الصناعات المعدنية الكهربائية وغير الكهربائية
٣٥٦٩٩	٣٥٥٠٥	١٣	٠٦٦١٨	١٣	٠٧٤٣٦	١١	الصناعات الاخرى
٢١٨٠٩	١٨٩٨٩	٥	١٢٨٨٢	١	١٤٠١١	١٢	الكهرباء والمياه
٣٦٣٦٢	٢٥٥٩٧	١٤	٠٦٥١٠	٤	١١٥٥	١٣	الانشاءات
٢٦٦٥٣	٢٨٦٥٥	٧	١٠٠٢١	١٠	٠٩٠٣٤	١٤	الخدمات

جدول محسوب على اساس المعادلات (٦) و (٧) و (٨) و (٨٣ و ٨٠).

ان هذه المواد شرات لا تعطينا صورة عن مدى التفاوت بين القطاعات الاقتصادية في درجة اعتمادها على بعضها بعضا في بيع أو شراء منتجات كل منها . فقد يعتمد قطاع معين على عدد قليل من القطاعات في شراء المواد الأولية ، وقطاع آخر قد يعتمد على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية في شراء مواد الأولية ، ومع ذلك قد تتساوى قيمة روابطها القطاعية الخلفية ، أو قد تتساوى قيمة روابطها الامامية ، ويختلف مقدار اعتماد القطاعات الاخرى وعددها على هذين القطاعين . اذن ، فنحن بحاجة الى قياس هذا التفاوت . ولهذا الغرض فقد حسبت معاملات الاختلاف للروابط الامامية والروابط الخلفية ، والتي تأخذ الصيغة العامة التالية :-

$$\text{معامل الاختلاف} = \frac{\text{الانحراف المعياري}}{\text{الوسط الحسابي}} \quad (٨)$$

إن ارتفاع معامل الاختلاف للروابط الخلفية لقطاع معين يعني اعتماد ذلك القطاع بدرجة كبيرة على قطاعات قليلة في شراء مواد الأولية . وان ارتفاع معامل الاختلاف للروابط الامامية لقطاع معين يعني اعتماد قطاعات قليلة وبدرجة كبيرة على هذا القطاع . اذن ، فحتى يكون اعتماد قطاع معين على أكبر عدد ممكن من القطاعات الاخرى وبدرجات معتدلة ، وحتى يكون اعتماد أكبر عدد ممكن من القطاعات وبدرجات معتدلة على قطاع معين ، يجب أن تكون قيمة معامل الاختلاف للروابط القطاعية لذلك القطاع منخفضة .

يحتوي الجزء الايسر من الجدول رقم (٢-٩) على معاملات الاختلاف للروابط الخلفية الكلية والروابط الامامية الكلية . ونلاحظ من هذه المعاملات أن القطاعات التي تكون روابطها الكلية (الخلفية أو الامامية) قوية ، تكون معاملات اختلافها أقل من القطاعات التي روابطها الكلية ضعيفة .

على سبيل المثال لقد جاء قطاع الصناعات البترولية في المرتبة الثانية في الترابط الخلفي الكلي ، وجاء قطاع الصناعات التحويلية في المرتبة الثالثة في الترابط الخلفي الكلي ، ولكن يبلغ معامل الاختلاف للترابط الخلفي لقطاع الصناعات البترولية ٢٢٧٦١ ، ويبلغ معامل الاختلاف

للترباط الخلفي الكلي لقطاع الصناعات التموينية ٢٠٥١٩ ر٥، مما يعني أن قطاع الصناعات البترولية يعتمد بصورة كبيرة على عدد أقل من القطاعات الاقتصادية، بالمقارنة مع قطاع الصناعات التموينية •

كما سلف، يجب توجيه الاستثمارات الى القطاعات ذات الترابطات الخلفية والامامية القوية الى الحد الذي تسمح به هذه القطاعات • تم توجه بعد ذلك الى القطاعات ذات الترابط الخلفي القوي، ثم الى القطاعات ذات الترابط الامامي القوي، وذلك لاننا نستطيع التأكد من نوع ومدى نجاح الصناعة في الاتجاه الخلفي أكثر من الاتجاه الامامي • بعد ذلك يمكن توجيه الاستثمارات الى القطاعات حسب الترتيب التنازلي للصلوات، أو الروابط الخلفية والامامية •

الفصل الثالث
دور الحكومة في التنمية الصناعية

الفصل الثالث

دور الحكومة في التنمية الصناعية

لقد رأينا الى أي مدى وصلت الصناعة الاردنية من نمو وتقدم ، وما كانت التنمية الصناعية لتصل الى ما وصلت اليه دون يد محرّكة . سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . كما رأينا أن التنمية الصناعية بدأت في بداية النصف الثاني من هذا القرن ، بمبادرة من الحكومة ، لتشجيع القطاع الخاص على انشاء صناعات ذات حجم كبير ، لأن القطاع الخاص قبل ذلك كان ينفر من الاستثمار في مثل هذا الحجم من الصناعة ، بينما كان يوجه استثمارات نحو الصناعة الصغيرة والحرفية ، فالاستثمار في الصناعة المحلية الكبيرة يحوي مخاطر كثيرة . وما كان القطاع الخاص ليقبل على الاستثمار في الصناعة منذ بداية السبعينات ، بشكل أكبر مما كان عليه الحال قبل ذلك دون السياسات والاجراءات التي تتبعها الحكومة لدفع عجلة التقدم عن طريق القطاع الخاص ، وبمشاركة من الدولة في الصناعات الكبيرة ، كما سنرى في هذا الفصل .

ويتلخص دور الدولة بما يلي (١) :-

(١) الدور التقليدي : حفظ الامن والنظام والدفاع عن الوطن ، ومعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الأوضاع الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة . كما يشمل إنشاء واستكمال وتحسين مشروعات البنية التحتية (مثل : الطرق والكهرباء ، والماء والصحة) التي كانت الشغل الشاغل للحكومة الأردنية منذ أوائل الخمسينات حتى يومنا هذا .

(٢) المنظم الاقتصادي : ونشأ هذا الدور أساساً بسبب عجز القطاع الخاص عن القيام بدور المنظم الاقتصادي القادر على مواجهة متطلبات الاستثمارات الكبيرة .

يعتبر توفير الأمن والاستقرار السياسي من أهم أسباب نجاح النشاطات الاقتصادية ، ويمكن أن تقاس درجة التقدم الاقتصادي بدرجة توافر الأمن والاستقرار السياسي . فكثير من الدول التي تعاني من نقص في هذا الجانب ، تعاني من نقص في الاستثمارات الخاصة المحلية والاجنبية ، وظهور الأزمات الاقتصادية من ارتفاع في نسبة البطالة والتضخم . وبخلاف تلك الدول ، يتمتع الاردن بالامن والاستقرار السياسي

(١) علي خليفة الكواري ، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ١٩٨١ ، ص ٥٥ - ٥٦ .

والذي كان له أثر ايجابي على الاقتصاد الاردني . ان ما يهمننا في هذا الفصل الجوانب الاخرى من الدور التقليدي للدولة ، ودور الحكومة كمنظم اقتصادي في القطاع الصناعي .

تختلف درجة تدخل الدول في التنمية الاقتصادية سواء بالمشاركة أو توجيه التنمية ، خاصة الدول التي قطعت شوطا كبيرا في التنمية الاقتصادية^(١) . ففي الولايات المتحدة ، حدثت التنمية الاقتصادية عن طريق القطاع الخاص ، مع دور صغير للقطاع العام ، والذي أصبح دوره مقصورا على المجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها ، بينما يزداد دور الدولة في كل من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية ، والتي يضمحل فيها دور القطاع الخاص في النشاطات الاقتصادية ، فالدولة هي المالك للمشاريع الاقتصادية . وقد سارت كثير من الدول على نهج احدى الدولتين أو خليط بينهما . وتعتبر سياسة الاردن خليط بين التخطيط المركزي وحرية القطاع الخاص ، بحيث لا تتعارض والمصلحة العامة . أي أن تدخل الدولة ضروري لتنظيم وحفز نشاط القطاع الخاص ، وتسريع التنمية الاقتصادية .

تحاول كثير من الدول ، وبدرجات متفاوتة ، التأثير في العمليات الاقتصادية والاجتماعية ، وفي ديناميكية المؤسسات الاقتصادية الهامة على مستوى الاقتصاد القومي ، وحل المشكلات التي تواجهه البلد عن طريق الاستخدام الرعييد للموارد الموجودة ، والمساهمة الفعالة في انشاء بعض المشروعات ، وتطبيق اجراءات مالية وجبركية أو غيرها ، لتنظيم النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص^(٢) . ويمكن تلخيص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي بما يلي :-

(١) تنظيم وضبط عمليات استثمار القطاع الخاص في مختلف النشاطات الاقتصادية^(٣) . وتقوم الدولة بوضع وتنفيذ خطط وبرامج التنمية من أجل تسريع عملية التنمية وحفز القطاع الخاص على الاستثمار فيما يتلائم وتلك الخطط . وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ، تضع الحكومة القوانين ، وتتخذ الاجراءات المناسبة لذلك .

(١) Meier G.M. & Baldwin, R.E., Development (Theory, History, and Policy). New York: John Wiley and Sons, 1966, P. 360

(٢) موارى د . برايس ، التنمية الصناعية ، ترجمة أحمد سعيد دويدار وابراهيم لطفي عمر ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١٠٣

(٣) موارى د . برايس ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

(٢) انشاء وتحسين مشاريع البنية التحتية (الطرق والتعليم والصحة والكهرباء والماء) والتي يستفيد منها السكان وتخدم المشاريع الاقتصادية ، وتغطي عادة استثماراتها عن طريق الضرائب العامة (١) . وتكون الحكومة في هذه المشروعات عادة فعالة أكثر من القطاع الخاص في تنفيذها (٢) . وتحتاج هذه المشروعات الى استثمارات كبيرة لا يستطيع القطاع الخاص تحملها .

(٣) قيام الحكومة بالاستثمار في المشاريع التي تتميز بأرباح قليلة وطويلة الأجل ، مع وجود أخطار ، في الاستثمار تجعل القطاع الخاص ينأى عنها بعيدا ويتجه الى غيرها . ومثال ذلك المشروعات العربية المشتركة .

(٤) المشاركة الفعلية ، المباشرة وغير المباشرة (عن طريق مؤسسات الدولة) مع القطاع الخاص في المشاريع الاقتصادية التي تدر ربحا وبشكل تجارى .

ويتضمن هذا الفصل أهم السياسات المتبعة من قبل الحكومة في سبيل دفع عجلة التقدم في القطاع الصناعي وبقية القطاعات ، وتتجلى هذه السياسات من خلال ما يلي :-
(١) قانون تشجيع الاستثمار وتعديلاته والعوامل المساعدة في تشجيع الاستثمار .
(٢) مساهمات الحكومة في الشركات ، بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة ، وخصوصا دور بنك الإنماء الصناعي .

(٣) المدن الصناعية والمناطق الحرة .

Bryce, Murray D., Policies and Methods for Industrial Development. Bombay, India: McGraw-Hill, Inc. 1965, PP.27-28 . (١)

Meiet, G.M. and Baldwin, R.E., IBID, P.361. (٢)

أولاً : قانون تشجيع الاستثمار وتعديلاته :

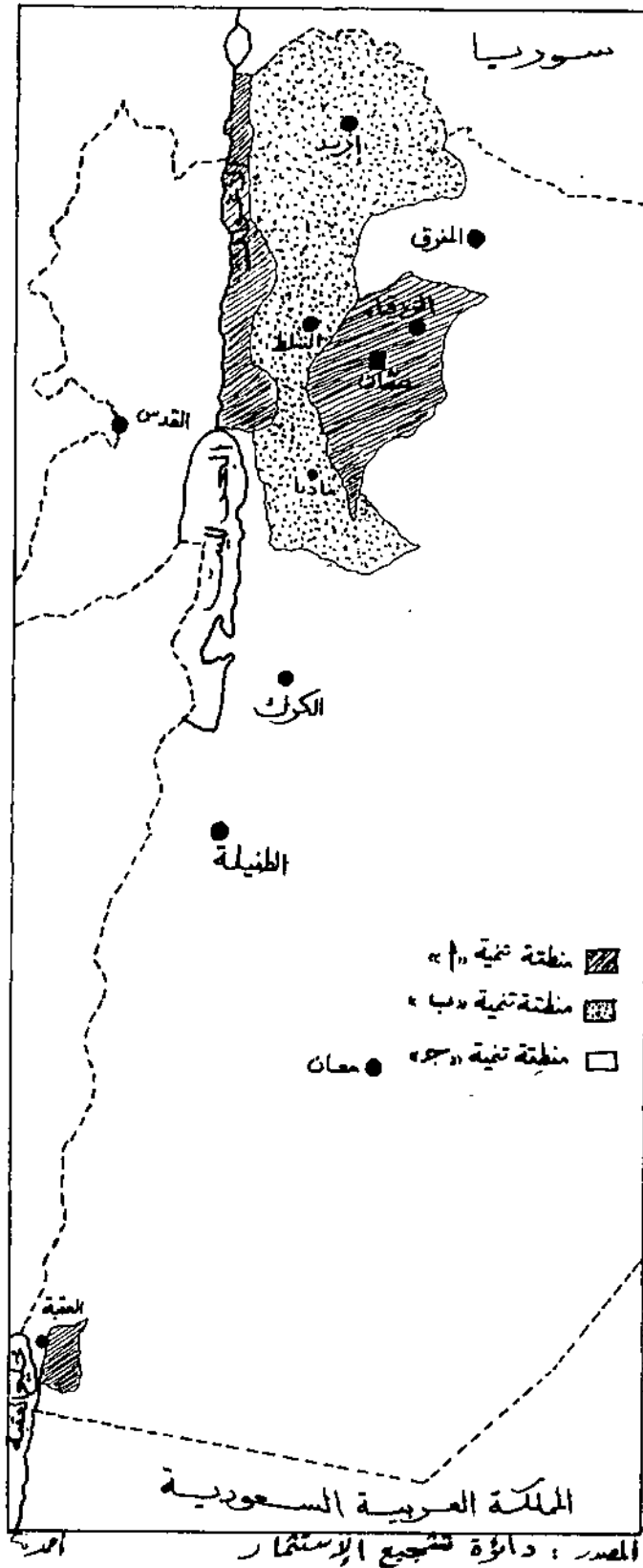
- أشرنا في الفصل الاول بصورة مقتضبة ، لتطور قانون تشجيع الاستثمار منذ عام ١٩٥٥ هـ حتى عام ١٩٨٧ هـ ، وسوف يتم التركيز على قانون تشجيع الاستثمار وتعديلاته منذ عام ١٩٧٢ هـ وهي كما يلي :-
- قانون تشجيع الاستثمار رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ هـ
 - قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٦ لسنة ١٩٧٧ هـ
 - قانون تشجيع الاستثمار رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ هـ
 - قانون تشجيع الاستثمار رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ هـ

ويحتوي القانون على إعفاءات مختلفة ، تشمل إعفاءات جمركية على الموجودات وقطع الغيار المستوردة ، وإعفاءات من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية ، وفيما يلي شرح لتطور هذا القانون واثره على القطاع الصناعي :

قسم كل من قانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ هـ وقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ هـ المملكة الى ثلاث مناطق تنمية تحمل الرموز أ ، ب ، ج ، وذلك حسب درجة التطور الاقتصادي على العكس من القانونين السابقين . وقد وضعت حوافز مختلفة وبدرجات متفاوتة بين كل منطقة وأخرى ، حيث تزداد في (ب) و (ج) لإعتبارهما منطقتين أقل نمواً (أ) ، وهذه المناطق موضحة على خارطة الاردن (صفحة ٩٠) . وقد اعتبرت عمان وضواحيها والاعوار والعقبة من الفئة (أ) . في حين اعتبرت كل من الرمثا واربد وعجلون ومأدبا والقرى التابعة لهذه المدن من الفئة (ب) ، أما بقية المناطق فهي من الفئة (ج) . وتعتبر منطقة الاعوار لاغراض السياحة والمستشفيات وجميع مناطق المملكة لاغراض الزراعة والثروة الحيوانية من الفئة (ج) . ويتلخص الهدف من تقسيم المملكة الى مناطق تختلف فيها الحوافز ، في تشجيع المستثمر على الانجاء نحو المنطقة التي تكثر فيها هذه الحوافز . وكلما كانت الفروق في تلك الحوافز كبهسرة ، كانت أفضل في تحقيق هدف التوزيع الافضل للصناعة .

اتفقت القوانين الاربعة على وجود نوعين من المشاريع التي تستفيد من هذه القوانين همسا المشروع الاقتصادي والمشروع الاقتصادي المصدق . ويحصل عادة المشروع الاقتصادي على جزء من الإعفاءات التي يحصل عليها المشروع الاقتصادي المصدق . وفيما يلي تفاصيل هذه الإعفاءات للنوعين:

مناطق التنمية في المملكة الأردنية الهاشمية



٠١ المشروع الاقتصادي :

عرف المشروع الاقتصادي في القوانين الاربعة كما يلي :-

٠١ اشترط قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ ، والقانون المعدل له رقم ١٦ لسنة ١٩٧٧ ، في المشروع الاقتصادي ما يلي (١) :-

- ان ينسجم مع خطة التنمية ، ويقترن بموافقة السلطات المختصة ، ويساهم في الناتج القومي بما لا يقل عن ٢٠٪ من تكلفة المشروع .

- ان يسهم المشروع في تدعيم الميزان التجاري أو ميزان المدفوعات . بمعنى أن يهدف الى احلال المستوردات أو تشجيع التصدير أو كليهما .
ويلاحظ عدم تحديد رأس مال المشروع او نوع ذلك المشروع ، وكل مشروع يحقق هذه الشروط يحصل هذه الصفة .

ب . حدد قانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ ، مجال المشروع الاقتصادي وحجم رأسماله وقد اشترط ما يلي (٢) :-

- أن يكون المشروع في المجالات التالية :-

٠١ الصناعة والتعدين .

٠٢ الزراعة والثروة الحيوانية .

٠٣ السياحة والفنادق (عدا النقل السياحي) .

٠٤ النقل البحري .

٠٥ المستشفيات .

٠٦ التعليم .

- حجم وتكاليف المشروع :-

٠١ في مجال الصناعة والتعدين أن لا تقل موجوداته الثابتة عن ٣٠٠٠٠ دينار اذا كان في

المنطقة (أ) ، و ٢٠٠٠٠ دينار اذا كان في المنطقة (ب) ، و ١٠٠٠٠ دينار اذا كان في منطقة التنمية (ج) .

(١) قانون تشجيع الاستثمار رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ ، و رقم ١٦ لسنة ١٩٧٧ ، المادة رقم ٥ .

(٢) قانون تشجيع الاستثمار رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ ، المادتين ٧ و ٨ .

٠٢ في قطاع الزراعة: أن لا تقل موجوداته الثابتة عن ٢٥٠٠٠ دينار اذا كان في منطقة التسمية (أ) ، و ١٥٠٠٠ دينار اذا كان في منطقة (ب) ، و ٥٠٠٠ دينار اذا كان في المنطقة (ج) .

٠٣ أن لا يقل تصنيف المشروع عن نجمتين اذا كان سياحيا أو في مجال الفنادق ، وأن يكون في المنطقة (ب) أو (ج) .

٠٤ وفي مجال النقل البحري ، ان يكون لاغراض نقل البضائع أو الركاب أو كليهما .

٠٥ واذا كان في مجال المستشفيات أن لا تقل سعته عن ١٥ سريرا ، وموافقا عليه من السلطات المختصة .

٠٦ واذا كان المشروع في مجال القطاع التعليمي ، يجب أن يتضمن نشاطه مهنا او حرفا طبية أو هندسية أو صناعية أو تجارية أو جميعها .^١

ويشترط في جميع الاحوال موافقة السلطات المختصة وفقا للقطاع الذي يعمل فيه

المشروع .

لم يختلف قانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ عما ورد في هذا القانون بشأن تعريف المشروع الاقتصادي الا في تعريف المشروع التعليمي ، وفي حجم الحد الأدنى للموجودات الثابتة لكل من : مشاريع الصناعة والتعدين ، وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية^(١) . إن تخفيض الحد الأدنى لكلفة المشروع والتوسع في التعريف ، يعطي الفرصة أمام المشروعات التي ما كانت تحصل على هذه الصفة فسي ظروف القانون السابق .

الاعفاءات الممنوحة للمشروع الاقتصادي :-

حسب قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ ، والقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٧ ، لم يرد نص صريح بمقدار وحجم تلك الاعفاءات ، وانما تركت لمجلس الوزراء ، والذي يتمتع بحق منح بعض أو جميع الاعفاءات من الرسوم والضرائب ، التي يمكن أن يحصل عليها المشروع الاقتصادي المصدق . بينما حدد كل من قانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ ، وقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ ، حجم الاعفاءات وهي كما يلي :

(١) أنظر قانون تشجيع الاستثمار رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ ، المادتين ٧ و ٨ .

(١) إعفاءات قانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ (١) .

(أ) تعفى الموجودات الثابتة المستوردة للمشروع الاقتصادي من الرسوم في جميع القطاعات عدا مشاريع القطاع التعليمي ، فيعفى من الرسوم ما يستورد لحساب المشروع من المعدات والادوات المخبرية والاجهزة اللازمة للتعليم الطبي والمهني والهندسي والصناعي والتجاري .

(ب) تعفى قطع الغيار المستوردة وبما لا يزيد عن ١٠% من قيمة الموجودات الثابتة ، على أن تستورد خلال مدة لا تزيد على ٥ سنوات من اعتبار المشروع اقتصاديا .

وقد أعطى القانون الحق للجنة أن تعفى من الرسوم الزيادة التي تحدث نتيجة تغير الاسعار ، أو سعر تحويل العملة ، في قيمة الموجودات الثابتة أو قطع الغيار .

(٢) إعفاءات قانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٢ (٢) :-

توسع القانون في إعطاء الإعفاءات للمشاريع الاقتصادية ، بالإضافة الى الإعفاءات التي منحها القانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ ، فقد أعفى ما يلي :-

(أ) الموجودات الثابتة لأغراض التوسع ، بشرط أن تزداد البطاقة الانتاجية بما لا يقل عن ٢٥% من الطاقة الانتاجية الاصلية ، وان لا تقل الموجودات الثابتة المستوردة عن ٢٥% من قيمة الموجودات الاصلية على أن يتم استيرادها خلال مدة محددة .

(ب) الموجودات الثابتة المستوردة لأغراض التطوير (استعمال تقنية جديدة لرفع كفاءة الانتاج وفق الاسس والمعايير التي تحددها الجهات المختصة) ، وذلك خلال مدة محددة .

٠٢ المشروع الاقتصادي المصدق :

يعرّف المشروع الاقتصادي المصدق في قوانين تشجيع الاستثمار الاردنية ، حسب النشاط

(١) قانون تشجيع الاستثمار رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ ، المادة ١٠ .

(٢) قانون تشجيع الاستثمار رقم ١١ لسنة ١٩٨٢ ، المادة ١٠ .

الاقتصادي ، وحسب الموجودات الثابتة ، وفي هذا اختلفت القوانين الاربعة ، لذلك يعرّف المشروع الاقتصادي المصدق كما يلي :-

(١) قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ (١) :

يعتبر المشروع مشروعاً اقتصادياً مصدقاً ، اذا كان في احدى مجالات الصناعة أو السياحة أو الاسكان أو استصلاح الاراضي ، وان لا تقل موجوداته الثابتة اذا كان المشروع صناعياً عن ٥٠٠٠ دينار ، وعن ١٥٠٠٠ دينار اذا كان المشروع اسكانياً ، أو في مجال استصلاح الاراضي ، بحيث لا تقل موجوداته الثابتة (عدا الارض) عن ٢٥٠٠٠ دينار .

(٢) اضاف القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٢ الى التعريف أعلاه عبارة "النقل البحري" (٢) . ولم يبين هذا القانون شروطاً أخرى لاعتبار المشروع اقتصادياً مصدقاً . أي يمكن القول أن أي مشروع فسي النقل البحري سيحصل على اسم مشروع اقتصادي مصدق .

(٣) قانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ (٣) :

لكي يعتبر المشروع اقتصادياً مصدقاً لا بد أن تتوافر فيه الشروط التالية :-
- أن يكون في مجال الصناعة والتعدين أو الزراعة أو الثروة الحيوانية وصيد الاسماك أو الفنادق السياحية والنقل السياحي أو المستشفيات .
- للتفريق بين المشروع الاقتصادي والمشروع الاقتصادي المصدق بسبب تطابق معظم المجالات بينهما ، فقد وضع القانون حدوداً دنياً للموجودات الثابتة ، كما يلي :-
أ) اذا كان المشروع في قطاع الصناعة والتعدين يجب أن لا تقل موجوداته الثابتة عن ١٠٠٠٠٠ دينار اذا كان في المنطقة (أ) ، وعن ٥٠٠٠٠ دينار اذا كان المشروع في منطقة تنمية فئة (ب) ، وعن ٢٥٠٠٠ دينار اذا كان في منطقة تنمية فئة (ج) .
ب) واذا كان المشروع في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الاسماك ، يجب أن لا تقل

(١) قانون تشجيع الاستثمار رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ ، المادة ٦ .

(٢) قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٦ لسنة ١٩٧٢ ، المادة ٦ ، الفقرة أ .

(٣) قانون تشجيع الاستثمار رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ ، المادتين ١ (أ) و ١٢ .

موجوداته الثابتة عن ٣٥٠٠٠ دينار اذا كان في منطقة تنمية (أ) ، وعن ٢٥٠٠٠ دينار اذا كان المشروع في منطقة تنمية (ب) ، وعن ١٠٠٠٠ دينار اذا كان في منطقة تنمية (ج) .
(ج) واذا كان المشروع في قطاع الفنادق السياحية ، فيجب أن لا يقل تصنيف الفندق عن ثلاث نجوم ، وان يكون في احدى المنطقتين (ب) و(ج) . أما اذا كان المشروع في مجال النقل السياحي ، فيجب أن لا تقل قيمة الباصات المعدة للنقل عن ٥٠٠٠٠٠ دينار .
(د) واذا كان المشروع في مجال المستشفيات ، فيجب أن لا تقل سعته عن ٣٠ سريرا اذا كان في منطقة تنمية فئة (ب) ، وعن ٢٠ سريرا اذا كان في منطقة تنمية فئة (ج) ، وذلك بعد أن يحوز المشروع على موافقة السلطات الصحية المختصة .

(٤) قانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٢ (١) :

احتوى القانون على نفس المجالات الواردة في قانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ ، بينما عدل في الحد الأدنى للموجودات الثابتة في كل من قطاع الصناعة والتعدين ، وقطاع الزراعة والنقل السياحي . وقد كان التعديل بتخفيض ذلك الحد . ففي قطاع الصناعة والتعدين مثلا ، أصبح الحد الأدنى للموجودات الثابتة ٧٥٠٠٠٠ دينار اذا كان في منطقة تنمية فئة (أ) ، و ٣٥٠٠٠٠ دينار اذا كان في منطقة تنمية فئة (ب) ، وعن ٢٠٠٠٠ دينار اذا كان المشروع في منطقة تنمية فئة (ج) . وهذا التخفيض يتيح لعدد أكبر من المشاريع الاستفادة من هذه الاعفاءات .

لقد أصبحت الحدود الدنيا للموجودات الثابتة في القانونين رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ ، ورقسم ١١ لسنة ١٩٨٢ أكبر ، مقارنة بالقانونين رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ ، ورقم ١٦ لسنة ١٩٧٧ ، وهذا يعني أن المشاريع التي تستفيد من الاعفاءات الممنوحة لها هي من المشاريع الكبيرة ، وأن تقسيم الملكية الى مناطق تنمية مختلفة ، وانخفاض الحد الأدنى لقيمة الموجودات الثابتة في المنطقتين (ب) و(ج) بشكل كبير مقارنة بالمنطقة (أ) ، سيؤدي على المدى البعيد الى توزيع أفضل للصناعات الاردنية في مناطق المملكة ، خصوصا اذا كان هناك فروقا كبيرة في الاعفاءات بين منطقة وأخرى .

الاعفاءات الممنوحة للمشروع الاقتصادي المصدّق :

يحصل المشروع الاقتصادي المصدّق على الحظ الاوفر من الاعفاءات . وقد اشتملت الاعفاءات

(١) قانون تشجيع الاستثمار رقم ١١ لسنة ١٩٨٢ ، المادتين ١١ و ١٢ .

في القوانين الاربعة على الامور التالية :-

- اعفاء الموجودات الثابتة .
- قطع الغيار .
- اعفاء الأرباح .

وقد اختلفت القوانين الاربعة في حجم الاعفاءات الموجهة لائى من الامور السابقة ، وفيما يلي استعراض لتلك الاعفاءات .

١ - اعفاء الموجودات الثابتة المستوردة وقطع الغيار :-

أعفى قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ ، وقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٧ ، وقانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ ، وقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ ، كل الموجودات الثابتة المستوردة لصالح المشروع الاقتصادي المصدق كما اعفيت قطع الغيار اللازمة للمشروع ، بما لا يزيد عن ١٠% من قيمة الموجودات الثابتة . كما أطال قانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ ، وقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ ، فترة السماح باستيراد قطع الغيار الى خمس سنوات ، بخلاف للقانونين السابقين . ان اطالة فترة السماح باستيراد قطع الغيار يتيح للمشروع استيرادها بعد بدء المشروع بالانتاج ، مما يوفر امكانية تلف تلك القطع ، خصوصا وأنه لا يحتاج تلك القطع في مراحل التأسيس للمشروع . ويفضل أن تكون فترة السماح بالاستيراد بعد بدء التشغيل . وتشجيعا للانتاج المحلي وزيادة الترابط بين القطاعات الانتاجية ، فقد راعى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ ، ورقم ١١ لسنة ١٩٨٧ ، أن يتم تفضيل الانتاج المحلي على المستورد اذا كان الانتاج المحلي يفني بالفرض^(١) . الا أن القانون الأخير سمح باستيراد المواد الأولية المماثلة للمواد المحلية اذا كان المشروع مرتبطا مع شريك أجنبي بناه^(٢) على اتفاق يقره مجلس الوزراء . مما يعني اعطاء حقوق للمستثمر الاجنبي ، تؤدى الى حفزه وتشجيعه على المبادرة والاستثمار في الأردن .

أعفى قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ ، وقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٧ ، الموجودات الثابتة التي تستورد لاغراض التوسع ، بشرط أن لا تقل قيمة تلك الموجودات عن ٢٥% ، وأن تؤدى الى زيادة الانتاجية بما لا يقل عن ٢٥% من الطاقة الانتاجية الاصلية (قبل التوسع) . وقد اسقط هذا

(١) قانون تشجيع الاستثمار رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ ، المادة ١٥ .

(٢) قانون تشجيع الاستثمار رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ ، المادة ١٥ .

البند من قانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤، ثم أعيد إلى قانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ .

لقد أضاف القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ تعريفاً جديداً حول تطوير المشروع، والذي يقصد به استعمال تقنية جديدة لرفع كفاءة الإنتاج، وفق الأسس والمعايير التي تحددها الجهات المختصة وأغني لهذا الغرض الموجودات الثابتة المستوردة لصالح المشروع الاقتصادي المصدق .

ب- الأرباح :

أُعفيت الأرباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية في القانونين رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢، ورقم ١٦ لسنة ١٩٧٧، لمدة ست سنوات ابتداءً من تاريخ إعلان المشروع مشروعاً مصدقاً، حسب قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢، وابتداءً من بدء الإنتاج حسب قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٧، وكان هذا التعديل تعديلاً صائباً، لأن المشاريع، خصوصاً الكبيرة منها، قد تحتاج إلى ثلاث سنوات أو أكثر كفترة تأسيس، وبالتالي لا يبقى إلا فترة ثلاث سنوات، وهي فترة غير مشجعة، لأن بعض المشاريع قد لا تحقق أرباحاً خلال هذه الفترة . لذلك، فإن جعل بداية الإعفاء هو بدء الإنتاج، يعطي فرصة أكبر لتلك المشاريع لتقف على قدميها . وقد أعطى القانونان ميزة للمشاريع المساهمة العامة، أو المشاريع التي تُنشأ خارج العاصمة، وهذه الميزة هي ثلاث سنوات إضافية على مدة الإعفاء . والقصد من فترة الإعفاء الإضافية هو تشجيع الصناعات الكبيرة وتخفيف الضغط على العاصمة، وإعادة توزيع الصناعات الأردنية .

وتختلف صورة إعفاء الأرباح في القانونين رقم ٦ لسنة ١٩٨٤، ورقم ١١ لسنة ١٩٨٧، عنها في القانونين السابقين . وجاء الاختلاف نتيجة تقسيم المملكة إلى ثلاث مناطق تنمية . وهذا التقسيم أدى إلى التمييز بين هذه المناطق، ولا بد من أن يكون الفرق في الإعفاءات كبير لتؤدي الغرض المقصود من تقسيم المملكة إلى ثلاث مناطق . لقد أبقى قانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ الأرباح الصافية لمدة سبع سنوات متتالية، منها خمس سنوات بنسبة ١٠٠٪، ونسبة ٦٠٪ للسنتين التاليتين، إذا أقيم المشروع في منطقة تنمية من فئة (أ) . أما إذا كان المشروع الاقتصادي المصدق مقاماً في منطقة تنمية من فئة (ب)، فتعفى الأرباح الصافية لمدة ١٠ سنوات متتالية، منها ٨ سنوات بنسبة ١٠٠٪، و٦٠٪ في السنتين التاليتين، أما إذا أقيم المشروع في منطقة تنمية من فئة (ج)، فتعفى الأرباح الصافية لمدة ١٢ سنة متتالية . وإذا كان المشروع مملوكاً لشركة مساهمة عامة، ومددت فترة الإعفاء سنتين أخريين .

أما في القانون الأخير فقد أصبحت مدة الاعفاء للمشروع المقام في المنطقة (ج) ١٥ سنة متتالية .

وفي حالة اجراء التوسع ، فقد أعفيت ٢٥% من الأرباح الصافية في جميع القوانين ، ولكن اختلفت المدة بين القانونين الأولين والقانونين الأخيرين . ففي قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ ، ورقم ١٦ لسنة ١٩٧٧ ، بلغ طول فترة الاعفاء ثلاث سنوات ، وإذا توافر شرط المساهمة العامة ، أو أن يكون خارج العاصمة ، تصبح أربع سنوات^(١) . أما في قانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ ، ورقم ١١ لسنة ١٩٨٧ ، فتكون مدة الاعفاء من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية سنتين إذا كان المشروع في منطقة تنمية (أ) ، أو لمدة ثلاث سنوات إذا كان المشروع في منطقة تنمية (ب) ، أو لمدة أربع سنوات إذا كان المشروع في منطقة تنمية من فئة (ج)^(٢) .

ليست هذه الاعفاءات الوحيدة التي تنالها المشاريع الاقتصادية المصدقة ، فالأبنية والأراضي تعفى من ضريبة الأبنية والأراضي لمدة خمس سنوات ، ولمدة سبع سنوات إذا كان المشروع مقاما خارج محافظة العاصمة ، أو كان شركة مساهمة عامة ، وذلك كما جاء في قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ ، ورقم ١٦ لسنة ١٩٧٧ . ولم يذكر قانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ ، ورقم ١١ لسنة ١٩٨٧ ، نص صريح وواضح ، ولكن يفهم من المادة ٣١ من القانونين ، والتي تنص على عتوبة يتم إيقاعها على المشروع الذي يستخدم الأراضي والأبنية في مشروع آخر غير المشروع الاقتصادي المصدق ، والتي حصلت على اعفاءات من ضريبة الأبنية والأراضي .

كما يمكن أن تفوض الحكومة من الأراضي الأميرية ما يحتاجه المشروع الاقتصادي المصدق ، إذا أقيم خارج العاصمة ، وبدون مقابل ، وذلك تشجيعا لإنشاء المشاريع خارج العاصمة ، ومن ثم تحقيق هدف توزيع أفضل للصناعة . أما في قانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ ، فيجب أن تنشأ الصناعة في المنطقة (ج) ، حتى تفوض أراضي أميرية لحاجة المشروع وبدون مقابل^(٣) . وأصبحت الآن في قانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ ، بديل ايجار رمزي ولمدد طويلة^(٤) .

- ١) قانون تشجيع الاستثمار رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ ، ورقم ١٦ لسنة ١٩٧٧ ، المادة ١٨ .
- ٢) قانون تشجيع الاستثمار رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ ، ورقم ١١ لسنة ١٩٨٧ ، المادة ١٧ .
- ٣) قانون تشجيع الاستثمار رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ ، المادة ٢٤ ، فقرة (أ) .
- ٤) قانون تشجيع الاستثمار رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ ، المادة ٢٤ ، فقرة (أ) .

لم يميز القطاع الصناعي في قوانين تشجيع الاستثمار عن القطاعات الأخرى إلا في حجم الموجودات الثابتة ، ولم توجه لقطاع الصناعة إعفاءات مميزة حتى جاء قانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ ورقم ١١ لسنة ١٩٨٧ ، وحتى هذه الإعفاءات لا يحصل عليها المشروع الصناعي دون مقابل ، وهناك نوعين من هذه الإعفاءات هما (١) :-

(أ) إعفاء ما لا يزيد عن ١٠% من الدخل السنوي الخاضع للضريبة من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية ، إذا جرى تخصيص تلك المبالغ في إنشاء ابنية سكنية للعاملين في المشروع الصناعي ، والحاصل على احدى الصفتين ، إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ، بالمساهمة مع مؤسسة الإسكان أو المؤسسات المتخصصة .

(ب) ويعنى كذلك ما لا يزيد عن ١٠ الاف دينار من الدخل السنوي الخاضع لضريبة الدخل الذي يتحقق للمشروع الصناعي ، من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية إذا خصص ذلك المبلغ في أحد الفرضين التاليين :-

- (١) تدريب المستخدمين والعمال ضمن برامج توافق عليها مؤسسة التدريب المهني وتنفذ تحت اشرافها .
- (٢) اجراء بحوث ودراسات تستهدف تطوير وتحسين الانتاج بالاتفاق مع احدى الجامعات الاردنية أو الجمعية العلمية الملكية أو إحدى المؤسسات العامة .

وتهدف هذه الإعفاءات الى تحسين أوضاع العاملين وتحسين جودة الانتاج ورفع كفاءة العاملين في الصناعة ، حيث أن الصناعة المحلية تعاني من نقص في الجودة والفنيين المتخصصين .

✓ إن الهدف الأساسي من وراء اجراء التعديلات في قوانين تشجيع الاستثمار ، هو حفز المزيد من رؤوس الاموال الخاصة - المحلية والاجنبية - ، حيث تمثل التعديلات في التوسع في الإعفاءات والتعريفات . وكلما توسعت هذه القوانين في الإعفاءات ، زادت امكانية تحقيق الاهداف المرجوة منها . ان قوانين تشجيع الاستثمار الاردنية لا زالت تفتقر الى إعفاءات تشتمل على أهم ما في العملية الانتاجية ، وهو إعفاء المواد الخام المستوردة . فالمعروف أن الاردن تقل فيه الثروات الطبيعية ،

(١) قانون تشجيع الاستثمار رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ ، ورقم ١١ لسنة ١٩٨٧ ، المادتين ٢٢ و ٢٣ .

وبالتالي فان الصناعة سوف تعتمد بشكل كبير على العالم الخارجي . لذلك فان اعفاء المواد الخام لها أهمية أكبر من الرسوم والضرائب التي يمكن أن تتحملها الموجودات الأصلية المستوردة (١) ويمكن توجيه الاعفاء للمستلزمات الصناعية الأساسية والمواد الخام من الرسوم الجمركية بالنسبة للصناعات الضرورية للاقتصاد ، وابقاء الرسوم الجمركية المرتفعة على المواد الخام بالنسبة للصناعات الكمالية (٢) . أو يمكن توجيه الاعفاء من الرسوم الجمركية على المواد الخام للصناعات التي تزداد فيها نسبة التصنيع المحلي مما يكون له أثر كبير على الصناعة المحلية .

رأينا إشتغال القوانين على فترات اعفاء متزايدة ، وهذه الفترات لها أثر كبير على الاستثمار وتزداد قيمة هذه الفترة كحافز كلما ازداد طولها ، وان أقصر مدة تلقى القبول من القطاع الخاص هي خمس سنوات ، وأفضل توقيت لها هو بداية الانتاج ، وتعتبر هذه الفترة هي الفترة الحاسمة للمشروع والتي تصل فيها معظم المشروعات الصناعية الى المستوى الأمثل للإيرادات (٣) .

مع أنه لا يوجد اعفاءات مميزة تمنح للقطاع الصناعي ، إلا أن هذه القوانين كان لها أثر ملموس على تشجيع الصناعة المحلية ، ولبيان أثر هذه القوانين ، نستعرض الجدول رقم (٣-١) والذي يحتوي على عدد وروءوس أموال المشاريع المستفيدة من قوانين تشجيع الاستثمار ، خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٦ . وقد قسمت هذه الفترة الى ثلاث فترات هي : (١٩٧٣ - ١٩٧٦) ، و (١٩٧٧ - ١٩٨٣) ، و (١٩٨٤ - ١٩٨٦) ، وتمثل كل فترة أثر كل قانون من القوانين الثلاثة (رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ ، و رقم ١٦ لسنة ١٩٧٧ ، و رقم ٦ لسنة ١٩٨٤) ، على الترتيب .

(١) موراي د . برايس ، التنمية الصناعية ، ترجمة سعيد دويدار و ابراهيم لطفي عمر ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة - ١٩٧٠ ، ص ١٢٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٣١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

جدول رقم (١-٣)

عدد ورأس مال المشاريع المستفيدة من قوانين تشجيع الاستثمار خلال الفترة
١٩٧٣ - ١٩٨٦

١٩٨٦ - ١٩٨٤		١٩٨٣ - ١٩٧٧		١٩٧٦ - ١٩٧٣		نوع المشروع المستفيد	النشاط الاقتصادي
رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد		
١٠٩٣٦	٤٤	٤٠٩٣٥	١٩١	٧١١٢	٨٨	اقتصادي	الصناعة
٤٩٦٨٨	٣٧	٩٨٠٣٤	٩٩	١٨٧٩٤	١٠٣	اقتصادي مصدق	
١٤٢٣٩	٩	٣٠٠	١	١٢٥	٢	اقتصادي	القطاعات الأخرى
٧٧٠٠	٤	٥٩٢١٠	٣٠	٨٨٣٥	١٩	اقتصادي مصدق	
٢٥١٧٥	٥٣	٤١٢٣٥	١٩٢	٧٢٣٧	٩٠	اقتصادي	المجموع
٥٧٣٨٨	٤١	١٥٧٢٤٤	١٢٩	٢٧٦٢٩	١٢٢	اقتصادي مصدق	

المصدر : دائرة تشجيع الاستثمار ، احصائيات غير منشورة .

ويبين الجدول رقم (١-٣) ان قطاع الصناعة قد حصل على النصيب الأكبر من المشاريع المستفيدة من قوانين تشجيع الاستثمار ، سواء في العدد أو في حجم رؤوس الأموال ، وبالتالي فسيحجم الإعفاءات من الرسوم الجمركية والضرائب على الأرباح . لقد بلغ عدد المشاريع الصناعية الاقتصادية ٨٨ مشروعا خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٦ ، وبلغت رؤوس أموالها ١١٢ ار ٧ مليون دينار ، أما في الفترة الثانية (١٩٧٧ - ١٩٨٣) فقد بلغ عدد المشاريع الصناعية الاقتصادية ١٩١ مشروعا ، ومجموع رؤوس أموالها ٤٠٩٣٥ مليون دينار . واستفاد في الفترة الأخيرة (١٩٨٤ - ١٩٨٦) (٤٤) مشروعا صناعيا اقتصاديا ، وبلغ مجموع رؤوس أموالها ١٠٩٣٦ مليون دينار . وبهذا يصل عدد المشاريع الصناعية الاقتصادية خلال الفترة كلها (١٩٧٣ - ١٩٨٦) ٣٢٣ مشروعا ، ووصل مجموع رؤوس أموالها ٥٨٩٨٣ مليون دينار ، تشكل ار ٨٠% من مجموع رؤوس أموال المشاريع الاقتصادية المستفيدة خلال الفترة نفسها .

أما عدد المشاريع الصناعية الاقتصادية المصدقة في الفترات (١٩٧٣-١٩٧٦) و(١٩٧٧-١٩٨٣) و(١٩٨٤-١٩٨٦) فقد بلغ ١٠٣ و ٩٩ و ٣٧ مشروعاً، في الفترات الثلاث على التوالي وبلغت رؤوس أموال تلك المشاريع ١٨٧٩٤ مليون دينار، و ٣٤٠ مليون دينار، و ٤٩٦٨٨ مليون دينار، لنفس الفترات على التوالي . وقد بلغ عدد المشاريع الصناعية الاقتصادية المصدقة خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٦) ٢٣٩ مشروعاً، ووصل مجموع رؤوس أموالها إلى ١٦٦ مليون دينار . وتشكل رؤوس أموالها ما نسبته ٦٨,٧% من مجموع رؤوس أموال جميع المشاريع الاقتصادية المصدقة .

ثانياً : تشجيع الاستثمار الاجنبي :

تعامل قوانين تشجيع الاستثمار رؤوس الأموال العربية والأجنبية معاملة ماثلة لرؤوس الأموال الاردنية ، أي أن المستثمر العربي والاجنبي يحصل على الاعفاءات التي يحصل عليها المستثمر الاردني ، سواء أكان الاستثمار الاجنبي بالمشاركة مع رأس المال المحلي ، أو بشكل مستقل . كما سمحت الحكومة بتحويل ٧٠% من رواتب العاملين غير الاردنيين الى الخارج . وهذه النسبة ليست قليلة ، فما يتبقى من رواتب العاملين نسبة بسيطة لا تكاد في الغالب تكفي كتكاليف معيشة في الاردن . وقد سهلت الحكومة تحويل رؤوس الأموال الأجنبية الى الخارج في حالة بيع أو تصفية المستثمر الاجنبي لاستثماراته وسمحت الحكومة بتحويل جميع الارباح والفوائد الناتجة عن الاستثمار الاجنبي في الاردن الى الخارج ، بالطريقة التي يراها البنك المركزي .

لقد بلغت مساهمة المستثمر العربي والاجنبي في القطاع الصناعي ٢٢٨٤ مليون دينار في عام ١٩٨٤ ، بلغت نسبتها ١٧٦% من مجموع رؤوس أموال القطاع الصناعي المدفوعة (عدا شركات انتاج الكهرباء) (١) . وهذه النسبة لا زالت قليلة ، مقارنة بما هو مسموح به للمستثمر الاجنبي للاستثمار في القطاع الصناعي . ان انخفاض نسبة الاستثمارات الأجنبية يعني وجود ضعف في عمليات الترويج للاستثمار في المملكة على المستوى الخارجي . وعليه يجب أن يولى الترويج للاستثمار العناية الكافية واستثمار مبالغ كبيرة لانجاحه ، وهذه المبالغ لن تشكل نسبة كبيرة مقارنة مع العوائد التي ستجني من هذه العملية .

ان الاستثمار الاجنبي يوفر العملة الأجنبية لتمويل المشاريع المحلية ، ويسوّد الى تسريع عملية التنمية التي لا يمكن الوصول اليها بدون تلك الاستثمارات ، وتجلب معها تقنية جديدة ومهارات فنية وإدارية جديدة ، وأفكاراً حديثة وتشجع القطاع الخاص المحلي على الدخول في تلك المشاريع ، بالإضافة الى زيادة التكوين الرأسمالي للبلد المستضيف (٢) . ويجب على الدولة أن تعقد اتفاقيات

(١) دائرة الاحصاءات العامة ، التعداد الصناعي ١٩٨٤ ، ص ٧٥ .
(٢) Meier, G.M. and Baldwin, R.E., Development (Theory History and Policy). New York: John Wiley & Sons, Inc. 1966, PP. 419- 421.

وعلى العكس من ذلك ، فإن ارتفاع المعدل الضريبي ينفّر القطاع الخاص ، ويعيق التنمية الصناعية بشكل خاص والتنمية الاقتصادية بشكل عام .

٢- البنية التحتية :

تعتبر مشاريع البنية التحتية بالغة الأهمية عند التفكير في أي مشروع صناعي . وهـذـه المشاريع هي من مهمة الدولة ، خصوصاً في الدول النامية ، وذلك لأنها تحتاج الى استثمار أموال طائلة ، ولا تعطي ربحاً سريعاً (١) . ويكون عائدها على شكل ضرائب ، أو رسوم رمزية ، ومجالاتها : التعليم والصحة والطرق والنقل وتوليد الطاقة ومشاريع أخرى . وتعتبر مشاريع البنية التحتية النقطة الحاسمة في طريق تنفيذ أي مشروع ، وهذه المشاريع لا تشجع الاستثمار ، وإنما توجه الاستثمار الى مناطق معينة دون أخرى .

لقد شهدت هذه المجالات تطوراً ملموساً . فمن ناحية التعليم بنوعه : مرحلة التعليم العام ومرحلة التعليم العالي ، توفر المدارس المنتشرة في مختلف مناطق المملكة التعليم الأكاديمي والصناعي والتجاري والبريدي وأنواعاً أخرى من التعليم ، كما توفر أربع جامعات أنشئت في المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية من المملكة ، أنواعاً مختلفة من التخصصات لتغطية حاجة السوق المحلي منها . كما ان هناك أعداداً كبيرة من كليات المجتمع والمعاهد المتخصصة ، بالإضافة الى قيام بعض المصانع وبعض المؤسسات (مثل معهد الادارة الاردني ، ومؤسسة التدريب المهني) بعقد دورات تدريبية لتأهيل العمال ورفع كفاءتهم .

وتسهل مشاريع الطرق الانتقال بين مدن المملكة وقراها ، حيث لم تعد هناك قرى لا يمكن الوصول اليها بسهولة . وأصبحت تربط مدن المملكة الرئيسية طرق دولية واسعة معظمها من نوع الطريق الدولي باتجاه واحد . وتقوم سكة الحديد بدور رئيسي في نقل المنتجات الفوسفاتية الى مدينة العقبة ليرتم تصديرها من هناك . كما تساعد الأرصفة التي أعدت في خليج العقبة على التصدير والاستيراد من وإلى الأردن بسهولة . أما خدمة الهاتف فقد تطورت تطوراً كبيراً بعد انشاء المقسم الإلكتروني المركزي حيث شملت ٨٨% من سكان المملكة وذلك في عام ١٩٨٥ (٢) . كما يوفر المقسم الإلكتروني خدمة التلكس والفاكسيلي .

(١) براجينيا وآخرون ، مشكلات التصنيع في البلدان النامية ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧٤ ص ٩٨ - ٩٩ .
(٢) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦ - ١٩٩٠) ، ص

ان انجاز مشروعات كبيرين (محطة الحسين الحرارية ومحطة المقبة البخارية) ومحطات التوليد العادية ، أدت الى تغطية حاجة الاردن من الطاقة الكهربائية ، وما يزيد عن الحاجة يصدر الى الدول العربية المجاورة مثل سوريا . وقد بلغت نسبة انتشار الكهرباء في المملكة بين المدن والقرى حوالي ١٧% وذلك حتى نهاية ١٩٨٥^(١) . وهذا انجاز كبير لم تصل اليه كثير من الدول النامية بعد . ووجود مصفاة البترول في وسط المملكة يسهل انتقال مشتقات البترول منها الى مختلف مناطق المملكة . أما من ناحية المياه والتي تعتبر من الأمور الرئيسة والضرورية لكل صناعة ، فقد وفرت مشاريع المياه التي نفذت لغاية عام ١٩٨٥ مصادر مياه لحوالي ٩٠% من سكان المملكة ، للإستعمال المنزلي والصناعي . ان عدم توافر أهم مشاريع البنية التحتية يعتبر من أهم العوائق أمام مسيرة التنمية الصناعية .

٣- السياسة الاقتصادية العامة للدولة :

تعتمد السياسة الاقتصادية العامة للدولة من أهم المعوقات التي يمكن أن تقف أمام الببادة الفردية ، إذا كانت هذه السياسة تحد من نشاط القطاع الخاص . ان توضيح سياسة الدولة تجاه رؤوس الاموال ، سواء المحلية أو الأجنبية ، يكون له معنى كبيراً من حيث بث الطمأنينة في نفس المستثمر^(٢) . وأكثر ما يقلق المستثمر قيام الحكومة بتغيير سياستها الاقتصادية العامة وتأميم المشاريع الخاصة ، لذلك لا بد للحكومة من تقديم ما يكفل حقوق المستثمر في حالة تأميم تلك المشاريع . ان التنمية الصناعية تتأثر بسياسة الحكومة ومنهجها تأثيراً كبيراً ، خصوصاً عندما لا تكون التنمية بإشراف مباشر من قبل الدولة ، فقد تشارك الحكومة بالاستثمار أو اتخاذ الاجراءات التي من شأنها تشجيع الاستثمار الخاصة^(٣) . وهذه الاجراءات هي الوسيلة التي توثر الحكومة فيها على الاستثمار الخاص .

يتمتع المستثمر الخاص المحلي أو الاجنبي بالحرية الاقتصادية الكاملة بممارسة أي نشاط مشروع مع وجود رقابة على ذلك النشاط من قبل الحكومة الأردنية ، بهدف تنظيم الاستثمار والتأكد من توافق

(١) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠ ، ص ٤٦٢ .

(٢) موراى د . برايس ، مرجع سابق ، ص ١١٧ - ١١٨ .

(٣) ديفيد كوشيمان كويل ، التنمية القومية ، ترجمة أورخان ميسر ، دار اليقظة العربية للتأليف والنشر ، دمشق ١٩٦٢ ، ص ١٥٤ - ١٥٥ .

المنتجات الصناعية مع المواصفات والمقاييس الاردنية ، والتأكد من مستوى الجودة لتلك السلع لحماية المستهلك . وهذه الحرية ساعدت على دفع القطاع الصناعي الى الامام ، وجعل قيادة التنمية الصناعية بيد القطاع الخاص مع مشاركة الدولة في بعض المشاريع التي ينشئونها . وقد أكدت جميع قوانين الاستثمار حفظ حقوق المستثمر الخاص ، ومعاملة المستثمر الاجنبي معاملة المستثمر المحلي .

٤ - : الترويج :-

يعرّف الترويج على أنه " رمز لمجموعة الأنشطة والعلوم المتعلقة بالتحفيز وجذب الانتباه للعنصر المروج له ، وخاصة في مجالات محددة كالمبيعات والصادرات والسياحة ، بجانب المشروعات والبرامج الاستثمارية المتكاملة وتشجيع الاستثمار في قطر معين أو مجموعة من الاقطار " (١) . أي أن الترويج ينقسم الى جزئين مهمين : الترويج للاستثمار ، وهو ما قبل انشاء الصناعة ، والترويج بعد قيام الصناعة ، وهو الترويج للمبيعات ، سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي ، ويعتبر النوع الاول أصعب من النوع الثاني وأهم ، لأنه يتطلب مهارة ، وكفاية كبيرة في إقناع المستثمرين من الدول الاخرى ، الذين لديهم الرغبة في توفير التمويل اللازم بالشروط الملائمة لظروف وتوقعات العلاقة الاستثمارية .

ان الترويج للتنمية الصناعية يجب أن يكون من مهمات الدولة الى حد كبير . ويتم الترويج للاستثمار الخاص على جبهتين (٢) : الجبهة العامة " الجو العام للاستثمار " ويمكن القول أن الجو العام للاستثمار هو عبارة عن سياسة الدولة تجاه المستثمر المحلي والاجنبي ، وتوضيحها مجموعة القوانين المتعلقة بتشجيع الاستثمار وقوانين الضرائب والرسوم الجمركية والترخيص ومجموعة الاجراءات التنظيمية للقطاع الخاص . والجبهة الاخرى هي الجبهة المتخصصة ، وهي الترويج لمشروع معين أو عدة مشاريع (٣) .

وتشمل عملية الترويج للمشاريع دراسات جدوى أولية ، تبين أهمية المشروع ومدى نجاحه ، ويجب

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترويج المشروعات وتشجيع الاستثمار ، العدد الاول ١٩٨٥ ، الكويت ، ص ١٠ .

(٢) موراى د . برايس ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

(٣) خير مثال على الترويج للمشروعات هو التظاهرة الاستثمارية الاردنية في العاصمة الكويتية في ١٩٨٢/٤/٢٦ ، والتي تم خلالها عرض دراسات أولية لـ (٢٥) مشروعا استثماريا ، وقد بلغ حجم استثماراتها (٦٠٠) مليون دولار شملت جميع القطاعات السلعية والخدمات المالية . لقد جسّات =

أن تعزز هذه الدراسات بزيارات الى مؤسسات صناعية عالمية لحشها على اقامة فروع لصناعتها فسي ذلك البلد ،ويقوى هذا الدافع عن طريق حث رجال تلك الصناعات على زيارة ذلك البلد ،وتتخلل تلك الزيارات محادثات حول الصناعة وظروف ومناخ الاستثمار (١) .

ان دور المروج يجب أن يقوم به جهاز حكومي مدّرب وعلى خبرة واسعة في هذا المجال ،ويمكن الاستفادة في هذا المجال من تجارب دول نامية بلغت في هذا المجال مستوى عالياً . ان الجهة التي تقوم بالترويج للاستثمار في الاردن هي لجنة تشجيع الاستثمار والتي يجب أن تمتد واجباتها الى جمع المعلومات الخاصة بالمستثمرين والشركات في الخارج وانماط استثمارها ،وبيوت الخبرة الاجنبية ،ومنتجو وموردو الآلات وغيرها من المعلومات المتعلقة بمختلف المراحل التي يمر بها المشروع للاستفادة منها في تقديم خدمة متكاملة للقطاع الخاص (٢) .

ياخذ الترويج عدة أشكال مثل : الترويج بواسطة مختلف وسائل الاعلان واصدار كتيبات جذابة تلخص المزايا العامة التي تقدم للمستثمر الصناعي الجديد ،واجراء ندوات ومؤتمرات تعرف المستثمرين الاجانب على المناخ الاستثماري (٣) . وقد عقدت في هذا الصدد عدة مؤتمرات خاصة بالتنمية الاقتصادية الاردنية ،منها على المستوى المحلي وأخرى على المستوى العالمي . وقد تميزت هذه المؤتمرات بالعمومية لجميع قطاعات الاقتصاد الاردني .

ان عملية الترويج يجب أن تبقى مستمرة وليست متقطعة ،كذلك يجب أن تشمل أقطارا كثيرة من العالم ،وان يبذل في ذلك مبالغ طائلة وجهد كبير ،لأنه يمكن اعتبار هذه الاموال بمثابة استثمار في الصناعة الاردنية ،ويجني من هذه العملية أكثر مما ينفق عليها اذا نفذت بطريقة سليمة ،وتعتبر التجربة الاردنية في الترويج للاستثمار أو الصادرات الصناعية دون المستوى المطلوب . وحتى نرفع من

= هذه المبادرة من قبل الحكومة اثر دعوة من عدد من المستثمرين الكويتيين .

من جريدة الرأي ، د . رجائي المعشر ، مؤتمراً صحفياً ، الخميس ٢٤ / ٤ / ١٩٨٧ ، ص ٨ .

(١) موراي د . برايس ، مرجع سابق ، ص ١٤١ .

(٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

(٣) مورادي د . برايس ، مرجع سابق ، ص ١٣٩ .

مستوى هذه العملية يجب ان يكون هناك مشاركة مستمرة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي ، على ان تقدم الحكومة كل وسائل التشجيع للقطاع الخاص لزيادة مبادراته في عمليات الترويج سواء للاستثمار او للصادرات .

٥ - الترخيص الصناعي :

حتى بداية السبعينات ، كان الترخيص لصناعة معينة يعطى على اساس مدى اشباع السوق من تلك الصناعة ، وعلى العكس من ذلك منذ عام ١٩٧١ ، اصبحت الموافقة على الرخص الصناعية تتم بصورة مطلقة مهما كانت حالة السوق ، واصبحت تعتمد بصورة كبيرة لتوجيه الاستثمارات الصناعية على الحوافز وقانون تشجيع الإستثمار^(١) . وقد تم خلال الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠ تعديل تعليمات ترخيص الصناعة ومراقبتها ، وأصبح المبدأ العام السماح بالتعدد فسي الصناعة وتبسيط إجراءاتها^(٢) . والمثال على ذلك الصناعات البلاستيكية والصناعات الدوائية وصناعة المشروبات الغازية ، وغيرها وقد أدى هذا المبدأ الى الاضرار بكثير من الصناعات ، وللحد من ذلك وتسهيل إجراءات الترخيص ، فقد صدرت تعليمات اخرى خلال فترة الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١ - ١٩٨٥^(٣) .

ان الترخيص سلاح ذو حدين يجب ان يستخدم بحكمة وبالاتجاه الصحيح ، مع الزام رجال الصناعة بنوع وحجم المنتج المرخص له . وقد تم حديثا اعادة النظر في إجراءات الترخيص ، وذلك لتمشيق

- (١) فرانسوا ريفيه ، ترجمة جورج ابي صالح ، النمو الصناعي في اقتصاد مُعان : حالة الاردن ، مركز الدراسات والابحاث عن الشرق الاوسط - بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ١٣٥ .
- (٢) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، ص ١٠٦ .
- (٣) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، ص ٥٣٤ .

مع ضرورة تشجيع وتوجيه الاستثمارات الصناعية نحو المجالات المرغوبة وخاصة تلك التي تستخدم مواد أولية محلية ، وتوظف ايدي اردنية ، وتكون لاغراض إحلال المستورادات أو تشجيع الصناعات التصديرية ، وعدم تكوين صناعات تؤدي الى زيادة الانتاج عن حاجة السوق المحلي^(١) . ان وضع مثل هذه الاجراءات يعني منع نشوء منافسة قوية بين الصناعات المماثلة التي تؤدي الى حرب سعرية ، تكون نتيجتها عرقلة بعضها بعضا واغلاق صناعات أخرى ، مما يسبب هدر في رؤوس الاموال المحلية .

٦ - السياسات الجمركية :

تولي الحكومة الاردنية الصناعة عناية كبيرة من ناحية الحماية الجمركية ، ولا تتأخر عن وضع حماية جمركية ان تعرضت إحدى الصناعات الى حملة اغراقية شرسة من قبل شركات أجنبية ، بالتعاون مع وكلاء محليين ، بحيث تتناسب هذه الحماية مع حجم ما تتعرض له من منافسة اغراقية .

لقد وصف موقف الدولة ازاء المبادرة الفردية في الخمسينات والستينات ، على أنه ذو طبيعة حثائية ، ومنذ مطلع السبعينات تحررت سياسة الدولة تدريجيا ، حيث حلت اجراءات تشجيع المبادرة الفردية وتنشيطها محل الحماية والرقابة^(٢) . الا أن تعرض كثير من الشركات الصناعية فسي السنوات الاخيرة الى سياسة اغراقية ، أدت الى تعثر كثير منها ، أدى السعي عسودة الحكومة الى وضع حماية جمركية ، أو وضع حماية اغلاقية لتلك الصناعات^(٣) . وقد بلغ عدد السلع التي منحت حماية جمركية ١٢٦ سلعة^(٤) .

ان وجود الحماية يوفر في العملات الاجنبية ، الا أنه يخفف من ايرادات الحكومة المالية

- (١) د . رجائي المعشر ، "حاضر ومستقبل الصناعة الاردنية" مرجع سابق ، ص ٥ .
- (٢) فرانسوا ريفيه ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ .
- (٣) تعرضت لمثل هذه الحملات صناعات علاء الدين واحدى صناعات الادوية ، وقد منحت هاتين الصناعتين حماية اغلاقية .
- من جريدة صوت الشعب ، د . رجائي المعشر ، " البرنامج التلفزيوني الباب المفتوح " العدد ١٤٢٨ ، الاحد ١٩٨٧/٣/٢٢ ، ص ٨ .
- (٤) جريدة صوت الشعب ، د . رجائي المعشر ، المرجع السابق ، ص ٨ .

إذا كانت الحماية اغلاقية • ويمكن اعتبار الحماية الجمركية أو الاغلاقية بمثابة اعانة تقدمها الحكومة للصناعة المحلية • واستثمار فيها (١) •

وتعتمد الحكومة أسساً معينة لمنع الصناعات الوطنية حماية جمركية • وتشرط هذه الاسس أن تكون الصناعة جيدة • وذات مواصفات جيدة تنطبق عليها المواصفات الاردنية • وتوفر تلك الصناعة حاجة السوق المحلي • ولا تقل نسبة التصنيع المحلي عن ٤٠ % • وان تلتزم الصناعة بعدم رفع سعرها • وحتى تمنح حماية اغلاقية • يجب أن يثبت للحكومة أن هذه الصناعة تتعرض لسياسة اغراقية (٢) •

ان وضع القيود الجمركية بجميع انواعها على المستوردات تعمل على دفع عجلة الاستثمار الصناعي الى الامام • ولكن ذلك يخلق نوعاً من عدم الكفاية • وضعفاً في الجودة • وسوءاً في الخدمة اذا سلطنا بمراقبة الاسعار (٣) • ويجب أن تكون الحماية للصناعة • وخصوصاً الاغلاقية منها • موقتة • وذلك لتحقيق هدف حماية الصناعات الناشئة حتى تصمد أمام الصناعات الأجنبية • ان الصناعات التي تقف خلف درع من الحماية المرتفعة والدائمة • لن يكون ما يحملها على تحسين انتاجها أو العمل على المنافسة (٤) • لذلك يجب أن يدرس حجم الحماية المقدمة للصناعة وتوقيتها وطول فترتها دراسة علمية وافية • بحيث توضع تعرفه جمركية عالية على الصناعات ذات القيمة العالية للاقتصاد • ومعدل متدني على الصناعات ذات القيمة المنخفضة (٥) •

بالاضافة الى تشجيع الصناعات الاحلالية • يجب تشجيع الصناعات التصديرية بمختلف الوسائل • مثل تخفيض الرسوم على الصادرات • أو اعفاء الارباح الناشئة عن التصدير • أو تسهيل تمويلها • لأن الصناعات التصديرية تعتبر من أهم الوسائل التي بواسطتها يتم الحصول على المزيد من العملات الاجنبية بخلاف الصناعات الاحلالية التي توفر في العملات الاجنبية الا أنها لاتزيد من حجمها •

- (١) د • عبد الهادي علاوين • الحماية ودعم الصادرات: ضمن اطار السياسة الصناعية • مجلة البنيك في الاردن • المجلد الثالث • العدد ٦ • تموز/آب ١٩٨٤ • ص ٣٠ •
- (٢) جريدة صوت الشعب • عدد • رجائي العشرة • البرنامج التلفزيوني الباب المفتوح • مرجع سابق • ص ٨ •
- (٣) موراي د • برايس • مرجع سابق • ص ١٣٠ •
- (٤) المرجع السابق • ص ١٢٧ •
- (٥) المرجع السابق • ص ١٣١ •

رابعاً : مساهمة الدولة في الشركات الصناعية

تساهم الدولة بطريقة مباشرة في الصناعات الاردنية وغيرها من شركات الخدمات التجارية والمالية بأسم الحكومة الاردنية ، وتساهم بطريقة غير مباشرة عن طريق المؤسسات الحكومية المختلفة .
ويبين هذا الجزء مساهمة الحكومة المباشرة وساهمتها غير المباشرة . وسأخذ مثالا على هذا بنسب الانماء الصناعي .

١ . مساهمة الدولة بطريقة مباشرة :

تساهم الدولة في الصناعات لعدة اهداف ، وبالإضافة الى تحقيق دخل اضافي لخزينة الحكومة ، فهي تهدف الى تشجيع وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع التي تساهم فيها الحكومة ، حيث يزيد اقبال المستثمرين على المشاريع المدعومة من قبل الحكومة دعماً مالياً ، أو عن طريق تقديم التسهيلات الائتمانية (١) . وهناك نوعين من المساهمة أما بالمشاركة (المضاربة) بالأرباح والخسائر ، أو بواسطة تسهيل التمويل ، ويمكن أن يكون ذلك عن طريق تقديم الحكومة ضمانات لتلك القروض بالسداد . ومساهمة الحكومة فانها تقلل مقدار الاستثمارات اللازمة من القطاع الخاص ، وبالتالي تقلل مستوى المخاطرة ، كما تؤكد على الدعم الحكومي والمالي لتلك المشروعات فيما لا واجهت صعوبات (٢) . والشواهد في الفترة الاخيرة تبين لنا ما قامت به الحكومة تجاه بعض الشركات الصناعية لتصويب أوضاعها ، وهذه الشركات هي : الفوسفات والاسفدة والزجاج والاسمنت ، أما بإعادة هيكلة رأسمالها أو بالاندماج .

يبين الجدول رقم (٣-٦) مساهمة الحكومة في الشركات المحلية والشركات العربية المشتركة .
وفيما يلي ملاحظات على هذا الجدول :

١ . تساهم الحكومة في الشركات الكبيرة ، فقد تراوحت نسبة مساهمة الدولة في الشركات الصناعية بين ٢٥% و ٧٢% ، وقد بلغت قيمة مساهمة الحكومة في الشركات الصناعية ٩٢٦٣ مليون دينار في عام ١٩٧٤ شكلت ما نسبته ٣٦,٣% من مجموع رؤوس اموال هذه

(١) Bryce, Murray D., Policies and Methods for Industrial Development. Bombay, India: McGraw- Hill, Inc. 1965, P.29

(٢) IBID, P. 112.

الشركات (١) ارتفعت مساهمة الحكومة في الشركات الصناعية حتى نهاية عام ١٩٨٦ الذي
(٧٨٣٥٩) مليون دينار ، أو ما نسبته ٣٦٦% . وجاءت هذه الزيادة نتيجة
ارتفاع مساهمة الحكومة في شركة البوتاس العربية ، والتي يشكل
رأس مالها قرابة ثلث رؤوس أموال الشركات الصناعية ، وكذلك نتيجة إنشاء صناعات جديدة رؤوس أموالها
كبيرة ، وتشكل مساهمة الحكومة فيها نسبة كبيرة . وقد بلغ عدد هذه الشركات حتى نهاية عام ١٩٨٦
(١٧) شركة محلية ، و (٤) شركات عربية مشتركة ، تبلغ نسبة ما تساهم فيه الحكومة في الشركات العربية
المشتركة مجتمعة ١١% . وتهدف هذه الشركات الى إنشاء صناعات متعددة ، تستخدم بالدرجة
الاولى اسواق الدول المشاركة ، أي تفتح سوقا كبيرة امام هذه الشركات ، وتؤدي الى تقارب اقتصادي
ومن ثم الى تكامل اقتصادي عربي .

٢- توسعت جميع الشركات الصناعية المحلية عدا مصانع الزيوت النباتية ، وارتفع رأس مالها ، في حين
انخفضت نسبة مساهمة الحكومة في معظم الشركات المحلية بالرغم من ارتفاع مقدار مساهمة الحكومة الذي
رافق الزيادة في رؤوس أموال هذه الشركات (٢) . الا أن الحكومة آثرت تقليل نسبة مساهمتها
لتفسيح المجال أمام القطاع الخاص لزيادة نسبة مساهمته (خصوصا في الصناعات الناجحة مثل الشركة
العربية لصناعة الأدوية ، وشركة الألبان الأردنية ، وغيرها) ، وتعبئة رؤوس الأموال الخاصة المتعطلة .

٣- يلاحظ ارتفاع مساهمة الحكومة في الشركات التعدين والصناعات التي تعتمد على القطاع الزراعي
بينما تقل في الصناعات التحويلية . وهذه الشركات هي :-

- شركة مناجم الفوسفات وتشكل مساهمة الحكومة فيها نسبة ٢٢% من رأس مال الشركة
والبالغ ٢٠ مليون دينار .

- شركة الاسمنت الاردنية ، وبلغت نسبة مساهمة الحكومة فيها ٢٩% من رأس مال الشركة
والبالغ ٥٠ مليون دينار .

- شركة البوتاس العربية : بدأت الحكومة بمساهمة مقدارها نصف مليون دينار في عام
١٩٧٤ . ارتفعت لتصل الى ٣٦٩٩١ مليون دينار في بداية عام ١٩٨٧ ، وبلغت نسبتها

٥١% . وقد ارتفعت نسبة مساهمة الحكومة في هذه الشركة رغبة في الحكومة بأن تكون هذه

(١) أنظر قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٤ ، دائرة الموازنة العامة ، الجدول (ب) .

(٢) أنظر المرجع السابق ، جدول (ب) .

جدول رقم (٢-٣)

مساهمة الحكومة في الشركات الصناعية المحلية والعربية المشتركة حتى نهاية ١٩٨٦

اسم الشركة	رأس مال الشركة (الف دينار)	المساهمة الحكومية (الف دينار)	النسبة المئوية لمساهمة الحكومة
١- مصفاة البترول الاردنية	٣٢٠٠٠	٢٢٥٩٥	٧٠ر
٢- مصانع الاسمنت الاردنية	٥٠٠٠٠	١٤٤٨٣,٨	٢٩ر٠
٣- مناجم الفوسفات الاردنية	٢٠٠٠٠	١٤٥٠٥,٢	٧٢ر٥
٤- شركة البوتاس العربية	٧٢٤٥٠	٣٦٩٩٠,٩	٥١ر١
٥- الصناعة التجارية الزراعية (الانتاج)	٣٥٠٠	٦٢ر١	١ر٨
٦- الاردنية لصناعة الورق والكرتون	١٥٠٠	١١١	٧ر٤
٧- مصانع الاجواخ الاردنية	١٢٥٠	٣٢٣ر٢	٢٣ر٩
٨- الدباغة الاردنية	١٠٠٠	١٥٠	١٥ر٠
٩- العربية لصناعة الادوية	٤٠٠٠	١٨٣ر٦	٤ر٦
١٠- الالبان الاردنية	١٧٥٠	٣٦	٢ر١
١١- مصانع الخزف الاردنية	٢٠٠٠	٢٤	١ر٢
١٢- مصانع الزيوت النباتية	٥٠٠	١٧٨ر٨	٣٥ر٨
١٣- العامة للتعددين	١٠٠٠	٥١٠	٥١ر٠
١٤- مصانع الزجاج الاردنية	٥٠٠٠	١٠٤٠	٢٠ر٨
١٥- الغزل والنسيج الاردنية	٤٠٠٠	٥٠٠	١٢ر٥
١٦- الاردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية	١٠٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠ر٠
١٧- الاردنية لصناعة الالمنيوم (ارال)	٤٠٠٠	١	٠ر٠٢٥
المجموع	٢١٤٠٥٠	٧٨٣٥٩ر١	٣٦ر٦

الشركات العربية المشتركة	رأس مالها (الف)	مساهمة الحكومة (الف)	%
١- الشركة السورية الاردنية للصناعة	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠	% ٥٠
٢- الشركة العربية للصناعات الاستثمارية	١٨٢١٢	١٧٣٢ر٥	% ٩ر٥
٣- الشركة العربية للتعددين	١٤٨٨٠٠	١٢٦٤	% ٠ر٨٥
٤- الشركة العراقية الاردنية للصناعة	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠	% ٥٠
المجموع	٢٠٧٠١٢	٢٢٩٩٦ر٥	% ١١ر١

المصدر: دائرة الموازنة العامة، قانون الموازنة العامة ١٩٨٧، جدول (د) .

الشركة ذات طابع حكومي أردني . وجاء هذا الارتفاع نتيجة تعرض هذه الشركة لموجة الركود الاقتصادي وتغيير ظروف العرض والطلب ، وما زامنه من ارتفاع الانتاج العالمي للمواد الأولية والوسيطه مما كان له أثر عكسي على اسعار تصدير شركة البوتاس وشركات تعدين بيوتكس اخرى ، وأثر كذلك على عائداتها وربحيتها (١) . ونتيجة لهذا الموقف قامت الحكومة بتصويب وضع هذه الشركة عن طريق زيادة رأسمالها ومساهمتها فيها .

- الشركة العامة للتعدين : هذه الصناعة متعددة الاغراض ، أهمها تزويد الصناعات المحلية بالمياه الخام المحلية التي تنتجها الشركة ، حيث تخدم كل من مصنع الخزف ومصنع الزجاج واي مصنع يحتاج الى المواد الأولية الصخرية المحلية (٢) . وتساهم الحكومة فيها بنسبة ٥١ % .

- مصانع الزجاج الاردنية : تنتج هذه المصانع الألواح الزجاجية العادية والملونة وهي من الصناعات الحديثة ، وتقع في منطقة معان ، حيث بدأ تنفيذها منذ عام ١٩٨١ (٣) . وبدأت هذه الصناعة انتاجها في عام ١٩٨٤ (٤) . وقد بلغت نسبة مساهمة الحكومة فيها ٢٠٨ % من رأس مالها .

تساهم الحكومة بشكل كبير في المشاريع التعدينية ، لأن الامر يتعلق بثروة طبيعية ولأنها شركات من الحجم الكبير ، وتتوقف سلطة الدولة في الشركات على مستوى مساهمتها في رؤوس أموالها من خلال مندوبين تنتدبهم الدولة لتمثيلها في مجالس ادارتها (٥) . وتقصّد الحكومة من مساهمتها فسي هذه الشركات ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد الاردني دره المخاطر التي قد تتعرض لها هذه الشركات والمساعدة على حمايتها من الهدر في الثروات القومية (٦) .

(١) مجلة الاقتصاد الاردني ، حاضر ومستقبل الصناعة الاردنية ، عدد ٣ لسنة ١٩٨٣ ، أيار / حزيران ١٩٨٦ ، ص ٣ .

(٢) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٣) بنك الانماء الصناعي ، التقرير السنوي ١٩٨١ ، ص ١٧ .

(٤) بنك الانماء الصناعي ، التقرير السنوي ١٩٨٤ ، ص ١٦ .

(٥) فرانسوا ريفيه ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

(٦) محمد الصمادي وآخرون ، واقع الشركات المساهمة العامة الصناعية في الاردن ودورها فسي

في الاقتصاد الوطني ، الجمعية العلمية الملكية ، معان - ١٩٨٤ ، ص ٩٧ .

وتساهم الحكومة في أربعة مشاريع تعتمد على القطاع الزراعي ، وهي : الانتاج وتساهم فيهما بنسبة ١٨ و ١ % ، وشركة الالبان وتساهم فيها بنسبة ٢١ % ، ومصانع الزيوت النباتية وتساهم فيها بنسبة ٨ و ٣٥ % ، والشركة الاردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية وتساهم فيها بنسبة ٧٠ % ، وتهدف الحكومة من مساهمتها في هذه الشركات تشجيع الصناعات الغذائية ومن ثم القطاع الزراعي .

ب. مساهمات الحكومة غير المباشرة في الصناعة المحلية " بنك الإنماء الصناعي " :-

أنشئ البنك في عام ١٩٦٥ لتحقيق غايات أهمها : تشجيع قطاع الصناعة ومساعدته بمختلف الوسائل ، وخلق فرص عمل ، وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في الصناعة ، ومساعدة سوق الاوراق المالية على النمو والتطور ، وتشجيع الصناعات الصغيرة والمشاريع السياحية . ويحقق البنك غاياته عن طريق المساهمة في المشاريع ، ومنح القروض ، وشراء السندات ذات الدخل الثابت التي تصدرها المشاريع الصناعية ، واصدار الكفالات والكفالات المقابلة ، وتقديم المشورة والمعونة الفنية والادارية للمشاريع الصناعية ، واعداد دراسات الجدوى والدراسات الفنية الاخرى ، واجتذاب رأس المال الاجنبي للمساهمة في المشاريع الصناعية ، وتقديم القروض لهذه المشاريع (١) .

تساهم الحكومة في بنك الإنماء الصناعي بمقدار ١١١ مليون دينار ، أي ما نسبته ١٨ % من رأسمال البنك (٢) . وقد بلغت قيمة مساهمات البنك المدفوعة في ٢٣ مشروع صناعي أو سياحي ٤١٧ مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٦ ، من أصل جملة المساهمات والبالغة ٤٤٤ مليون دينار (٣) . وتستخدم الحكومة البنك كوسيلة لتشجيع المستثمر ، الخاص والاجنبي ، عن طريق التعهد بالمساعدة بالتمويل ، ومنح القروض متوسطة الاجل وطويلة الاجل ، وقد تصل الى ٥٠ % من رأسمال المشروع ، أو ٦٥ % اذا كان المشروع في المناطق المتخلفة ، وذلك لتشجيع إقامة مشاريع صناعية فيها (٤) ، والجدول رقم (٣-٣) يبين القروض المنوحة ونسبها حسب الاغراض منذ عام ١٩٧٣ :-

- ١) قانون بنك الإنماء الصناعي رقم ٥ لسنة ١٩٧٢ ، ص (٤-٥) .
- ٢) بنك الإنماء الصناعي ، التقرير السنوي ١٩٨٦ ، ص ٤٥ .
- ٣) بنك الإنماء الصناعي ، التقرير السنوي ١٩٨٦ ، ص ٢٩ .
- ٤) بنك الإنماء الصناعي ، التقرير السنوي ١٩٨٠ ، ص ٢٥ .

جدول رقم (٣-٢)

قروض بنك الانماء الصناعي حسب

الاعراض للفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٦

(مليون دينار)

السنة	الصناعة		السياحة		الجموع
	المقدار	%	المقدار	%	
١٩٧٣	١,٤٢	٩٦,٦	٠,٥	٣,٤	١,٤٧
١٩٧٤	١,٥٦	٨٠,٤	٠,٣٨	١٩,٦	١,٩٤
١٩٧٥	٢,٣٧	٩٧,١	٠,٧	٢,٩	٢,٤٤
١٩٧٦	٢,٦٢	٧٤,٢	٠,٩١	٢٥,٨	٣,٥٣
١٩٧٧	٣,٩٣	٨٣,٤	٠,٧٨	١٦,٦	٤,٧١
١٩٧٨	٣,٨٨	٧٥,٣	١,٢٧	٢٤,٧	٥,١٥
١٩٧٩	٣,٥٠	٩٢,١	٠,٣	٧,٩	٣,٨
١٩٨٠	٥,٢٩	٨١,٣	١,٢٢	١٨,٧	٦,٥١
١٩٨١	٧,٥٢	٩١,٢	٠,٧٣	٨,٨	٨,٢٥
١٩٨٢	١٠,٠٤	٩٧,٤	٠,٢٧	٢,٦	١٠,٣١
١٩٨٣	٨,٢٣	٩٧,٤	٠,٢٢	٢,٦	٨,٤٥
١٩٨٤	٦,١٤	٨٦,١	٠,٩٩	١٣,٩	٨,١٣
١٩٨٥	٧,٢٦	٩٧,١	٠,٢٢	٢,٩	٧,٤٨
١٩٨٦	٨,١١	٩١,٤	٠,٧٦	٨,٦	٨,٨٧
الجموع	٧١,٨٧	٨٩,٨	٨,١٧	١٠,٢	٨٠,٠٤

المصدر: تقرير بنك الانماء الصناعي للسنوات ١٩٧٧ و ١٩٨١ و ١٩٨٦.

يتضح من الأرقام الواردة في الجدول أن ما لا يقل عن ٢٥% من القروض السنوية السستي يمنحها البنك موجهة للصناعة ، والباقي نحو المشاريع السياحية . وقد بلغ مجموع ما منحه بنك الانماء الصناعي من قروض خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٦ حوالي ٨٠٠٤ مليون دينار ، منها ٧١٨٢ مليون دينار قروض صناعية ، بلغت نسبتها ٨٩,٨% من إجمالي القروض الممنوحة للمشاريع الكبيرة ، منح معظمها في النصف الثاني من هذه الفترة .

ولدم وتشجيع الصناعة ، فان بنك الانماء الصناعي يعمل بين الحين والآخر على تخفيض أسعار الفائدة على القروض ، وان ساعدت ظروف البنك على ذلك ، ويساعد على اتخاذ مثل هذه التخفيضات قيام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة على التسهيلات التي يمنحها لبنك الانماء الصناعي (١) . ويتقاضى البنك أسعار فائدة أقل على قروض المشاريع التي تقام في المناطق النائية ، بخلاف أسعار الفائدة على قروض المشاريع التي تقام في عمان والزرقاء والعقبة ومنطقة البقعة ، وقد خفض البنك سعر الفائدة ، بما فيها العمولة على القروض الممنوحة للمشاريع المقامة في المناطق النائية بمقدار ١% بحيث أصبح ٧% في عام ١٩٨٣ (٢) ، ثم الى ٤% في عام ١٩٨٥ (٣) .

ليست هذه الوسائل الوحيدة التي يشجع فيها البنك القطاع الصناعي ، فقد أنشأ البنك فسي عام ١٩٨٣ صندوق المساعدات الفنية للمشاريع الصناعية ، ويقوم هذا الصندوق بإجراء دراسات للمشاريع المتعثرة ووضع الحلول لها ، ويمنح الصندوق قروضا طويلة الأجل بدون فوائد ، باستثناء رسم خدمة مقداره ٢% ، وتسدده هذه القروض على مدد تتراوح بين ٥ و ٧ سنوات ، بالإضافة الى مهلة سداد تمتد بين سنتين وثلاث سنوات (٤) .

خامسا : المناطق الصناعية والمدن الصناعية والمناطق الحرة

" ان تجميع الصناعات في مواقع تتوافر فيها الخدمات الأساسية بأسعار معتدلة ، يساعد على تطوير هذه الصناعات ، وتحسين جودة انتاجها وتخفيض تكاليفه ، كما يساعد أيضا على توزيع

- ١) بنك الانماء الصناعي ، التقرير السنوي ١٩٨٥ ، ص ٣٩ .
- ٢) بنك الانماء الصناعي ، التقرير السنوي ١٩٨٣ ، ص ٢١ .
- ٣) بنك الانماء الصناعي ، التقرير السنوي ١٩٨٥ ، ص ٣٩ .
- ٤) بنك الانماء الصناعي ، التقرير السنوي ١٩٨٥ ، ص ٢٩ .

الصناعات في مختلف مناطق المملكة (١) * . وتلبية لتلك الحاجة فقد أقيمت منطقة العقبة الحرة في عام ١٩٧٣، وهذه المناطق معدة للصناعات التصديرية وجزئيا للسوق المحلي، أو التي تعتمد على المواد الأولية الاردنية، أو تستخدم تكنولوجيا حديثة، أو تستخدم منتجات محلية نصف مصنعة (٢) كما نفذت منطقتين حرتين هما : منطقة الزرقاء الحرة، والمنطقة الحرة السورية الاردنية، ولأنه لا يقصد منها تجميع الصناعات المترامية هنا وهناك فقد شرعت الحكومة في عام ١٩٧٨ في تنفيذ مدينة سحاب الصناعية بإشراف بنك الانماء الصناعي والمجلس القومي للتخطيط، وتتمتع هذه المدينة الى ٧٠٠ مصنع من الصناعات الخفيفة والمتوسطة (٣) .

تم أنشئت مؤسسة المدن الصناعية لإدارة هذه المدينة، والمدن المنوي إقامتها في مدن المملكة الرئيسية مثل : العقبة والسلط واربد، وتهدف هذه المدن الى تجميع الصناعات في مناطق معينة للمحافظة على بيئة المدن الرئيسية من التلوث . وتحتوي هذه المدن على التسهيلات والخدمات التي تحتاجها الصناعة مثل : الطرق والكهرباء والماء والصحة وغيرها . وتمنح المشاريع الصناعية بالإضافة الى إعفاءات قوانين تشجيع الاستثمار سارية المفعول الاعفاءات التالية :- (٤) .

- الإعفاء من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة سنتين، تبدأ مع بداية الانتاج في المدينة الصناعية، سواء للمشاريع الجديدة أو المشاريع التي تنتقل الى المدينة الصناعية من مناطق صناعية، أو خارج المناطق الصناعية .
- تعفى المشاريع القائمة في المدينة الصناعية من ضرائب الابنية والاراضي .
وسوف يتم تخصيص أراضٍ واسعة لجعلها مناطق صناعية، وذلك لإبعاد خطر التلوث عن المدن الرئيسية نتيجة عدم التخطيط للصناعة، وتحتوي هذه المناطق على الخدمات الأساسية التي تحتاجها الصناعة .

وختاما فقد قطعت الحكومة بهذه السياسات شوطا كبيرا، ولكن ما يطلب من الحكومة أكبر، حيث يحتاج الى جهد كبير وأموال طائلة، وتنازلات من الحكومة كثيرة . وهذا الشيء لا يمكن تحقيقه بيسر عشية وضحاها، فهو يحتاج الى وقت ليس بقصير .

- ١) المجلس القومي للتخطيط، الخطة الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥، ص ١٢٧ .
- ٢) فرانسوا ريفيه، مرجع سابق، ص ١٤٦ - ١٤٧ .
- ٣) بنك الانماء الصناعي، التقرير السنوي ١٩٧٨، ص ٣٢ .
- ٤) قانون مؤسسة المدن الصناعية رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٠، ص ٣ .

الفصل الرابع

مستقبل الصناعة الاردنية

بعد دراسة ماضي وواقع القطاع الصناعي ، فانه يجدر بنا اعطاء صورة ، ولو مبسطة ، عن حجم القطاع الصناعي في المستقبل القريب . لأن المستقبل البعيد لا يمكن التكهن به بالنسبة لدولة نامية ، مثل الاردن ، تتميز بتغيير مستمر في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي .

يحتوي هذا الفصل على تقديرات للطلب النهائي على منتجات القطاعات الاقتصادية ، ومنها القطاعات الصناعية المختلفة . وبناءً على الطلب النهائي المقدر ، سوف يتم تقدير قيمة الانتاج المحلي الكلي ، (الذي يتكون من الطلب النهائي والطلب الوسيط او القيمة المضافة والمدخلات الوسيطة) Total Domestic Output ، وذلك باستخدام ادوات التحليل الاقتصادي والاحصائي المناسبة . كما ويحتوي هذا الفصل على تقديرات للعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية ، بناءً على تقديرات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

يعتبر التنبؤ احد الامور الهامة في كثير من جوانب الحياة ، ففي الجوانب الاقتصادية اصبح التنبؤ بالمستقبل اساس عملية التخطيط ، سواء على مستوى المؤسسة الواحدة ، او على مستوى الاقتصاد القومي ككل . وتتعدد اشكال التنبؤ : فقد يكون عملية إصدار احكام شخصية ، بناءً على دراسة العلاقات السببية بين الشيء المراد التنبؤ به واشياء اخرى ، او قد يكون التنبؤ كميًا باستخدام الطرق والادوات الإحصائية والاقتصادية .

تتعدد طرق التنبؤ الإحصائية والاقتصادية ، فيمكن لهذا الغرض استخدام السلاسل الزمنية ، وذلك بتطبيق معادلة خطية عامة ، او قد يكون نموذجاً من عدة معادلات ، كل معادلة تعبر عن متغير معين يتم بواسطتها التنبؤ عن متغير تابع لهذه المتغيرات . اما الطريقة الثانية من طرق التنبؤ فهي طريقة تحليل المدخلات - المخرجات ^(١) . وهي الوسيلة الاساسية في هذا الفصل .

1) Miernyk , William H. , The Elements of Input- Output Analysis. Random House, Inc. New York 1965, P.32 .

تعتبر جداول واساليب المدخلات - المخرجات ، من أهم الادوات التخطيطية الكمية ، التي يمكن استخدامها لاغراض التخطيط الاقتصادي (١) . وقد برزت أهمية جداول المدخلات - المخرجات على يد " و . ولينوتيف W.W.Leontief " في الثلاثينات من هذا القرن ، ثم تطورت هذه الوسائل بعد ذلك بشكل كبير الى ان اصبحت اكثر الطرق قبولا في التخطيط الاقتصادي واتخاذ القرارات (٢) .

لقد طُبق أحد استخدامات جداول المدخلات - المخرجات في الفصل الثاني ، عندما تمت دراسة الاثار المباشرة وغير المباشرة للقطاعات الاقتصادية على بعضها بعضا (اي موثرات التشابك القطاعي الامامية والخلفية) ، وسوف يستخدم في هذا الفصل ايضا لتقدير قيمة الانتاج المحلي الكلي ، والذي يشتمل على القيمة المضافة والمدخلات الوسيطة . اما الاسباب التي ادت الى اختيار هذه الطريقة دون سواها فهي :

(١) تميز هذه الاداة بقدرتها على اخذ الاثار المباشرة وغير المباشرة لمختلف القطاعات على بعضها بعضا ، كما وتأخذ بعين الاعتبار ايضا التفاعل بين هذه القطاعات ، لتقدير قيمة الانتاج المحلي لكل قطاع .

(٢) الاتساق التام بين الطلب النهائي Final Demand والانتاج الكلي Total Output ، ولا يعني الاتساق بالضرورة ان يكون الانتاج الكلي الحقيقي مطابقا للانتاج الكلي المتوقع ، انما يعني ان الطلب النهائي مضافا اليه الطلب الوسيط ، يجب ان يساوي الانتاج الكلي . (٣)

(١) فاضل مهدي ، اساليب تحليل المدخلات - المخرجات واستخداماتها التخطيطية ، دورة استخدام المدخلات - المخرجات والنماذج الدينامية متعددة القطاعات في التخطيط ، مذكرة رقم (١) ، ١٩٨٧ ، ص ٢ ، مذكرة غير منشورة .

(٢) Yan, Chiou- Shuang, Introduction to input- output economics , (Y Rindhart & Winston, Inc. USA, 1969, P. VII .

Miernyk, William H., Op.Cit, PP32-33 (٣)

أولاً : كيفية استخدام جداول المدخلات - المخرجات في تقدير قيمة الانتاج المحلي الكلي

سنستفيد من خاصية الاتساق ، التي يتمتع بها أسلوب المدخلات - المخرجات ، في تقدير قيمة الانتاج الكلي . ولهذا الغرض نعرف الرموز التالية :

- [أ] : مصفوفة الوحدة من الحجم (ن × ن) .
 م : مصفوفة المعاملات الفنية (أرو) للمدخلات - المخرجات ، وهي مصفوفة مربعة من الحجم (ن × ن) .
 ج : متجه عمودي من الحجم (ن × ١) يعبر عن قيمة الانتاج الكلي لكل قطاع .
 ط : متجه عمودي من الحجم (ن × ١) تمثل عناصره (طر) مجموع الطلب النهائي على منتجات القطاع ر .

أرو : المعامل الفني لقيمة المدخلات من القطاع (ر) اللازمة لانتاج وحدة نقدية من المخرجات - أي الانتاج الكلي - للقطاع (و) وعلى هذا فإن :

$$أرو = \frac{جرو}{ج و} \dots \dots \dots (١)$$

حيث (جرو) تمثل قيمة المبيعات من القطاع (ر) الى القطاع (و) ،
 و (ج و) يمثل قيمة انتاج القطاع (و) .

وبناءً على هذه التعريفات ، يمكن صياغة المعادلات التي يتم بواسطتها تقدير قيمة الانتاج الكلي :

$$ر ج = \sum_{١=١}^٧ (أرو × ج و) + ط ر \dots \dots \dots (٢)$$

$$ر = ١ ، ٢ ، ٣ ، \dots ، ن$$

وتعم هذه الصيغة على شكل مصفوفات كما يلي :

$$ج = ج م + ط \dots \dots \dots (٣)$$

$$ج ([١] - م) = ط \dots \dots \dots (٤)$$

$$ج = ط ([١] - م)^{-١} \dots \dots \dots (٥)$$

حيث ([١] - ٢) معكوس المصفوفة ([١] - ٢) ^(١) والذي يمثل الاثار الكلية (المباشرة وغير المباشرة) لجميع القطاعات على بعضها بعضا ، ويتطلب التنبؤ بقيمة الانتاج الكلي في فترة مستقبلية الى :

- (١) التنبؤ بقيمة الطلب (ط) الكلي لكل قطاع .
- (٢) التنبؤ بمصفوفة المعاملات الفنية (م) .

ويتطلب التنبؤ بالطلب النهائي والمعاملات الفنية جهدا ووقتا طويلين ، الامر الذي لا يتناسب مع حجم المعلومات والاحصاءات المتوافرة عن الطلب النهائي وجداول المدخلات - المخرجات ^(٢) . بالاضافة الى ان هذا الموضوع ليس الاصل في هذه الدراسة ، الا انه يمكن توسيع وتطوير هذا الموضوع في المستقبل . وللتغلب على هذه المشكلة نفترض ما يلي :

- (١) ثبات المعاملات الفنية خلال فترة التنبؤ .
 - (٢) ثبات نسب توزيع عناصر الطلب النهائي لكل قطاع .
- مع ان هذين القرضين غير واقعيين ، بالنسبة لبلد نام . يتميز بتغيرات وتطورات هيكلية سريعة ، إلا انه يعطي صورة تقترب من الصحة لحجم الانتاج ، اذا اخذنا بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ على المكونات الرئيسية للطلب النهائي خلال فترة التنبؤ . ويزيد من صحة التنبؤ اختيار فترة ليست طويلة بحيث لا تتميز بتغيرات هيكلية جوهرية كبيرة .

ثانيا : تقدير متجه الطلب النهائي :

يمكن التعبير عن الطلب النهائي بالمعادلة التالية :

الطلب النهائي = الاستهلاك الخاص + الاستهلاك الحكومي + الانفاق الاستثماري
+ الصادرات من السلع والخدمات - المستوردات من السلع والخدمات .
حيث الانفاق الاستثماري يتضمن التراكم الرأسمالي ، مضافا اليه التغير في المخزون .
ولتقدير متجه الطلب النهائي نتبع الخطوات التالية :

- (١) انظر الملحق الاحصائي ، الجدول رقم (٢١) ، ص ١٨١ ، والجدول رقم (٢٢) ، ص ١٨٢ ، حيث يبين الاول مصفوفة المعاملات الفنية التي على اساسها تم التقدير ، ويبين الثاني معكوسها .
- (٢) لم يصد رطل سهل المثال خلال الاعوام العشرة الاخيرة سوى جدولي مدخلات - مخرجات احدها لعام ١٩٧٩ والآخر بني اساسا على هذا الجدول وهول لعام ١٩٨٢ .

(١) حساب نسب توزيع مكونات الطلب النهائي الرئيسية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالاعتماد على جدول المدخلات - المخرجات للعام ١٩٨٣^(١) ونعني بنسب التوزيع حاصل قسمة كل قيمة في عمود معين من اعمدة مكونات الطلب النهائي للعام ١٩٨٣ على المجموع العام لذلك العمود . ويعبر عن ذلك بالرموز كما يلي :

$$\text{نرو} = \frac{\text{طرو}}{\sum_{r=1}^n \text{طرو}} \times 100\% \quad \text{و} \quad 251 = 55000 \times 0.000000 \quad (٦)$$

حيث نرو : نسبة التوزيع في الصف (ر) والعمود (و) . وتمثل (ر) القطاعات الاقتصادية المختلفة ، بينما تمثل (و) احد مكونات الطلب الرئيسية (الاستهلاك الخاص ، والاستهلاك الحكومي ، والاتفاق الاستثماري ، والصادرات من السلع والخدمات ، والمستوردات من السلع والخدمات) .
طرو : قيمة الطلب على القطاع (ر) ومن المكون (و) .

لقد افترضنا ثبات هذه النسب حتى عام ١٩٩٠ ، وذلك لعدم توافر المعلومات التي تمكننا من التنبؤ بهذه النسب للعام ١٩٩٠ . ولكن اخذنا بعين الاعتبار عند حساب نسب التوزيع للمستوردات ، ان الاستيراد من الاسمنت توقف بعد عام ١٩٨٣ ، بسبب التوسعات التي جرت في هذه الصناعة ، ولهذا فقد افترضنا ان نصيب الاستيراد من الاسمنت يساوي صفراً ، ثم أعيد تعديل نسب التوزيع للمستوردات من السلع والخدمات على هذا الاساس .

وتجدر الاشارة الى ان المستوردات من الاسمنت في عام ١٩٨٣ بلغت ٢٢٣٢٧ مليون دينار^(٢) وتشكل ما نسبته ٦٪ من مجموع المستوردات من السلع والخدمات في ذلك العام .

(١) انظر الملحق الاحصائي ، ص (١٨٠) ، جدول رقم (٢٠)
(٢) البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، مجلد ٢٢ ، عدد ٣ ، ١٩٨٦ ، ص ٥٨ .

٠٢ . التنبؤ بالقيم الكلية لمكونات الطلب النهائي ، وسنأتي على شرح طريقة التنبؤ بكل واحد من هذه المكونات .

٠٣ . توزيع القيم الكلية المحسوبة في الخطوة الثانية على القطاعات الاقتصادية على الشكل التالي :

$$\text{طرو} = \text{نرو} \times \text{ك} \quad (٧) \dots \dots \dots$$

حيث طرو القيمة المتنبأ بها للطلب النهائي على منتجات القطاع (ر) ذات الاستخدام النهائي (و) .

نرو : نسب التوزيع المحسوبة في الخطوة الأولى للعام ١٩٨٣ .

ك و : القيمة الكلية المتنبأ بها لكل من مكونات الطلب النهائي الرئيسية ، المحسوبة في الخطوة الثانية ، وذلك للعام ١٩٩٠ .

٠٤ . نتوصل لمتجه الطلب النهائي بواسطة الجمع الأفقي لكل من القيم المحسوبة في الخطوة الثالثة ، كما يلي :

$$\text{طر} = \text{سر} + \text{حر} + \text{شر} + \text{صر} - \text{مر} \quad (٨) \dots \dots \dots$$

حيث :

- طر مجموع الطلب النهائي على منتجات القطاع (ر)
- سر الطلب الاستهلاكي الخاص على منتجات القطاع (ر)
- حر الطلب الاستهلاكي الحكومي على منتجات القطاع (ر)
- شر الانفاق الاستثماري على منتجات القطاع (ر)
- صر الصادرات من السلع والخدمات من منتجات القطاع (ر)
- مر المستوردات من السلع والخدمات المشابهة لمنتجات القطاع (ر)

تقدير مكونات الطلب النهائي الكلي :

٠١ . الاستهلاك الخاص :

يشكل الاستهلاك الخاص نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي ، او الدخل القومي الاجمالي (١) . بل ان الاستهلاك الكلي (الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي)

(١) يختلف الناتج المحلي الاجمالي (GDP) والناتج القومي الاجمالي (GNP) عن الناتج المحلي الكلي (Total Domestic Output) والذي يتكون من الطلب الوسيط والطلب النهائي او يتكون من المدخلات الوسيطة والقيمة المضافة . بينما نجد ان الناتج المحلي الاجمالي GDP والناتج القومي الاجمالي GNP لا يشتملان على الطلب الوسيط او المدخلات الوسيطة .

قد يزيد عن الناتج المحلي الاجمالي ، اي ان الناتج المحلي يعجز عن تغطية الطلب الاستهلاكي الكلي ، وتشير الاحصاءات الى ان نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي لم تنخفض عن ١١٠% حتى عام ١٩٨٥ ، وتهدف السياسات الاقتصادية الاردنية الى تخفيض نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق من ١١١% في العام ١٩٨٥ الى ٩٩% في عام ١٩٩٠ ، ونسبته الى الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق من ٩٥% في عام ١٩٨٥ ، الى ٨٢% في عام ١٩٩٠ (١) .

يعتمد الاستهلاك الخاص بشكل كبير ، على حجم الناتج المحلي الاجمالي ، والدخل القومي الاجمالي (اذا اخذنا بعين الاعتبار صافي الدخل من الخارج) ، وانا طرحنا من الناتج القومي الاجمالي قيمة الاهتلاك لنحصل على صافي الناتج القومي ، وذلك لان هذا الجزء لا يحسب من دخل القطاع الخاص ، وعليه فقد تم تقدير الاستهلاك الخاص الكلي لعام ١٩٩٠ ، حسب معادلة انحدار تبين العلاقة بين الاستهلاك الخاص (المتغير التابع) ، وصافي الدخل القومي (المتغير المستقل) ، حيث اخذت سلسلة زمنية طويلة نسبيا للمتغيرين ، امتدت ما بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٨٣ ، والمعادلة التالية تبين هذه العلاقة .

$$س = ٣١١٥٥ + ٧٤١ ر٠ ص ن ق$$

(٩) ٠٠٠٠٠٠

حيث س الاستهلاك الخاص ، ص ن ق : صافي الناتج القومي ، وكلا المتغيرين بالاسعار الثابتة على اعتبار ان سنة ١٩٨٣ هي سنة الاساس ، وذلك لابعاد اثر التغيرات التي تطرأ على هذين المتغيرين من جراء التغير في الاسعار .

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، ص ٨٤

وقد بلغ معامل الارتباط بينهما ٠٩٨٧ . ومعامل التحديد ٠٠٩٧٥ ، والذي يبين ان ٩٧% من قيم الاستهلاك الخاص يمكن تفسيرها بهذه العلاقة ، وأنه يمكن استخدام هذه العلاقة في تقدير الاستهلاك الخاص ، بدلالة صافي الناتج القومي . وقد اجري اختبار درين - واتسون Durbin-Watson Test على هذه العلاقة ، وقورنت قيمة مؤشـر درين - واتسون ، وبالغـة ١٫٥٧ بالقيم الجدولية عند اي مستوى معنوية وتبين عدم وجود ارتباط ذاتي " Autocorrelation " .

حتى نطبق هذه المعادلة في تقدير الاستهلاك الخاص، فانه علينا تقدير قيمة صافي الناتج القومي لعام ١٩٩٠ . ولتقدير قيمة صافي الناتج القومي لذلك العام ، نتبع الطريقة التالية والتي تتلخص باستخلاص معدل نمو مركب ثم تقدير قيمة صافي الناتج القومي باستخدام هذا المعدل على اعتبار ان سنة ١٩٨٣ هي سنة الاساس .

يعتمد معدل نمو اقتصاد معين بشكل كبير على نسبة التكوين الرأسمالي (الاستثمار) الى الناتج المحلي الاجمالي ^(١) . الا ان الاستثمار لا يعتمد على الناتج المحلي الاجمالي فقط بل يعتمد بشكل رئيسي على صافي الناتج القومي والمعادلة التالية تبين هذه العلاقة :

$$\text{معدل النمو} = \frac{\Delta \text{ص ن ق}}{\text{ص ن ق}} = \frac{1}{\text{ص ن ق}} \cdot \frac{\text{ث}}{\text{ص ن ق}} \quad (١٠)$$

حيث ص ن ق صافي الناتج القومي ، ا نسبة رأس المال الى صافي الناتج القومي و ك الانفاق الاستثماري .

ويستعاض عن نسبة رأس المال الى صافي الناتج القومي ، بسبب صعوبة حسابه ، بنسبة الزيادة في رأس المال الى الزيادة في صافي الناتج القومي ، والتي يعبر عنها بما يلي :

$$\text{أ} = \frac{\Delta \text{رأس المال}}{\Delta \text{صافي الناتج القومي}} = \frac{\text{ث}}{\Delta \text{ص ن ق}} \quad (١١)$$

حيث ان التغيير في رأس المال في فترة معينة هو الانفاق الاستثماري في تلك الفترة . ومن هذه العلاقة ، نتوصل الى العلاقة التي يستخرج منها معدل النمو ، وحتى نحدد معدل النمو المركب لصافي الناتج القومي ، بحيث يتمتع هذا المعدل بالثبات النسبي خلال فترة التنبؤ ، فإنه

(١) Van Arkadie, B. and Frank, C. , Economic Accounting and Development Planning, Nairobi: Oxford University Press, 2nd ed. 1966 , P.362.

يجب تحديد نسبة الزيادة في رأس المال الى الزيادة في صافي الناتج القومي، ونسبة الاستثمار الى صافي الناتج القومي، بحيث لا تتغير قيمتهما بشكل كبير خلال فترة التنبؤ .

٠ أ حساب نسبة الزيادة في رأس المال الى الزيادة في صافي الناتج القومي (ICOR) (١)

أخذت فترة طويلة امتدت من عام ١٩٦٧ الى ١٩٨٤، وبلغ مقدار التكوين الرأسمالي خلال هذه الفترة ١٦٠٣٨٨ مليون دينار بالاسعار الثابتة (١٩٨٣ = ١٠٠)، وبلغت الزيادة في صافي الناتج القومي بالاسعار الثابتة ايضا ١١٥٢٠٦٦ مليون دينار، وعليه تكون نسبة الزيادة في رأس المال الى الزيادة في صافي الناتج القومي ٤٤٨ .

ب. نسبة الاستثمار الى صافي الناتج القومي :

حسبت هذه النسبة باستخدام الوسط الهندسي لنسب الاستثمار الى صافي الناتج القومي خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٣، وقد بلغت النسبة حوالي ٢٥١٪ .
وإذا قسمنا هذا الرقم على نسبة الزيادة في رأس المال الى صافي الناتج القومي، نتوصل الى معدل النمو المركب لصافي الناتج القومي والبالغ ٥٦٪ . ثم نقدر صافي الناتج القومي باستخدام معادلة النمو المركب التالية :

$$\text{ص ن ق} = \text{ص ن ق} (١ + \text{و})^{\text{ن}} \quad \dots \dots (١٢)$$

حيث ص ن ق : صافي الناتج القومي المتنبأ به

ص ن ق : صافي الناتج القومي في سنة الاساس

(و) معدل النمو المركب، و (ن) عدد السنوات

وبناءً على ما تقدم، فإنه يتوقع ان يبلغ صافي الناتج القومي في سنة ١٩٩٠، حوالي ٢٤٥٢٦٨ مليون دينار بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٣، في حين بلغ صافي الناتج القومي في سنة ١٩٨٣ ما مقداره ١٦٧٥٦٦ مليون دينار (٢) . بينما يقدر الاستثمار

Van Arkadie, B. and Frank, C. Op.Cit P.298

(١)

(٢) انظر الملحق، ص (١٢٢)، جدول (١٣)

الخاص في سنة ١٩٩٠ باستخدام المعادلة رقم (٩) ب ١٨٤٩٢٣ مليون دينار .

٠٢ : الاستهلاك الحكومي :

يحتل الاستهلاك الحكومي أهمية كبيرة بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية . فالاستهلاك الحكومي المحلي يمكن ان ينشط السوق المحلية لمنتجات هذه القطاعات بشكل عام ، والقطاع الصناعي بشكل خاص ، وفي حالة اخفاق القطاع الخاص في الوصول الى المستوى المتوقع من الاستهلاك للسلع والخدمات المحلية . وتحدد الحكومة حجم استهلاكها بنفسها ، حيث تحاول دائما الانفاق في حدود الايرادات التي تحققها ، خصوصا الايرادات المحلية منها . ولهذا فان الحكومة الاردنية تسعى الى ترشيد الاستهلاك وزيادة إيراداتها المحلية ، محاولة في ذلك بلوغ نسبة الانفاق الحكومي الى الايرادات المحلية في عام ١٩٩٠ (١٠٠٪) ، وقد حددت الحكومة معدل نمو الاستهلاك الحكومي ب (٣٪) ^(١) . وسيستخدم هذا المعدل في تقدير الاستهلاك الحكومي في عام ١٩٩٠ . ويعود سبب استخدام هذا المعدل الى ان الحكومة هي القادرة على تحديد حجم استهلاكها دون غيرها ، وبالتالي تحديد معدل نمو لذلك الاستهلاك .

لقد بلغ حجم الاستهلاك الحكومي في عام ١٩٨٥ (٤٠٦) مليون دينار باسعار ذلك العام ^(٢) . وبلغ (٣٧٩،٤٤) مليون دينار ، بعد تعديل سنة الاساس لتصبح سنة ١٩٨٣ . وبتطبيق معادلة النمو المركب يتوقع ان يصل حجم الاستهلاك الحكومي الى ٤٣٩،٨٧ مليون دينار في عام ١٩٩٠ بأسعار سنة ١٩٨٣ .

٠٣ : الاستثمار الكلي :

نتنبأ بقيمة الاستثمار الكلي لعام ١٩٩٠ ، اللازم لتحقيق ذلك المستوى من صافي الناتج القومي في ذلك العام ، باستخدام المعادلة رقم (١١) والتي تبين العلاقة بين الاستثمار وصافي الناتج القومي حيث يمكن صياغتها كما يلي : -

$$(١٣) \dots\dots\dots$$

$$\Delta \cdot A = \Delta \cdot C \cdot N$$

يحسب التغير في صافي الناتج القومي ($\Delta \cdot C \cdot N$) عن طريق حساب قيمتين للعامين

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، ص ٤٤ ، نفس المرجع السابق ، ص ٨٦ .

١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، ثم استخراج الفرق بينهما . حيث يتوقع ان يبلغ هذا الفرق بين العامين حوالي ١٢ر١٣٠ مليون دينار . فاذا تضاعف هذا الرقم بمقدار نسبة الزيادة في رأس المال الى الزيادة في صافي الناتج القومي ، فاننا نحصل على مقدار الاستثمار اللازم لزيادة صافي الناتج القومي بهذا المقدار . وبناءً على هذا يتوقع ان يصل الاستثمار الكلي في عام ١٩٩٠ الى ٥٨٢٩٤ مليون دينار .

٤ . الصادرات والمستوردات من السلع والخدمات :

لهذين البندين اهمية كبيرة في اقتصاد كل دولة ، فكل دولة تحاول زيادة صادراتها وتقليل مستورداتها ، وذلك للموازنة بينهما ، والحصول على مزيد من العملات الاجنبية لتمويل المستوردات اللازمة للتنمية الاقتصادية . كما تحاول كثير من الدول ايضا تشجيع الانتاج المحلي عن طريق الحد من المستوردات الاستهلاكية المشابهة للانتاج المحلي .

تعتمد كل من الصادرات والمستوردات على سياسة الدولة الخارجية وسياسة العالم الخارجي تجاه تلك الدولة وتعتمد ايضا على قدرة الانتاج المحلي على منافسة انتاج الدول الاخرى ، سواء في السوق المحلي أو السوق الخارجي . لذلك كله تعتبر الصادرات والمستوردات متغيرين خارجيين يصعب التنبؤ بهما بوضوح تام . ولهذا يمكن اللجوء الى معادلة النمو المركب باستخدام معدلات النمو الواردة في خطة التنمية الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

تسمى خطة التنمية الحالية (١٩٨٦ - ١٩٩٠) ، الى زيادة الصادرات السلعية بالاسعار الثابتة بنسبة ٧% سنويا ، وترشيد المستوردات السلعية ليبلغ معدل نموها ٢٧ر٢ % سنويا ، وزيادة صادراتها من الخدمات بمعدل ٤ر٥ % سنويا ، وان لا يزيد معدل نمو المستوردات من الخدمات عن ٢٨ر٢ % (١) . وعليه ستنمو الصادرات من السلع والخدمات بمعدل ٦١ر٦ % سنويا ، بينما ستنمو المستوردات من السلع والخدمات بمعدل ٢٧ر٢ % سنويا (٢) .

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، ص ٨٤
(٢) المرجع السابق ، ص ٨٦ ، جدول (٢)

بلغت قيمة الصادرات من السلع والخدمات في عام ١٩٨٥ (٧٧٩) مليون دينار بالاسعار الجارية^(١) . وتميح (٧٢٨٠٤) مليون دينار بعد تعديل سنة الاساس من سنة ١٩٨٥ الى ١٩٨٣^(٢) . فاذا نمت الصادرات من السلع والخدمات بمعدل (٦١) % سنويا ، فانه من المتوقع ان تصل الى ٩٧٨٨٩ مليون دينار في عام ١٩٩٠ .

اما المستوردات من السلع والخدمات فقد بلغت في عام ١٩٨٥ بما مقداره ١٤٤٢ مليون دينار بالاسعار الجارية^(٣) . وبلغت ١٣٤٧٠٦٦ مليون دينار باسعار عام ١٩٨٣ . ويتوقع ان تبلغ المستوردات في عام ١٩٩٠ حوالي ١٥٣٩٠٦٩ مليون دينار بالاسعار الثابتة .

اخيرا بعد تقدير المكونات الكلية للطلب النهائي نكمل الخطوة الثالثة والرابعة من خطوات تقدير متجه الطلب النهائي .

يبين الجدول رقم (٤ - ١) الطلب النهائي على منتجات القطاعات الاقتصادية المختلفة في عام ١٩٨٣ ، والطلب النهائي المقدر في سنة ١٩٩٠ . كما يبين الجدول نسبة مساهمة كل قطاع في الطلب النهائي الكلي للسنتين ١٩٨٣ و ١٩٩٠ . ويحتوي الجدول رقم (٤ - ١) ايضا على معدلات النمو المتوقعة لكل قطاع من القطاعات المختلفة . وبناء على الارقام الواردة في هذا الجدول يمكن ابراز الملاحظات التالية :

(١) من المعلوم ان المستوردات هي احد مكونات الطلب النهائي ، الا انه تجدر الاشارة الى ان المستوردات في جداول المدخلات - المخرجات تشتمل على نوعين من المستوردات النوع الاول : هو المستوردات التي تستخدم كمدخلات اولية في العملية الانتاجية والنوع الثاني : هو المستوردات ذات الاستخدام النهائي . وتسمى المستوردات التي يوجد لها سلع وخدمات محلية شبيهة "المستوردات المنافسة Competitive Imports" والمستوردات التي لا يوجد لها سلع وخدمات محلية مشابهة "المستوردات غير المنافسة"

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة التخطيط ، المرجع السابق ، ص ٨٦ ، جدول (٢)

(٢) مستوى الاسعار لعام ١٩٨٥ (١٠٧ %) على اعتبار ان سنة الاساس ١٩٨٣ .

(٣) المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة التخطيط ، المرجع السابق ، ص ٨٦ ، جدول (٢)

Non - Competitive Imports" (١) . وحتى يتم فصل المستوردات الى النوعين المذكورين اعلاه ، لا بد من توافر احصاءات متكاملة عن تلك المستوردات . الامر الذي لا توفره الاحصاءات الاردنية . ونتيجة لهذا فقد جاءت المستوردات في متجه واحد ، وهو ما يبرر وجود بعض القيم السالبة في الجدول رقم (٤ - ١) .

(٢) لقد بلغ مجموع الطلب النهائي في عام ١٩٨٣ ما مقداره (١٤٢٢٧٠٠) الف دينار ، وممن المتوقع ان يصل الى (٢٣١١٣٤٠) الف دينار في عام ١٩٩٠ ، بمعدل نمو مركب يقدر بـ ٧٫٢٪ سنويا . وقد بلغ الطلب النهائي (بند رقم (١٥) من الجدول رقم (٤ - ١)) على منتجات جميع القطاعات الاقتصادية في عام ١٩٨٣ ، ما مقداره (١٢٠٣٧٥٩) الف دينار ، شكلت ما نسبته ٨٤٫٦٪ من الطلب النهائي الكلي . ويقدر بـ (٢٠١٥٩٠٩) الف دينار في عام ١٩٩٠ ، ويتوقع ان تزداد ايضا نسبة الطلب النهائي على منتجات هذه القطاعات الى ٨٧٫٢٪ ، وبمعدل نمو مركب يبلغ ٧٫٦٪ سنويا ، ونتيجة لارتفاع نسبة الطلب النهائي على منتجات هذه القطاعات فان القيمة المضافة للقطاع المنزلي والقطاع الحكومي ستخف من ١٥٫٤٪ في عام ١٩٨٣ الى ١٢٫٨٪ في عام ١٩٩٠ . الا ان هذا الانخفاض في نسبة القيمة المضافة للقطاع المنزلي والقطاع الحكومي يرافقه نمو في القيمة المضافة بمعدل يقدر بنحو ٤٫٤٪ سنويا .

(٣) شكّل الطلب النهائي على القطاع الزراعي نسبة ٧٫٥٪ في عام ١٩٨٣ ، وبلغت قيمته ١٠٦١٥٧ الف دينار ، ويتوقع ان يزداد الطلب النهائي على منتجات القطاع الزراعي الى (١٧٩٣٨٨) الف دينار في عام ١٩٩٠ ، وان تصل نسبته الى ٧٫٨٪ ، بينما يقدر معدل نموه بـ ٧٫٨٪ . ومن المتوقع ان يكون لهذا التغيير تأثير كبير على انتاج القطاع الزراعي . وتكون الزيادة في الطلب عادة عائدة الى زيادة السكان ، والدخل ، والطلب الخارجي الذي يشكل اهمية كبيرة بالنسبة لقطاع الزراعة والقطاعات الاخرى . كما وتأتي الزيادة في الطلب النهائي على منتجات القطاع الزراعي ، نتيجة التقدم النوعي والكمي في هذا القطاع ، ما يكون له اثر في تقليص حجم المستوردات من المنتجات الزراعية .

(١) جعفر عباس حاجي ، تحليل جداول المدخلات والمخرجات الصناعية ، مرجع سابق ص ١٠٠ .

جدول رقم (٤ - ١)

الطلب النهائي لكل قطاع اقتصادي (القيمة والاهمية النسبية و معدلات النمو) في عام ١٩٨٣ والمتوقع ليعام ١٩٩٠ (بالالقد دينار)

الرقم	النشاط الاقتصادي		سنة ١٩٨٣		سنة ١٩٩٠	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
٠١	١٠٦١٥٧	٧ر٥	١٧٩٣٨٨	٧ر٨	١٧٩٣٨٨	٧ر٨
٠٢	١٤٦٦٨٢	١٠ر٣-	١٢٨٩٠٦-	٥ر٦-	١٢٨٩٠٦-	٥ر٦-
٠٣	٢٤٦٧٣٤	١٧ر٣	٣٦٦٩٩٧	١٥ر٩	٣٦٦٩٩٧	١٥ر٩
٠٤	٩٧٦٩	٠ر٧	٢٨٣٧٨	١ر٢	٢٨٣٧٨	١ر٢
٠٥	٧٩٤٧	٠ر٦	١٢٤٥١	٠ر٥	١٢٤٥١	٠ر٥
٠٦	١٠٠٠١	٠ر٧	٢٨٣٨٨	١ر٢	٢٨٣٨٨	١ر٢
٠٧	١٣٣٩٩	٠ر٩	٤٠٣٢٧	١ر٧	٤٠٣٢٧	١ر٧
٠٨	٦٥٥٥٤	٤ر٦	٩٥٥٦٥	٤ر٦	٩٥٥٦٥	٤ر٦
٠٩	١٦٧٥٦-	١ر٢-	١٣٢٤٣	٠ر٦	١٣٢٤٣	٠ر٦
١٠	٤١٩٨١-	٣ر٠-	٦٠٩٣-	٠ر٣-	٦٠٩٣-	٠ر٣-
١١	١٣٦١	٠ر١	٤٤٦٩	٠ر٢	٤٤٦٩	٠ر٢
١٢	٣٦٢٤٨	٢ر٥	٤٩٦٦٣	٢ر١	٤٩٦٦٣	٢ر١
١٣	٣١٣٤٩٠	٢٢ر٠	٣٥٩٣٧٧	١٥ر٥	٣٥٩٣٧٧	١٥ر٥
١٤	٥٩٨٥١٨	٤٢ر١	٩٧٢٦٦٢	٤٢ر١	٩٧٢٦٦٢	٤٢ر١
١٥	١٢٠٣٧٥٩	٨٤ر٦	٢٠١٥٩٠٩	٨٢ر٢	٢٠١٥٩٠٩	٨٢ر٢
١٦	٢١٨٩٤١	١٥ر٤	٢٩٥٤٣١	١٢ر٨	٢٩٥٤٣١	١٢ر٨
	١٤٢٢٧٠٠	%١٠٠	٢٣١١٣٤٠	%١٠٠	٢٣١١٣٤٠	%١٠٠

المصدر: مصدر قيم عام ١٩٨٣ الملاحق الاحصائي ، ص (١٧٩) ، جدول رقم (١٩) .
* حسب معدلات النمو حسب القاعدة التالية:

$$ر = \left(\frac{\text{ط } ١٩٩٠}{\text{ط } ١٩٨٣} \right)^{\frac{١}{٧}} - ١ \times ١٠٠\%$$

(٤) يشكل القطاع الصناعي مجموع القطاعات (٢-١١) ، وقد بلغ الطلب النهائي على المنتجات الصناعية في عام ١٩٨٣ هـ (٤٦٣٤٦) الف دينار بنسبة ١٠٥% في حين يقدر في عام ١٩٩٠ بـ ٤٥٤٨١٩ الف دينار أي ما نسبته ١٩٧% ويقدر معدل نمو الطلب النهائي على منتجات قطاع الصناعة بـ ١٢,٢% سنوياً، وقد جاءت نسبة الطلب النهائي على المنتجات الصناعية منخفضة نتيجة وجود ارقام سالبة في ثلاثة قطاعات هي : القطاع الاستخراجي بنسبة -١٠,٣% ، و قطاع الصناعات غير المعدنية بنسبة - ١,٢%، و قطاع الصناعات المعدنية والكهربائية وغير الكهربائية بنسبة - ٣,٠% ان انتاج هذه الصناعات يمثل بشكل رئيسي استهلاكاً وسيطاً اكثر منه استهلاكاً نهائياً ، وتمثل سلماً رأسمالية أو مواد خام ، كما وان المستوردات لهذه القطاعات تشكل نسبة كبيرة ، ويكون معظمها ذات استخدام وسيط ، ولعدم القدرة على تصنيف المستوردات الى نوعيها سابقى الذكر ، ظهرت هذه الارقام سالبة ، اى زادت المستوردات على الطلب النهائي الكلي (الطلب على المنتجات المحلية وعلى المستوردات ذات الاستخدام النهائي) .

نتيجة للارتفاع المتوقع في الطلب النهائي على المنتجات المحلية بنسبة اكبر من المستوردات ، والتي يتوقع لها أن تنمو بمعدل منخفض ، فان الفرق في هذه الصناعات سينخفض ، بينما يتلاشى في قطاع الصناعات غير المعدنية ، نتيجة توقف الاستيراد من الاسمنت ، الذى يشكل نسبة كبيرة في هذا القطاع ، مما يكون له اثر كبير في زيادة حصة القطاع الصناعي من الطلب النهائي المحلي .

(٥) الكهرباء والماء :

لقد حقق قطاع الكهرباء والماء نمواً كبيراً خلال السنوات العشر الماضية ، اما خلال فترة التنبؤ ١٩٨٣ - ١٩٩٠ هـ فان الدراسة حسب التقديرات التي تم التوصل اليها تبين ان النمو في الطلب النهائي على الكهرباء والماء لن يكون كبيراً . ويبين الجدول رقم (٤-١) ان الطلب النهائي على منتجات هذا القطاع في عام ١٩٨٣ هـ قد بلغ ٣٦٢٤٨ الف دينار ، وبلغت اهميته النسبة ٢,٥% ويتوقع للطلب النهائي على هذا القطاع ان يصل الى ٤٩٦٦٢ الف دينار في عام ١٩٩٠ هـ ، لتبلغ نسبته ٢,١% . ويتوقع لمعدل

نمو الطلب النهائي على هذا القطاع ان يصل الى ٤٦% سنوياً .

(٦) قطاع الانشاءات :

من المتوقع ان تتناقص الاهمية النسبية للطلب النهائي على الانشاءات بشكل كبير، من ٢٢% في عام ١٩٨٣ ، الى ١٥% في عام ١٩٩٠ . ويتوقع لهذا الطلب ان ينمو بمعدل منخفض لا يتجاوز ٢٠% سنوياً . ويبين الجدول رقم (٤-١) ان الطلب النهائي في عام ١٩٨٣ ، قد بلغ ٣١٣٤٩٠ الف دينار ، ومن المتوقع ان يبلغ ٣٧٧ ٢٥٩ الف دينار في عام ١٩٩٠ . ويأتي التناقص في الاهمية النسبية لقطاع الانشاءات في الطلب النهائي المحلي ، نتيجة التزايد الكبير في النشاط العمراني خلال الاعوام القليلة الماضية ، نتيجة تزايد الطلب على المساكن بشكل كبير الى ان اصبح العرض يزيد على الطلب . وعليه فقد وصل قطاع الانشاءات مرحلة ، اصبح معها الطلب النهائي على الانشاءات ينمو نمواً ابطاً مما كان عليه في الفترة الماضية .

(٧) الطلب النهائي على قطاع الخدمات :

تتجاوز الاهمية النسبية لهذا القطاع ٤٠% من مجموع الطلب النهائي المحلي . وقد وصل الطلب النهائي على الخدمات حداً كبيراً ، مما سيؤدي الى استقرار الطلب النهائي على الخدمات ، خلال الاعوام القليلة القادمة . ويبين الجدول رقم (٤-١) ان قيمة الطلب النهائي على الخدمات قد بلغت (٥٩٨٥١٨) الف دينار في عام ١٩٨٣ ، ويتوقع لها ان تصل الى ٩٧٢٦٦٢ ألف دينار في عام ١٩٩٠ . اي بمعدل نمو مركب يقدر بـ ٢٢% . وهذا المعدل يساوي معدل نمو مجموع الطلب النهائي ، مما سيبقى الاهمية النسبية للطلب النهائي على الخدمات ثابتة عند ٤٢% في عام ١٩٩٠ .

ثالثاً : توقعات الانتاج المحلي الكلي Total Domestic Output :-

يتكون الانتاج المحلي الكلي في هذا الجزء من الدراسة من مجموع الطلب الوسيط والطلب النهائي ، او مجموع المدخلات الوسيطة والقيمة المضافة .

على ضوء المعطيات السابقة والفروض التي تم افتراضها ، تم تقدير قيمة الانتاج المحلي لكل قطاع من القطاعات الاربعة عشر . وتم حساب الأهمية النسبية ومعدلات النمو المركبة السنوية لقيمة الانتاج المحلي لهذه القطاعات. ويبين الجدول رقم (٤-٢) هذه التقديرات للعامين ١٩٨٣ و١٩٩٠ . ولا بد من الاشارة هنا الى ان هذه التقديرات مشروطة بثبات الفروض التي تم افتراضها ، واهم هذه الفروض ثبات التكنولوجيا (المعاملات الفنية) خلال فترة التنبؤ .

ان الارقام الواردة في الجدول رقم (٤-٢) بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٨٣ ، وبناءً على هذه الارقام يمكن تحليل كل قطاع لوحده خلال فترة التنبؤ كما يلي :

القطاع الزراعي :

لقد بدأ الاهتمام بالقطاع الزراعي يتزايد مؤخرًا بشكل كبير ، كما بدأ استخدام الطسرق الحديثة في الزراعة ، واتبعت الطرق الحديثة في استصلاح الاراضي مثل زراعة الجبال والزراعة المروية في الصحراء ، الا ان كل هذه الجهود لم تؤد الى زيادة اهميته في الدخل القومي . وقد وجدنا في الفصل الثاني ان قطاع الزراعة يتمتع بروابط خلفية قوية لاعتمادها بشكل كبير على منتجات القطاعات الاقتصادية المحلية ، مثل صناعة الاسمدة ، والاعسلاف والصناعات الكيماوية والبلاستيكية . في حين يتمتع هذا القطاع بروابط امامية ليست قوية وذلك لان معظم انتاج هذا القطاع يذهب على شكل استهلاك نهائي . وقد قامت بعض الصناعات الغذائية التي تعتمد على قطاع الزراعة بشكل رئيسي في تزويدها بالمواد الأولية . اما في فترة الخطة الحالية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ فقد ادرجت مشاريع دراسات تصنيع المنتجات الغذائية ومشاريع تطوير الصناعات الزراعية القائمة (١) . مما يعزز الروابط الامامية لقطاع الزراعة في المستقبل .

ويتوقع ان تبلغ قيمة الانتاج المحلي للقطاع الزراعي في عام ١٩٩٠ الى ٤٣٤٩٤٤ الف دينار ، وذلك حسب التقديرات التي تم التوصل اليها ، وتقدر نسبة ذلك بـ ٩,٥% ، مقارنة

(١) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، ص ٥٢٨

بـ ٢٧٥١٢٢ الف دينار في عام ١٩٨٣، وأهمية نسبيته في قيمة الانتاج المحلي لجميع القطاعات مقدارها ١٠% أي يتوقع ان تنخفض الاهمية النسبية لقطاع الزراعة بنسبة بسيطة . ويتوقع ان تنمو قيمة الانتاج المحلي لقطاع الزراعة بمعدل نمو مركب مقداره ٦.٨ % سنويا . وهذا المعدل يقل عن معدل النمو الكلي لقيمة الانتاج المحلي الكلي لجميع القطاعات .

الصناعات الاستخراجية :

انجزت خلال خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠ مشاريع كبيرة تيسرت باستخدام تكتيف رأسمالي مثل البوتاس، والتوسع في انتاج الفوسفات . وقد استكملت تلك المشاريع الى حد كبير وبدأت الانتاج الفعلي والتصدير . لذلك فانه لا يتوقع على المدى القصير ان تحدث تطورات كبيرة في هذا القطاع . اما على المدى البعيد فانه يتوقع ان تستغل ثروات طبيعية كثيرة منها الصخور الزيتية والفلسبار و خامات النحاس وغيرها . (١)

لقد بلغت مساهمة هذا القطاع في عام ١٩٧٣ ما مقداره ٩٧٢٧٥ الف دينار، مشكلة بذلك ما نسبته ٣.٦% من قيمة الانتاج المحلي الكلي، ويتوقع ان يصل انتاجه في عام ١٩٩٠ الى ٢٨٧٧٠٢ الف دينار، وان يشكل ما نسبته ٦.٣% من قيمة الانتاج المحلي الكلي، ويقدر معدل النمو لانتاج هذا القطاع بـ ١٦.٧% سنويا . ويأتي هذا المعدل نتيجة انشاء وتوسع الصناعات آتفة الذكر خلال الخطة السابقة، حيث بدأ الانتاج التجاري لهذه المشروعات بعد عام ١٩٨٣، وسيزداد انتاج هذه المشروعات في محاولة للوصول الى الطاقات التصميمية، وتخطي العقبات التسويقية التي تعرضت اليها بعض هذه الصناعات في مراحلها الانتاجية الاولى .

الصناعات التحويلية :

يبين الجدول رقم (٤-٢) ان الانتاج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية قد بلغ (٢٨٨١٢٧) الف دينار في عام ١٩٨٣، وبلغت اهميته النسبية في ذلك العام ١٠.٥% من قيمة الانتاج المحلي الكلي .

(١) كمال جريسات، " حاضر ومستقبل الصناعة الاردنية " مجلة الاقتصادى الاردني، غرفة تجارة عمان، العدد ٣ - السنة ٣، ايار حزيران ١٩٨٦، ص ١٠.

تشكل المدخلات الوسيطة المحلية نسبة كبيرة تتجاوز ٨٠% من حجم الانتاج المحلي لهذا القطاع في عام ١٩٨٣^(١) مما يبين مدى اعتماد هذا القطاع على القطاعات المحلية . وقد تبين لنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة ان هذا القطاع يتمتع بروابط خلفية قوية وروابط امامية ضعيفة . وهذا يعني ان اي انخفاض في انتاج القطاعات التي يعتمد عليها هذا القطاع ، سيؤدي الى سداد النقص في المواد الاولية او الوسيطة عن طريق استيرادها .

ان هذه الصناعات اضافة الى القطاع الزراعي يشكلان اهمية كبيرة للاقتصاد الوطني ، فهما من دعائم الأمن الغذائي ، واستيراد المواد الاولية او الوسيطة لهذا القطاع لا يحقق الأمن الغذائي . ويتوقع لهذه الصناعات ان تتطور في المستقبل البعيد ، ولكن من غير المتوقع ان تحدث تغييرات كبيرة قبل عام ١٩٩٠ ، وذلك لان المشاريع الغذائية المدرجة في الخطة الحالية لا تتمتع بدراسات جدوى ، وتوسيع صناعات قائمة .

لقد تعرضت هذه الصناعات الى الركود في السنوات الاخيرة ، حالها في ذلك حال الصناعات الاستهلاكية في السوق المحلية والعربية المجاورة .^(٢) ولهذا السبب فإننا نتوقع حسب ما توصلنا اليه ، انخفاضاً بسيطاً في أهميته النسبية في عام ١٩٩٠ ، والتي من الممكن ان تبلغ ٩٤% ، ورغم ذلك فإننا نتوقع زيادة في الانتاج المحلي لهذا القطاع من ٢٨٨١٢٧ الف دينار في عام ١٩٨٣ ، الى ٤٣١٤٢٧ الف دينار في عام ١٩٩٠ . أي بمعدل نمو مركب مقداره ٥٩% سنوياً ، وهو معدل يقل عن المعدل الكلي لجميع القطاعات الاقتصادية .

الصناعات النسيجية :

لم يشكل هذا القطاع اهمية كبيرة في عام ١٩٨٣ ، فقد بلغ انتاجه في ذلك العام ٢٥٣٨٩ ألف دينار في حين بلغت نسبة انتاجه في نفس العام ٠٩% من قيمة الانتاج المحلي الكلي .

(١) انظر الطحق الاحصائي ص ١٢٤ ، جدول رقم (١٤)

(٢) المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة التخطيط ، المرجع السابق ، ص ٥٥٢٢ .

جدول رقم (٤ - ٢)

الانتاج المحلي لكل قطاع اقتصادي (القيمة والنسبة ومعدلات النمو) في عام ١٩٨٣ والمتوقع في عام ١٩٩٠.
(بالالف دينار)

الرقم	النشاط الاقتصادي	سنة ١٩٨٣ (*)		سنة ١٩٩٠		معدل النمو المركب %
		القيمة	%	القيمة	%	
١	الزراعة	٢٧٥١٢٢	١٠ر١	٤٣٤٩٤٤	٩ر٥	٦ر٨
٢	الصناعات الاستخراجية	٩٧٣٧٥	٣ر٦	٢٨٧٧٠٢	٦ر٣	١٦ر٧
٣	الصناعات التحويلية	٢٨٨١٢٧	١٠ر٥	٤٣١٤٣٧	٩ر٤	٥ر٩
٤	الصناعات النسيجية	٢٥٣٨٩	٠ر٩	٦٢٦١٦	١ر٤	١٣ر٨
٥	الصناعات الجلدية	٩٨٩١	٠ر٤	١٥٥٢٨	٠ر٣	٦ر٧
٦	الصناعات الخشبية والورقية	٥٢١٨٤	١ر١	١٠٦٧٤٣	٢ر٣	١٠ر٨
٧	الصناعات الكيماوية	٩٩٠٤٦	٣ر٦	١٩١٤٧٤	٤ر٢	٩ر٩
٨	الصناعات البترولية	٢٤١٨٤٦	٨ر٨	٣٩٩٤٧٥	٨ر٧	٧ر٤
٩	الصناعات غير المعدنية	٨٢٥٣٥	٣ر٠	١٤١٢١١	٣ر١	٨ر٠
١٠	الصناعات المعدنية والكهربائية وغير الكهربائيات	١١٠١٣٤	٤ر٠	٢١١١٧٠	٤ر٦	٩ر٧
١١	الصناعات الاخرى	١٧١٧	٠ر١	٥١٨٥	٠ر١	١٧ر١
١٢	الكهرباء والماء	٦٦٤٩٩	٢ر٤	١٠٤٩٨٢	٢ر٣	٦ر٧
١٣	الانشآت	٣١٩١٠٠	١١ر٧	٣٦٨٨٩٨	٨ر١	٢ر١
١٤	الخدمات	١٠٦٧٣٢٧	٣٩ر٠	١٨٠٨٤٩٧	٣٩ر٦	٧ر٨
	المجموع (الانتاج المحلي الكلي)	٣٧٣٦٣١٠	%١٠٠	٤٥٦٩٨١١	%١٠٠	٧ر٦

* مصدر قيم الانتاج المحلي لسنة ١٩٨٣، الملحق الاحصائي، جدول رقم (١٤) ص ١٧٤ بعد طرح قيمة مستوردات كل قطاع.

ويعتمد هذا القطاع في مدخلاته بشكل كبير على العالم الخارجي ، وتشكل مستوردات هذا القطاع نسبة كبيرة تزيد على ضعف الإنتاج المحلي لهذا القطاع في سنة ١٩٨٣ (١) وقد تعرض هذا القطاع أيضا الى سياسة اغراقية من السلع النهائية المشابهة للسلع المحلية فـ في السنوات الأخيرة ، مما أدى الى تدخل الحكومة لحماية هذه الصناعات عن طريق رفع الرسوم الجمركية على السلع النهائية المستوردة (٢) . ونتيجة لهذه الحماية فإنه يتوقع ان يتحسن وضع هذه الصناعات ، وان يزداد انتاجها المحلي الى ٦٢٦١٦ الف دينار في عام ١٩٩٠ . ويبلغ معدل النمو المركب المتوقع ١٣٨% ، وهو معدل كاف لرفع نسبة الناتج المحلي للصناعات النسيجية الى ١٤% ، ومع ان معدل نمو هذا القطاع مرتفع ، الا ان صغر حجمه لا يؤدي الى رفع اهميته النسبية في قيمة الانتاج المحلي الكلي الى اكبر من هذا المقدار .

الصناعات الجلدية:

يعتبر هذا القطاع من اصغر القطاعات بعد قطاع الصناعات الاخرى والتي لا تندرج تحت أي من القطاعات الواردة في الجدول رقم (٤ - ٢) . وقد بلغ الانتاج المحلي لقطاع الصناعات الجلدية ٩٨٩١ الف دينار أي ما نسبته ٠٤% في عام ١٩٨٣ ، ويتوقع ان ينمو انتاجه المحلي بمعدل مركب يقدر بـ ٦٧% سنويا ، مما يؤدي الى زيادة في الانتاج المحلي لهذا القطاع الى ١٥٥٢٨ الف دينار في عام ١٩٩٠ ، ويصاحب هذه الزيادة انخفاض طفيف في نسبة مساهمته في الانتاج المحلي الكلي لجميع القطاعات الى ٠٣% .

الصناعات الخشبية والورقية:

تعتبر من الصناعات التي تعتمد مدخلاتها الوسيطة والأولية بشكل كبير على السوق الخارجي نتيجة لعدم وجود موارد خشبية محلية في الاردن . وقد بلغ حجم الانتاج المحلي لهذه الصناعات (٥٢١٨٤) الف دينار في عام ١٩٨٣ ، وهذا يشكل نسبة مقدارها ١٩% من قيمة الانتاج المحلي

(١) انظر الملحق الاحصائي ص ١٢٤ ، جدول (١٤)

(٢) المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة التخطيط ، المرجع السابق ، ص ٥٣٣ .

الكلية ، ويتوقع أن تبلغ قيمة الانتاج المحلي لهذه الصناعات ١٠٦٧٤٣ الف دينار في عام ١٩٩٠ ، ويرافق ذلك زيادة في الاهمية النسبية ، التي من المتوقع ان تصل الى ٢٣% من قيمة الانتاج المحلي الكلية لجميع القطاعات في ذلك العام . اي يتوقع ان ينمو انتاجها المحلي بمعدل نمو مركب يقدر بـ ١٠,٨% سنوياً .

الصناعات الكيماوية :

يعتبر هذا القطاع من القطاعات الحديثة التي نمت وتطورت سريعاً ، والناظر الى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠ ، يلاحظ ان بعض المشاريع المدرجة فيها تندرج تحت هذا النوع من الصناعات ، لذلك ونتيجة للتوسع المتوقع في الصناعات القائمة فانه يتوقع نمو قيمة الانتاج المحلي لهذه الصناعات بمعدل يقدر بنحو ٩,٩% سنوياً خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٠ .

يبين الجدول رقم (٤-٢) ان قيمة الانتاج المحلي لهذه الصناعات في عام ١٩٨٣ قد بلغت ٩٩٠٤٦ الف دينار ، اي ما نسبته ٣,٦% من قيمة الانتاج المحلي الكلية . اما في عام ١٩٩٠ فإننا نتوقع ان تصل الى (١٩١٤٢٤) الف دينار ، ويتبع ذلك تحسن في الاهمية النسبية لهذه الصناعات ، التي من المتوقع ان تبلغ ٤,٢% من قيمة الانتاج المحلي الكلية في ذلك العام .

الصناعات البترولية :

الصناعات البترولية من الصناعات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع الصناعات الاخرى ، وانتاجها يتأثر تأثيراً كبيراً بتلك الصناعات . فالتوسع في انتاج القطاعات الاخرى يتبعه زيادة انتاج هذه الصناعات . ومن المتوقع ان يزيد انتاج هذه الصناعات من ٢٤١٨٤٦ الف دينار في عام ١٩٨٣ ، الى ٣٩٩٤٧٥ الف دينار في عام ١٩٩٠ ، ويصاحب هذه الزيادة انخفاض لا يكاد يذكر في مساهمة قطاع الصناعات البترولية من ٨,٨% في عام ١٩٨٣ ، الى ٨,٧% من قيمة الانتاج المحلي الكلية في عام ١٩٩٠ . ويتوقع ان يبلغ معدل نمو انتاج هذا القطاع حوالي ٧,٤% سنوياً . حيث لا يتوقع خلال فترة الخطة الحالية (١٩٨٦ - ١٩٩٠) حدوث توسعات كبيرة في هذه الصناعات . انما يتوقع ان يستغل في المدى البعيد الصخر الزيتي بشكل تجاري ، حالما تثبت جدواه ، وتشير خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ الى وجود احتياطي كبير

منه (١) . وسيؤدي استغلاله الى التوفير في العملات الاجنبية التي تدفع مقابل المستوردات من الزيت الخام . واستغلال الزيت الصخري يعني بناء وحدات خاصة وتوسيع هذه الصناعة بشكل كبير .

الصناعات غير المعدنية :

توسعت هذه الصناعات في الآونة الاخيرة بعد انشاء مصانع الاسمنت في الجنوب وتوسيع المصانع المتواجدة في الفحيص وانشاء مصانع الزجاج في الجنوب وقد بدأ انتاجها التجاري بعد عام ١٩٨٣ . واصبح انتاجها يفيض عن حاجة السوق المحلية ، ولاقت هذه الصناعات صعوبات في تصريف فائض انتاجها في الاسواق الخارجية ، مما ادى الى وجود طاقات معطلية . وقد تحسن وضع هذه الصناعات حاليا بعد تدخل الحكومة لتصويب اوضاعها .

ويبين الجدول رقم (٤-٢) ان قيمة الانتاج المحلي لقطاع الصناعات غير المعدنية قد بلغ ٨٢٥٣٥ الف دينار في عام ١٩٨٣ ، وبلغت نسبة ناتجه المحلي ٣٠% ، ومن المتوقع ان يصل الى ١٤١٢١١ الف دينار في عام ١٩٩٠ . يرافق ذلك الارتفاع زيادة بسيطة في نصيب انتاج هذا القطاع الى ٣١% . ويقدر معدل نمو الانتاج المحلي لهذا القطاع خلال فترة التنبؤ بـ ٨% سنويا .

الصناعات المعدنية الاساسية والكهربائية وغير الكهربائية :

يتوقع لهذه الصناعات ان تزداد مكانتها بين الصناعات الاخرى بشكل كبير في المستقبل ، مع ظهور انواع جديدة من هذه الصناعات لها أهمها الصناعات الهندسية . وهي صناعات حديثة دخلت مجال الصناعة الاردنية . ومن بين المشاريع التي يزمع انشاؤها شركة الصناعات الهندسية العربية المساهمة المحدودة للمسكوبات المعدنية ، ومصنع لانتاج مضخات الري والمضخات المنزلية ، ومشغل ميكانيكي لانتاج قطع الغيار وقوالب من جميع الانواع ، وتهدف الى اقامة مصنع يغطي حاجة السوق الاردني والاسواق العربية المجاورة من المسكوبات المعدنية (٢)

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة التخطيط ، مرجع سابق ، ص ٤٥٧ .

(٢) المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة التخطيط ، مرجع سابق ، ص ٥٤٥ - ٥٤٦ .

كما يبين الجدول رقم (٤-٢) ان الانتاج المحلي لهذه الصناعات قد بلغ (١١٠١٣٤) الف دينار في عام ١٩٨٣ وبلغت نسبة ناتجة المحلي ٤% ، ومع التطور المتوقع فان توقعاتنا تشير الى ان الانتاج المحلي لهذه الصناعات في عام ١٩٩٠ يقدر بـ (٢١١١٧٠) الف دينار ، وتبلغ نسبة هذا المقدار حوالي ٤٦% . ويقدر معدل نمو الانتاج المحلي لهذه الصناعات خلال فترة التنبؤ بـ ١٧% سنويا .

الكهرباء والماء :

بلغ الانتاج المحلي لقطاع الكهرباء والماء في عام ١٩٨٣ حوالي (٦٦٤٩٩) الف دينار، وبلغت نسبة مساهمته ٢٤% ، ويتوقع ان ينمو الانتاج المحلي لهذا القطاع بمعدل ١٧% سنويا . ومن المتوقع ان يصل الى ١٠٤٩٨٢ الف دينار وتقدر نسبة مساهمته بـ ٢٣% من قيمة الانتاج المحلي الكلي في عام ١٩٩٠ .

قطاع الانشاءات:

يتمتع قطاع الانشاءات بروابط خلفية قوية ، في حين ان روابطه الامامية ضعيفة . وهذا يعني ان معظم استخدامات انتاج قطاع الانشاءات تكون على شكل طلب نهائي ، وانه يتأثر تأثرا كبيرا بحجم الطلب النهائي على منتجاته . وبما ان الدراسة تتوقع ان تنخفض الاهمية النسبية للطلب النهائي على منتجات هذا القطاع في عام ١٩٩٠ ، فان الاهمية النسبية لقيمة الانتاج المحلي لقطاع الانشاءات ستخفض ايضا .

يبين الجدول رقم (٤-٢) ان قيمة الانتاج المحلي لقطاع الانشاءات في عام ١٩٨٣ قد بلغ (٣١٩١٠) الف دينار ويتوقع ان تزيد قيمة انتاجه المحلي الى (٣٦٨٨٩٨) الف دينار في عام ١٩٩٠ . ويرافق هذه الزيادة انخفاض في الاهمية النسبية لقيمة انتاجه ، من ١٧% في عام ١٩٨٣ الى ٨١% من قيمة الانتاج المحلي الكلي في عام ١٩٩٠ . ويقدر معدل نمو قيمة الانتاج المحلي لقطاع الانشاءات خلال فترة التنبؤ بـ ٢١% سنويا .

قطاع الخدمات:

يتوقع لهذا القطاع ان يبقى قريبا من حالة الاستقرار في اهميته النسبية فسي

قيمة الانتاج المحلي الكلي . يبين الجدول رقم (٤-٢) ان قيمة الانتاج المحلي لقطاع الخدمات قد بلغت (١٠٦٢٣٢٧) الف دينار في عام ١٩٨٣ ، شكلت ما نسبته ٣٩٠% من قيمة الانتاج المحلي الكلي . ويتوقع ان تصل قيمة انتاجه المحلي الى (١٨٠٨٤٩٧) الف دينار في عام ١٩٩٠ ، أي ما نسبته ٣٩٦% من قيمة الانتاج المحلي الكلي . ويقدر معدل نمو قيمة الانتاج المحلي لقطاع الخدمات بما لا يزيد عن ٢٨% ، وهو معدل يزيد قليلا عن معدل النمو لقيمة الانتاج المحلي الكلي ، مما يؤدي الى زيادة بسيطة في اهميته النسبية .

اما قيمة الانتاج المحلي الكلي لجميع القطاعات الاقتصادية ، فقد بلغ (٢٧٣٦٣١٠) الف دينار في عام ١٩٨٣ ، ويتوقع ان تصل الى (٤٥٦٩٨١١) الف دينار في عام ١٩٩٠ ، أي بمعدل نمو مركب مقداره ٢٦% ، وهو معدل يعادل نمو الطلب النهائي لمجموع القطاعات (عدا القيمة المضافة للطلب النهائي) .

يمثل مجموع القطاعات (٢-١١) في الجدول رقم (٤-٢) مجمل القطاع الصناعي . وبنسبة على هذا ، فقد بلغت قيمة الانتاج المحلي للقطاع الصناعي (١٠٠٨٢٦٢) الف دينار في عام ١٩٨٣ ، شكلت ما نسبته ٣٦٨% من قيمة الانتاج المحلي الكلي لنفس العام . ويتوقع ان تصل قيمة الانتاج المحلي للقطاع الصناعي الى (١٨٥٢٤٩٠) الف دينار في عام ١٩٩٠ ، وتؤدي هذه الزيادة الى زيادة اهميته النسبية الى ٤٠% من قيمة الانتاج المحلي الكلي . ويقدر معدل نمو قيمة الانتاج المحلي للقطاع الصناعي بـ ٩٠% سنويا ، وهو معدل يفوق معدلات النمو المتوقعة للقطاعات الرئيسة (الزراعة والكهرباء والماء ، والانشاءات والخدمات) .

ويجدر التذكير ان الانتاج المحلي Domestic Output يضم المدخلات الوسيطة والقيمة المضافة . يبين جدول المدخلات-المخرجات لسنة ١٩٨٣ ان القيمة المضافة لقطاع الصناعة قد بلغت (٢٠٣٤٨٧٦) الف دينار ، تشكل ما نسبته ٨٦% من قيمة الانتاج المحلي الكلي لسنة ١٩٨٣ . بينما بلغت نسبة قيمة الانتاج المحلي للقطاع الصناعي ٣٦٨% من قيمة الانتاج المحلي الكلي في نفس السنة . مما يعني ان قيمة المدخلات الوسيطة في القطاع الصناعي تشكل ما نسبته ٢٨٢% من قيمة الانتاج المحلي الكلي . أي ان ارتفاع نسبة قيمة الانتاج

المحلي الصناعي مردها ارتفاع نسبة قيمة المدخلات الوسيطة للقطاع الصناعي من قيمة
الانتاج المحلي الكلي .

رابعا : توقعات العمالة :

فكما يمكن توقع زيادة الانتاج المحلي للقطاع الصناعي ، فان هذه الزيادة يجب ان يواكبها
زيادة في حجم العمالة الصناعية . ومع الزيادة في الاهمية النسبية للاول في قيمة الانتاج المحلي
الكلي ، فانه سيصاحبها ارتفاع في الاهمية النسبية للعمالة الصناعية بين القطاعات الاقتصادية
الآخري .

وحتى نرى ذلك بوضوح نورد الجدول رقم (٤ - ٣) الذي يبين العمالة في عام ١٩٨٥ .
والعمالة المتوقعة لعام ١٩٩٠ ، واهميتها النسبية ، ومعدلات النمو المتوقعة لكل نشاط

جدول رقم (٤ - ٣)

العمالة (حجمها ، واهميتها النسبية ومعدل نموها)
في عام ١٩٨٥ والمتوقعة لعام ١٩٩٠

(بالالف عامل)

النشاط الاقتصادي	سنة ١٩٨٥		سنة ١٩٩٠		معدل النمو المركب %
	العدد	%	العدد	%	
١ الزراعة	٨٥٢	١٤ر١	١٠١٩	١٤ر٥	٣ر٦
٢ التعدين	٧٨	١ر٣	٩٤	١ر٣	٣ر٨
٣ الصناعة التحويلية	٥٢٤	٨ر٧	٦٣٤	٩ر٠	٣ر٩
٤ الكهرباء والطاقة	٦٥	١ر١	٨٠	١ر١	٤ر٢
٥ الانشاءات	٩٥١	١٥ر٧	١٠٧٤	١٥ر٣	٢ر٥
٦ الخدمات	٣٥٨٢	٥٩ر٢	٤١٢٤	٥٨ر٧	٢ر٩
المجموع	٦٠٥٢	%١٠٠	٧٠٢٥	%١٠٠	٣ر٠

المصدر : حجم العمالة للعامين ١٩٨٥ و ١٩٩٠ اخذت من خطة التنمية الاقتصادية
والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ص ٩٧ .

- (١) من الأنشطة الاقتصادية • يبرز من الجدول رقم (٤-٣) الملاحظات التالية:
بلغت العمالة الاجمالية حسب تقديرات وزارة التخطيط ٦٠٥ر٢ الف عامل • ويتوقع ان تنمو بمعدل ٣% خلال فترة الخطة لتصل الى ٧٠٢ر٥ الف عامل •
- (٢) ارتفاع متوقع في الاهمية النسبية للعمالة في كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة التحويلية:
لقد بلغ حجم العمالة في قطاع الصناعة التحويلية في عام ١٩٨٥ حوالي ٥٢ر٤ الف عامل • وقد بلغت اهميته النسبية في العمالة في نفس العام ٨٧% من العمالة الاجمالية • ويتوقع ان يرتفع حجم العمالة في هذا القطاع الى ٦٣ر٤ الف عامل في عام ١٩٩٠ ، لتصل نسبته الى ٩٠% ومن المتوقع ان ينمو حجم العمالة في هذا القطاع بمعدل مركب مقداره ٣٩% سنويا •
اما حجم العمالة في قطاع الزراعة فقد بلغ في عام ١٩٨٥ (٨٥ر٢) الف عامل ، وبلغت نسبة العمالة فيه ١٤ر١% من حجم العمالة الاجمالية • ومن المتوقع ان ينمو حجم العمالة الزراعية بمعدل نمو مركب مقداره ٣٦% سنويا ، يكفي لزيادة حجم العمالة الزراعية الى ١٠١ر٩ الف عامل او ما نسبته ١٤ر٥% من العمالة الاجمالية في عام ١٩٩٠ •
- (٣) ثبات تقريبي متوقع للاهمية النسبية للعمالة في قطاع الصناعة الاستخراجية وقطاع الكهرباء والماء • ومن المتوقع ان تثبت اهميتها النسبية في العمالة الاجمالية - تقريبا - عند ١٣ر٣% و ١١ر١% على التوالي • بالرغم من ان معدل نمو العمالة المتوقع لكل منهما يزيد على معدل النمو المتوقع للعمالة الاجمالية • وتفسير ذلك هو صغر حجم العمالة في هذين القطاعين • فقد بلغ حجم العمالة في قطاع التعدين ٧ر٨ الف عامل في عام ١٩٨٥ ، ويتوقع ان يصل الى ٩ر٤ الف عامل في عام ١٩٩٠ ، أي بمعدل نمو مركب يقدر ب ٣٨% سنويا • بينما بلغت العمالة في قطاع الكهرباء والماء في عام ١٩٨٥ (٦ر٥) الف عامل ، ويتوقع ان تزداد الى (٨) الاف عامل في عام ١٩٩٠ ، أي بمعدل نمو مركب يقدر ب ٤٢% سنويا •
- (٤) انخفاض متوقع في الاهمية النسبية للعمالة في كل من قطاع الانشاءات وقطاع الخدمات:
من المتوقع ان يزداد حجم العمالة في قطاع الانشاءات من ٩٥ر١ الف عامل في

عام ١٩٨٥ الى ١٠٧٤ الف عامل في عام ١٩٩٠ ، بمعدل نمو مركب يقدر بـ ٢,٥% سنويا .
ومصاحب ذلك انخفاض في الاهمية النسبية في العمالة من ١٥,٧% في عام ١٩٨٥ الى
٣,١٥% في عام ١٩٩٠ .

اما قطاع الخدمات فقد احتل النصيب الاكبر من العمالة في عام ١٩٨٥ ، حيث بلغ حجمها
في ذلك العام ٣٥٨٢ الف عامل ، ومن المتوقع ان يبقى القطاع المهيمن ، كما يتوقع ان يصل
حجم العمالة فيه الى ٤١٢٤ الف عامل في عام ١٩٩٠ . اي بمعدل نمو مركب يقدر بـ ٢,٩% سنويا ،
الا ان هذا المعدل يؤدي الى انخفاض في الاهمية النسبية من ٥٩,٢% في عام ١٩٨٥ الى
٥٨,٧% في عام ١٩٩٠ .

لقد بلغ حجم العمالة في قطاع الصناعة ككل في عام ١٩٨٥ حوالي ٦٠٢ الف عامل
وبلغت نسبتها ١٠,٠% تقريبا ، في حين يتوقع ان تزداد العمالة الى ٧٢٨ الف عامل
في عام ١٩٩٠ ، اي بنسبة ١٠,٤% تقريبا . في حين انه من المتوقع ان ينمو حجم العمالة
بمعدل مركب مقداره ٣,٩% سنويا . وهذا يعني تغيرا هيكليا بسيطا في العمالة .

واذا قارنا معدلات النمو في قيمة الانتاج المحلي ومعدلات النمو في العمالة ، نجد
ان معدلات النمو في العمالة متدنية ، ونتيجة لذلك فان الارتفاع في قيمة الانتاج المحلي
لن يصاحبه ارتفاع كبير في العمالة . وبناء عليه فان معدل نمو الانتاج المحلي مرده
بالدرجة الاولى الى التكتيف الرأسمالي . اي ان التغيرات الهيكلية في القطاعات
الاقتصادية تكون على شكل تغيرات هيكلية في الانتاج اكثر من العمالة .

* * *
*

الخلاصة

النتائج والتوصيات

بناءً على ما تقدم يمكن الخروج بالنتائج والتوصيات التالية :

أولاً : النتائج :

أظهرت الدراسة النقاط الرئيسية التالية :

- ١- واصل قطاع الصناعة تقدمه بين القطاعات الاقتصادية الأخرى محققاً أعلى معدلات للنمو . ورافق ذلك تصاعد مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من ٨,٣% في عام ١٩٥٤ ، إلى ١٨% في عام ١٩٨٤ ، بحيث أصبح القطاع الثاني بعد قطاع الخدمات . كما حقق قطاع الصناعة التحويلية مساهمة لم تقل عن ٧٠% من القيمة المضافة لإجمالي القطاع الصناعي ، وذلك خلال الفترة التي تلت عام ١٩٧٢ .
- ٢- إن النشاطات الصناعية التي تشكل الأهمية النسبية العظمى في الرقم القياسي الكلي للإنتاج (لجميع الصناعات) هي : صناعات مواد البناء ، وصناعة الفوسفات ، وصناعة تصفية البترول ، وصناعات السجائر والثياب ، وصناعات المواد الغذائية والمشروبات والأعلاف والصناعات الكيماوية . حيث تشكل هذه الصناعات أهمية نسبية مقدارها ٨٠,٤% . وبالتالي فإن أي تغير (بالزيادة أو النقصان) في الأرقام القياسية لإنتاج هذه الصناعات سيكون له أثر مماثل على الرقم القياسي الكلي . بينما تقل حدة هذا الأثر للصناعات الأخرى ، والتي تشكل أهمية نسبية قليلة في الرقم القياسي الكلي .
- ٣- هيمنة بعض الأنشطة الصناعية على القطاع الصناعي : شكلت الأنشطة الصناعية : الصناعات الكيماوية والبترولية والصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية والصناعات غير المعدنية مجتمعة في المتوسط ، مساهمة

محمود

٧٢% من القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٤ حيث يمكن اعتبار هذه الأنشطة هي الأنشطة الرائدة في التنمية الصناعية إلا أنه لا يوجد تناسب بين مقدار قيمتها المضافة وحجم عمالتها الصناعية حيث تشكل هذه الأنشطة مجتمعة في المتوسط ٥٠.٨% من العمالة الصناعية خلال نفس الفترة أما الأنشطة ذات الأهمية الكبرى في العمالة الصناعية (الصناعات التحويلية والصناعات المعدنية والكهربائية وغير الكهربائية) والصناعات النسيجية والجلدية والصناعات الخشبية والورقية) فتشكل في المتوسط ٦٠.٦% من العمالة الصناعية خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٤ إلا أنها تشكل في المتوسط ٤٢.٤% فقط من القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال نفس الفترة.

٠٤/ تغيير سلم أولويات الإستثمار من خطة تنمية إلى أخرى أدى إلى اختلاف الاهتمام بالقطاع الصناعي. فقد احتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى من ناحية الإستثمار في الإخطتين الخمسيتين (١٩٧٦ - ١٩٨٠) و (١٩٨١ - ١٩٨٥) أما في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى فقد احتل في كل منها المرتبة الثالثة. ٠٥ ضعف القطاع الصناعي في امتصاص البطالة وذلك لانخفاض مساهمته في القوى العاملة والتي لم تزيد عن ١١.٩% من القوى العاملة لاعتماد القطاع الصناعي على التكتيف الرأسمالي بخلاف القطاعات الأخرى التي تعتمد أساساً على العامل البشري كأهم عنصر انتاجي.

٠٧/ ارتفاع عدد الصناعات الصغيرة في القطاع الصناعي حيث تزيد نسبة عدد الصناعات الصغيرة على ٧٥% من عدد الصناعات في القطاع الصناعي وبالرغم من ارتفاع عدد هذه الصناعات إلا أنها تستوعب عمالة تقل نسبتها عن ٢٠% من العمالة الصناعية.

٠٧ تركّز معظم المؤسسات الصناعية جغرافياً في محافظتي عمان وأربد حيث يشكلان أكبر تجمعين سكانيين.

٠٨ إنتاجيكا لدينار من الاجور في معظم الصناعات الصغيرة، أكبر من إنتاجيكا لدينار من الاجور

في الصناعات الكبيرة • وتعتمد إنتاجية الدينار من الاجور على حجم كل من انتاجية العامل وأجر العامل ، حيث يرتفع كل منهما في الصناعات الكبيرة • وتعتمد إنتاجية العامل على إنتاجية رأس المال وكما فتسـ للعامل الواحد ، واللـتان ترتفعان بشكل كبير في الصناعات الكبيرة •

٠٩ وجود ضعف عام في الروابط الامامية والخلفية بين الأنشطة الصناعية ، بالرغم من وجود أنشطة تتميز بوجود روابط امامية أو روابط خلفية قوية أو النوعين معا •
من الصناعات ذات الترابط الخلفي القوي ما يلي :

- الصناعات البترولية •
- الصناعات التمويينية •
- الصناعات الكيميائية •

ومن الصناعات ذات الترابط الامامي القوي ما يلي :

- الصناعات الاستخراجية •
- الصناعات البترولية •
- الصناعات غير المعدنية •
- الصناعات الكيميائية •
- الصناعات الخشبية الورقية •

١٠ تطور قوانين تشجيع الاستثمار الى ان وصلت الى الصورة الحالية ؛ وهي : تقسيم الملكية الى مناطق تنمية مختلفة حسب درجة تطورها الاقتصادي ، مع اختلاف الشروط الواجب توافرها في المشاريع لحصولها على الاعفاءات المنصوص عليها في القوانين • وتهدف هذه العملية الى تحسين الوضع الاقتصادي لبعض المناطق التي تعتبر من المناطق المتخلفة ، وبالتالي اعادة توزيع عوائد التنمية بشكل عام ، وتوزيع عوائد التنمية الصناعية بشكل خاص • وحتى تؤدي هذه القوانين اغراضها ، فقد تبانت الاعفاءات الممنوحة للمشاريع من منطقة تنمية الى اخرى • ومع ان هذه القوانين لم تميز القطاع الصناعي عن القطاعات الاقتصادية الاخرى من ناحية الاعفاءات ، إلا أن قطاع الصناعة كان له الحظ الأوفر في

عدد المشاريع ، وحجم الموجودات الثابتة ، وقطع الغيار المعفاة من الرسوم الجمركية . ومسع أن تلك القوانين تعامل المستثمر العربي والاجنبي معاملة ماثلة للمستثمر الاردني ، الا انها لم تؤد الغرض المطلوب - بشكل كافٍ - في تشجيع الاستثمار الاجنبي ، حيث تنخفض نسبة رؤوس الاموال الاجنبية الى رؤوس اموال القطاع الصناعي مقارنة بما هو مسموح به .

١١ . هناك عوامل تشجع قيام الصناعة ، وقد تبين منها ما يلي :

أ . انخفاض النسبة المئوية القسوى لضريبة الارباح في الاردن مقارنة بالدول النامية الاخرى ، فانخفاض هذه النسبة يعمل على تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الصناعي ، مما يؤدي الى توسيع القاعدة الضريبية .

ب . وضوح السياسة الاقتصادية للدولة تجاه القطاع الخاص المحلي والاجنبي من خلال بعض القوانين مثل قانون تشجيع الاستثمار .

ج . تمتع الاردن ببنية تحتية واسعة ، مما يساعد على توجيه الاستثمارات الخاصة الى اماكن معينة دون اخرى .

د . انخفاض مستوى الترويج (للاستثمار او الصادرات الصناعية الاردنية) على الصعيد الخارجي ، له اثر سلبي على القطاع الصناعي .

هـ . السماح بتعدد الصناعة في الحالات التي يصل فيها السوق الى حالة الاشباع .
أضرب الصناعة ، خصوصا خلال عقد السبعينات وبداية الثمانينات .

و . اعتماد الحكومة على نوعين من الحماية وهما الحماية الاغلاقية والحماية الجمركية . حيث تقوم الحكومة بفرض احدي السياستين ، عند تعرض الصناعة الى سياسات اغراقية بسلع مستوردة مشابهة ذات اسعار منخفضة ، ولا تستطيع معها تلك الصناعة المنافسة . وتمنح الصناعة احدي الحمايتين حسب اسس ذكرت سابقاً .

١٢ . المساهمة في المشروعات الصناعية من قبل الحكومة بطرق مباشرة وغير مباشرة عن طريق مؤسسات الدولة المختلفة :

أ . تساهم الدولة في الشركات الصناعية الكبيرة . وتولي اهمية كبيرة للصناعات التي

تعتمد على الثروات الطبيعية ، والتي تعتمد على القطاع الزراعي . ان مساهمة الحكومة تأكيد على تقديم العمون لتلك الصناعات في حالة تعثرها ، وهي بهذا تقدم اموالا لا يستطيع القطاع الخاص ان يقدمها دون تلك المساهمة . مما يقلل من المخاطر التي قد يواجهها القطاع الخاص .

ب . مساهمة المؤسسات الحكومية المختلفة يساعد على تطوير القطاع الصناعي وزيادة حجمه ، بالإضافة الى ان تلك المؤسسات تحصل على دخول لاستثماراتها . واهم هذه المؤسسات بنك الإنماء الصناعي ، الذي يتعدى دوره في المساهمة في رءوس الاموال الى الاقراض بمعدلات فائدة تنخفض عما تمنحه البنوك الاخرى ، واجراء الدراسات المختلفة ، هادفاً بذلك الى تطوير القطاع الصناعي بشكل رئيسي .

١٣ . تهدف الحكومة من انشاء المدن الصناعية في مختلف المحافظات الى تنظيم القطاع الصناعي ، وابعاد خطر التلوث عن المدن الرئيسية ، وتجميع المؤسسات الصناعية في مناطق تحتوي على الخدمات الرئيسية ، وتعمل لتلك الغاية وسائل مختلفة لتشجيع اقامة صناعات في هذه الامكنة . كما تهدف من اقامة المناطق الحرة الى انشاء صناعات حديثة من اجل التصدير ، وتعمل مدخلات اولية ووسيطه محلية .

١٤ . توقع زيادة الطلب النهائي المحلي على منتجات القطاع الصناعي ، وكذلك زيادة الاهمية النسبية للطلب النهائي على منتجات القطاع الصناعي ، ويرافق ذلك انخفاض الاهمية النسبية في الطلب النهائي لقطاعات اخرى ، مثل : قطاع الماء والكهرباء وقطاع الانشاءات ، واستقرار قطاع الخدمات ، وارتفاع في الاهمية النسبية للطلب النهائي المحلي على المنتجات الزراعية .

Total Domestic output

١٥ . توقع زيادة الانتاج المحلي الكلي

(المدخلات الوسيطة + القيمة المضافة) للمختلف القطاعات الاقتصادية في عام ١٩٩٠ بمعدلات نمو مختلفة ، ولهذا فان الاهمية النسبية في الانتاج المحلي الكلي لكثير من تلك القطاعات

لن تتغير بنفس الاتجاه .

يتوقع ان تزيد مساهمة القطاع الصناعي في الانتاج المحلي الكلي من ٣٦,٨% في عام ١٩٨٣ الى ٤٠,٥% من قيمة الانتاج المحلي الكلي في عام ١٩٩٠ . وياتي هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع نسبة المدخلات الوسيطة للقطاع الصناعي . اما الصناعات التي تعتبر من المصادر المهمة في الانتاج المحلي للقطاع الصناعي فهي :

الصناعات التحويلية ، والصناعات البترولية ، والصناعات المعدنية والكهربائية وغير الكهربائية ، والصناعات الاستخراجية ، والصناعات الكيماوية .

١٦ . ان تزايد الانتاج المحلي للقطاع الصناعي سوف يرافقه زيادة في العمالة الصناعية ، كما يتوقع ان تنمو العمالة الصناعية بمعدل مركب مقداره ٣,٩% سنويا ، حيث يؤدي هذا المعدل الى زيادة نسبة العمالة الصناعية من ١٠% في عام ١٩٨٥ الى ١٠,٤% من القوى العاملة في عام ١٩٩٠ . مما يعني ان التغييرات الهيكلية في الانتاج تكون اسرع من العمالة وذلك لان الانتاج يعتمد بشكل كبير على التكثيف الرأسمالي ، ويرافق هذا عادة زيادة بطيئة في العمالة .

ثانياً : التوصيات

بناءً على هذه النتائج يوصي الباحث بما يلي :

- ١ . زيادة وتنشيط العمل العربي المشترك ، عن طريق زيادة عدد المشاريع العربية المشتركة في الاردن ، وتنشيط حركة الاتفاقيات الثنائية العربية . لان ذلك يعتبر من اهم الوسائل التي تزيد من حجم السوق للمنتجات الصناعية . بل ان الاساس الذي تقوم عليه المشاريع العربية المشتركة هو اشباع حاجة اسواق الدول المشاركة في تلك المشاريع .
- ٢ . توجيه وتشجيع الاستثمار بمختلف الوسائل الى الانشطة الرائدة في القطاع الصناعي .

وقد اظهرتها مختلف المؤشرات المستخدمة في هذه الدراسة ، خصوصا مؤشرات الترابط القطاعي ، والتي اظهرت القطاعات التالية مرتبة حسب قوة المؤشرات الخلفية اولا ، ثم حسب المؤشرات الامامية القوية ، وحسب هذا الترتيب يجب ان توجه الاستثمارات نحو هذه القطاعات الى المدى الذي يسمح به السوق . وهذه القطاعات هي :

الصناعات البترولية ، والصناعات الكيماوية ، والصناعات التحويلية ، والصناعات الاستخراجية ، والصناعات غير المعدنية ، والصناعات الخشبية والورقية .

٢٣

تشجيع وبناء الصناعات الوسيطة التي تغطي حاجة الصناعات المحلية ، او تكوين صناعات في المراحل الامامية التي تزيد من استخدام الموارد المحلية الاولية والوسيطة ، مما يكون له اثر في تقليل الاستيراد من تلك المنتجات وزيادة التصدير .

٤ . ضرورة التأكد من سلامة دراسات الجدوى لانها تعتبر اساس كل مشروع وفشل ذلك المشروع في الغالب يرد الى ضعف دراسات الجدوى . ويجب ان تحوي تلك الدراسات على اختبارات حساسية للمشروع للتغيرات التي قد تطرأ على الاسعار والتكاليف او حجم السوق .

٥ . تمييز القطاع الصناعي عن القطاعات الاخرى من ناحية الاعفاءات في قوانين تشجيع الاستثمار ، وذلك لتوجيه اكبر قدر ممكن من استثمارات القطاع الخاص الى هذا القطاع ، ولكي يكون القطاع الصناعي هو المحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٦ . ضرورة اعفاء المواد الخام المستوردة لصالح القطاع الصناعي ، حسب نوع الصناعة (راسمالية واستهلاكية) ، وحسب حجم المواد الخام المستوردة في تلك الصناعة . بحيث تكون منتجات تلك الصناعة في الغالب انتاجا محليا وليس عملية تركيب لتلك المستوردات . مع ضرورة التركيز على المواد الاولية والوسيطة المتوافرة محليا .

٧ . ضرورة تشجيع الصادرات الصناعية عن طريق زيادة الاعفاءات الممنوحة للأرباح الناشئة عن التصدير .

٨. مراعاة وضع السوق في حالة منح تراخيص جديدة،
و تقييد اصحاب المشاريع البنائية بحجم المشروع المرخص له ، وتقييدهم بالمواصفات
والمعايير الاردنية .

٩. زيادة حركة الترويج للاستثمار على الصعيد المحلي والعربي والاجنبي ، بحيث تكون عملية
مستمرة وليست متقطعة ، وأن تشمل هذه العملية توزيع كتيبات جذابة عن الاردن ، وعن
مناخ الاستثمار في الاردن ، وعن الصناعة الاردنية ، مع الاستمرار في عرض افكار ودراسات
أولية لمشروعات جديدة .

١٠. اعفاء نسبة من الارباح من ضريبة الدخل ، حسب مقدار المبالغ التي قد يخصصها
اصحاب الصناعة لترويج المنتجات الصناعية الاردنية خارج المملكة ، وذلك لتشجيع الترويج
للمصادرات وزيادة حجمها .

١١. عدم الاستمرارية في حماية الصناعة الاردنية حماية اغلاقية لان ذلك قد يؤدي الى
انخفاض جودة تلك المنتجات واستغلال المستهلك ، والذي يتمثل عادة في ارتفاع اسعار
تلك المنتجات . وأن لا تلجأ الحكومة الى الحماية الاغلاقية الا في الحالات التي يخشى
محصها تدهور تلك الصناعة نهائيا وغير ذلك فالحماية الجمركية أجدى وتؤدي عادة
اغراض ، منها : زيادة إيرادات الحكومة ، وحماية الصناعة ، وتشجيع المنافسة بين المنتج
المحلي والمنتج المستورد .

١٢. نظرا للصعوبات التي واجهها الباحث في التعامل مع جداول المدخلات - المخرجات
خصوصا عند التعامل مع المستوردات ، فإنه لا بد من التأكيد على ضرورة الاهتمام
بجداول المدخلات - المخرجات ، والسمل على اعداد مثل هذه الجداول بشكل
دوري كل فترة زمنية معينة . واعداد جداول تابعة تحتوي على مصفوفة المدخلات
الوسيلة المستوردة ، لما لهذه المصفوفة من أهمية بالغة في اعطاء صورة واضحة ودقيقة
للتحليلات الاقتصادية البنوية على اساس جداول المدخلات - المخرجات .

قائمة جداول الملحق

- ١٦٠ ٠١ القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة ١٩٥٩ - ١٩٧٢ .
- ١٦١ ٠٢ الاستثمارات المخططة في برنامج السنوات السبع ١٩٦٤-١٩٧٠
- ٠٣ الاستثمارات المخططة لخطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥ .
- ١٦٢ حسب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .
- ٠٤ الاستثمارات المخططة في الخطة الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠ .
- ١٦٣ حسب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .
- ٠٥ الاستثمارات المخططة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
١٩٨١-١٩٨٥ .
- ١٦٤
- ٠٦ الاستثمارات المخططة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
١٩٨٦ - ١٩٩٠
- ١٦٥
- ٠٧ عدد المؤسسات الصغيرة والكبيرة في القطاع الصناعي فسي
عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤ .
- ١٦٦
- ٠٨ مجمل الاجور والمزايا حسب حجم الصناعة وحسب النشاطات
الصناعية لعامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤ .
- ١٦٧
- ٠٩ الموجودات الثابتة الصافية حسب حجم الصناعة وحسب حجم
النشاطات الصناعية لعامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤ .
- ١٦٨
- ١٠ عدد العاملين حسب حجم الصناعة وحسب النشاطات الصناعية
عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤ .
- ١٦٩
- ٠١١ القيمة المضافة الصافية حسب حجم الصناعة وحسب النشاطات
الصناعية لعامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤ .
- ١٧٠
- ٠١٢ معدل الاجر لكل عامل حسب حجم الصناعة وحسب النشاطات
الصناعية لعامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤ .
- ١٧١
- ٠١٣ بيانات احصائية عن الناتج القومي ، والاهتلاك ، وصافي الناتج
القومي ، والاستهلاك الخاص والانفاق الاستثماري ، ومستوى
الاسعار ونسبة الانفاق الاستثماري الى صافي الناتج القومي .
- ١٧٢

١٧٤	جدول المدخلات - المخرجات لسنة ١٩٨٣ .	٠١٤
١٧٥	مصفوفة معاملات الانتاج	٠١٥
١٧٦	معكوس مصفوفة معاملات الانتاج .	٠١٦
١٧٧	مصفوفة المعاملات الفنية .	٠١٧
١٧٨	معكوس مصفوفة المعاملات الفنية .	٠١٨
١٧٩	مكونات الطلب النهائي لسنة ١٩٨٣ .	٠١٩
١٨٠	نسب توزيع مكونات الطلب النهائي حسب النشاط الاقتصادي	٠٢٠
١٨١	مصفوفة المعاملات الفنية .	٠٢١
١٨٢	معكوس مصفوفة المعاملات الفنية .	٠٢٢

جدول رقم (١)

القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية

في الناتج المحلي الاجمالي ، خلال الفترة

١٩٥٩ - ١٩٧٢

(بالمليون دينار، وسعر الكلفة)

الناتج المحلي الاجمالي	قطاع الخدمات والإنشاءات	قطاع الصناعة	قطاع الزراعة	السنة
٨٥,١٧	٦٣,٨٦	٦,٢٣	١٥,٠٨	١٩٥٩
٨٩,٤٤	٦٧,٩٣	٦,٨٩	١٤,٦٢	١٩٦٠
١١٠,٨٧	٧٦,٧٤	٨,٨٣	٢٥,٣٠	١٩٦١
١٠٨,٦٢	٧٩,٦٦	٨,٠٦	٢٠,٩٠	١٩٦٢
١١٧,٦٧	٨٤,٩٧	١٠,٦٢	٢٢,٠٨	١٩٦٣
١٣٥,٥	٨٩,١	١٢,٣	٣٤,١	١٩٦٤
١٥١,٠	١٠٠,٧	١٦,٢	٣٤,١	١٩٦٥
١٤٩,٦	١٠٤,٧	١٧,٣	٢٧,٦	١٩٦٦
١١٥,٦	٧٨,٤	١٣,٨	٢٣,٤	١٩٦٧
١٣٨,٢	١٠٥,٨	١٦,٢	١٦,٢	١٩٦٨
١٦٢,٥	١٢١,٢	١٨,٨	٢٢,٥	١٩٦٩
١٥٤,٧	١٢٣,٢	١٥,٩	١٥,٦	١٩٧٠
١٦٦,٠	١٢٥,٧	١٦,٤	٢٣,٩	١٩٧١
١٨٢,٨	١٣٧,٧	١٨,٥	٢٦,٦	١٩٧٢

المصدر : (١) دائرة الاحصاءات العامة ، حسابات الدخل القومي (١٩٥٩ - ١٩٦٧) ، ص ١٣ ، جدول رقم (٢) .

(٢) البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٣) ، عدد خاص ، جدول رقم (٤٤) .

جدول رقم (٢)
الاستثمارات المخططة في
برنامج السنوات السبع
١٩٦٤ - ١٩٧٠

الاهمية النسبية %	الاستثمارات بالالف دينار	القطاع
٢٥,٦٩	٧٠,٦١٠	الزراعة والموارد المائية
١٣,٩٧	٣٨,٣٨٤	الصناعة والتعدين
٣,١٠	٨,٥٣٣	الكهرباء
٤,٤٤	١٢,٢٠٠	السياحة والآثار
١٩,٤١	٥٣,٣٣٧	النقل والمواصلات والاعلام
٢,٥٧	٧,٠٧٠	التجارة والخدمات
١,٥٧	٤,٣٢٨	التربية والتعليم
٢,٢٧	٦,٢٣١	الصحة والخدمات الاجتماعية
١٣,٤٦	٣٧,٠٠٨	الاسكان والابنية الحكومية
٢,٨٠	٧,٧٠٠	الادارة العامة
٥,٣٨	١٤,٨٠٠	البلديات
٥,٣٣	١٤,٦٥٠	استثمارات غير محددة
١٠٠%	٢٧٤,٨٥١	المجموع

المصدر : المجلس القومي للتخطيط، برنامج السنوات السبع ١٩٦٤ - ١٩٧٠، تم اعداد هذا الجدول من الجداول رقم (٤) صفحة ٤٤، ورقم (٥) صفحة (٤٥) ورقم (١) صفحة ٤٠٥. حسب هذا الجدول بالاسترشاد بالجدول رقم (٣) صفحة ٢٢٧ من كتاب (النمو الصناعي في اقتصاد مُعان : حالة الاردن ، تأليف فرانسوا ريفيه ، ترجمة جورج ابي صالح ، مركز الدراسات عن الشرق الاوسط، بيروت - ١٩٨٢).

جدول رقم (٣)

الاستثمارات المخططة لخطة التنمية الثلاثية
١٩٧٣-١٩٧٥، حسب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية

الاهمية النسبية %	الاستثمارات بالالف دينار	القطاع
٧ر٣	١٣٠٢٠	الزراعة
٨ر٢	١٤٦٣٦	الري
١٤ر٦	٢٦١٢٠	الصناعة والتعدين
٤ر٠	٧١٧٠	السياحة والآثار
٥ر٥	٩٧٨١	الكهرباء
٢٠ر٠	٣٥٨١٢	النقل
٣ر٧	٦٧١٢	المواصلات
٠ر٤	٧٧٥	التجارة
٦ر١	١٠٩١٤	التربية والتعليم ورعاية الشباب
٠ر٨	١٤٨٠	الصحة
٠ر٨	١٤٥٥	الشؤون الاجتماعية والعمل
١٩ر٥	٣٤٨٩٠	الاسكان والابنية الحكومية
٨ر٢	١٤٧٥٨	الشؤون البلدية والقروية
٠ر٧	١٢١٤	الاقواف
٠ر٢	٢٦٣	الاحصاءات
% ١٠٠ر٠	١٧٩٠٠٠	المجموع

المصدر : خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥، ص ٤٠، جدول رقم (٥).

جدول رقم (٤)
الاستثمارات المخططة في الخططة
الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠، حسب
القطاعات الاقتصادية والاجتماعية

الاهمية النسبية %	الاستثمارات بالالف دينار	القطاع
٥٢٣	٤٠٠١١	٠١ الزراعة
١٢٧٣	٩٧٣٦٦	٠٢ المياه
٢٩٩٥	٢٢٩١٢٠	٠٣ التعدين والصناعة
٣١٩	٢٤٤١٢	٠٤ السياحة والآثار
٥٦٠	٤٢٨٣٥	٠٥ الكهرباء
٠٤٩	٣٧٨٠	٠٦ التجارة
١٥٦٧	١١٩٨٩٩	٠٧ النقل
٢٦٣	٢٠٠٨٩	٠٨ المواصلات
٠٣٨	٢٩٤١	٠٩ الثقافة والاعلام
٤٥٢	٣٤٥٩٢	١٠ التعليم ورعاية الشباب
١١٨	٩٠٤٢	١١ الصحة
٠١٣	١٠٠٠	١٢ العمل الاجتماعي
٠٥٠	٣٨٠٠	١٣ العمل والتدريب المهني
١١٢٥	٨٦٠٣٨	١٤ الاسكان والابنية الحكومية
٥٠٧	٣٨٧٦٥	١٥ الشؤون البلدية والقروية
٠٧١	٥٤٥٠	١٦ الاوقاف
٠١٣	٩٨١	١٧ الاحصاءات
٠٦٤	٤٨٧٩	١٨ الجمعية العلمية الملكية
١٠٠,٠٠%	٧٦٥٠٠٠	المجموع

المصدر : خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠، ص ٥٣، الجدول الملحق رقم (١١) .

جدول رقم (٥)
الاستثمارات المخططة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
١٩٨٥ - ١٩٨١

الاهمية النسبية %	الاستثمارات (بالطنين دينار)	القطاع
٧١١	٢٣٤٥	٠١ الزراعة والتعاون
١٥٨١	٥٢١٧	٠٢ المياه والري
٢٢٩٩	٧٥٨٨	٠٣ التعدين والصناعة
٤٩٥	١٦٣٤	٠٤ الطاقة والكهرباء
١٩٩	٦٥٧	٠٥ السياحة والآثار
١١٢	٣٧٠	٠٦ التجارة والتموين
١٦٥٣	٥٤٥٥	٠٧ النقل
٣٢٤	١٠٦٨	٠٨ المواصلات
٠٣٠	٩٨	٠٩ الثقافة والشباب
٠٢٤	٧٩	١٠ الاعلام
٦٨٦	٢٢٦٣	١١ التربية والتعليم
٣٠٥	١٠٠٧	١٢ الصحة
٠٤٦	١٥٢	١٣ التنمية الاجتماعية
٠٢٨	٩٢	١٤ القوى العاملة
٩٣٤	٣٠٨١	١٥ الاسكان والابنية الحكومية
٥٣٢	١٧٥٦	١٦ الشؤون البلدية والقروية والبيئة
٠١٩	٦٤	١٧ الاوقاف
٠٢٢	٧٤	١٨ العلوم والتكنولوجيا والاحصاءات
%١٠٠	٣٣٠٠٠	المجموع

المصدر : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، ص ٣٩ ، جدول رقم (٣/٢) .

جدول رقم (٦)
الاستثمارات المخططة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
١٩٨٦ - ١٩٩٠

الاهمية النسبية %	الاستثمارات (بالمليون دينار)	القطاع
٠.٠٢	٠.٦	٠١ الادارة والتشريعات
٠.٣٩	١٢.٣	٠٢ العلوم والتكنولوجيا
٠.٠٥	١.٥	٠٣ البيئة
٠.١٣	٤.١	٠٤ العمل والقوى العاملة
٠.٨١	٢٥.١	٠٥ التنمية الاجتماعية
٠.١٣	٣.٩	٠٦ المرأة
٠.٨٤	٢٦.٣	٠٧ الشباب
٢.٠٠	٦٢.٤	٠٨ الصحة
٤.١٠	١٥٢.٧	٠٩ التربية والتعليم
٣.٠٠	٩٣.٤	١٠ التعليم العالي
٠.٥٥	١.٧	١١ الاوقاف
٠.٩٧	٣.٠٣	١٢ الثقافة والاعلام
١٧.٩١	٥٥٨.٠	١٣ الاسكان والابنية الحكومية
٢.٠٥	٦٣.٨	١٤ السياحة والآثار
١.٠٤	٣٢.٤	١٥ التجارة والتموين
٤.٩٥	١٥٤.١	١٦ الشؤون البلدية والقروية
٣.١٩	٩٩.٣	١٧ الانشاءات
١٤.٤٣	٤٤٩.٦	١٨ النقل
٣.١٢	٩٧.٣	١٩ المواصلات
٨.٤٧	٢٦٣.٩	٢٠ الطاقة والموارد
٩.٠٠	٢٨٠.٤	٢١ المياه والري
٩.٤٣	٢٩٣.٨	٢٢ الزراعة
١٢.٦٢	٣٩٣.٢	٢٣ الصناعة
١٠٠.٠٠ %	٣١١٥.٥	المجموع

المصدر : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، ص ١٠٠ ، جدول رقم (١٠) .

جدول رقم (٧)
عدد المؤسسات الصغيرة والكبيرة في القطاع الصناعي في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٤

النشاط الصناعي	عام ١٩٨٤		عام ١٩٧٩		المجموع
	الصناعات الصغيرة	الصناعات الكبيرة	الصناعات الكبيرة	الصناعات الصغيرة	
المقالع والتعدين	١٢٣	٢٨	١٢٢	١٠٧	١٥
المواد الغذائية	٣١٤	٤١٢	٤٦٤	١٦٥	٢٩٩
المشروبات	١٦	-	١٢	١٢	-
التبغ والسجائر	٤	-	٣	٣	-
الغزل والنسيج	٤٥	٧٢	٦٥	٣٨	٢٧
الطبوسات الجاهزة	١١٧	٦١١	٢٨١	٧٨	٢٠٣
الدباغة والجلود	٦	٢٥	١١	٦	٥
الأحذية	٢٦	٧٥	٤٩	١٥	٣٤
منتجات الأخشاب والأثاث	١٢٣	٩٦٧	٥٩٥	٨٥	٥١٠
الورق ومنتجاته	١٥	١	١٣	١٣	-
الطباعة والنشر	٥٧	٤٣	٦١	٣٧	٢٤
الصناعات الكيماوية	٥٦	٥	٢٧	٢٧	-
البتروول	١	-	١	١	-
منتجات المطاط	-	٤	٧	٣	٤
منتجات البلاستيك	٥٠	٤	٣٧	٢٩	٨
المنتجات غير المعدنية	٢٤٨	٦٠٠	٤٣٨	١٦٠	٢٧٨
المنتجات المعدنية	٢٣	٧	٨	٨	-
الاساسية	٢١٥	١٠٤٥	٦٨٠	١٣٨	٥٤٢
المنتجات غير الكهربائية	٨	٤	٤	٣	١
المنتجات الكهربائية	٤	-	١٠	٣	٧
معدات النقل	-	٧	١١	-	١١
صناعات متفرقة	٢١٢	٢٩٣٧	٢٢٤١	١٥٢	٢٠٨٩
خدمات صناعية					
المجموع	١٦٨٣	٦٨٤٧	٥١٤٠	١٠٨٣	٤٠٥٧

المصدر : (١) دائرة الإحصاءات العامة، التعداد الصناعي ١٩٧٩، جدول رقم (٢) ص ٤٦.
(٢) دائرة الإحصاءات العامة، التعداد الصناعي ١٩٨٤، جدول رقم (٦) ص ٤٢، و جدول رقم (١) ص ٨٠، و جدول رقم (٢) ص ٨٢.

جدول رقم (٨)
 جمل الاجور والمزايا حسب حجم الصناعة وحسب النشاطات
 الصناعية لعامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤ (بالالف دينار)

النشاط الصناعي	سنة ١٩٧٩		سنة ١٩٨٤	
	الصناعات الصغيرة	الصناعات الكبيرة	الصناعات الصغيرة	الصناعات الكبيرة
المعالج والتعديين	٢٣	٧٠٣٤	٧٥	١٧٦١٠
المنتجات التحوينية	٢٦٥	٤٠٤٣	٥٧٥	٣٠٣١
المنتجات النسيجية والجلدية	١٦٢	٢١٠٧	٤٧٣	٤٣٨٧
المنتجات الخشبية الورقية	٣٦٦	١٩٥١	١٠٦٢	١٠١٧
المنتجات الكيماوية والبترولية	٧	٦٧٧٩	١٣	٢٠٥٨٧
المنتجات غير المعدنية	٤٦٠	٤٤٩١	١١٢٨	٨١٥٣
المنتجات المعدنية والكهربائية وغير الكهربائية	٤١٧	٢٧٦١	١٣٦٦	٦٥٢٦
الخدمات الصناعية واخرى	٤٤٧	٥٩٥	٢٢٣١	١٣١١
المجموع	٢٦٥٧	٢٩٧٩٣	٦٩٣١	٧٥٩١٨

المصدر : (١) دائرة الاحصاءات العامة والتعداد الصناعي ١٩٧٩، جدول رقم (١٥) و (٣٥) و جدول رقم (١٥) و (٦٠) و جدول رقم (١٥) و (٨٠) .
 (٢) دائرة الاحصاءات العامة والتعداد الصناعي ١٩٨٤، جدول رقم (١٥) و (٣٠) و جدول رقم (١٥) و (٥٢) و جدول رقم (١٥) و (٧٢) .

جدول رقم (٩)
الموجودات الثابتة المافية حسب حجم الصناعة وحسب النشاطات الصناعية لعام (١٩٨٤) و (١٩٧٩) (بالالف دينار) (*)

الجموع	سنة ١٩٨٤		سنة ١٩٧٩		النشاط الصناعي
	الصناعات الكبيرة	الصناعات الصغيرة	الصناعات الكبيرة	الصناعات الصغيرة	
١٧٥٣٢٧	١٧٥١٠٦	٢٢١	٢٦٤١٦	٥٨	المقالع والتعدين
٥٩٩٦٦	٥٩١١٥	٨٥١	٢٠٨١٦	٦٢٧	المنتجات التحويلية
١٥٠٩٠	١٤٧٠٧	٣٨٣	٦٩٦٥	٢٥١	المنتجات النسيجية والجلدية
٤٣٥٩٤	٤١٨٢٦	١٧٦٨	٧٦٦٥	١٢١٤	المنتجات الخشبية والورقية
٢٨٤٨١٨	٢٨٤٧٣٥	٨٣	٥٣١٢٢	١١٩	المنتجات الكيماوية والبترولية
٢٢٥٠٢٣	٢٢٣٨٣٨	١١٨٥	٥٤٥٩٠	٦٧٥	المنتجات غير المعدنية
٤٤٣٩٥	٤٢٥١٠	١٨٨٥	١٤٨٩٧	١٠٧٨	المنتجات المعدنية والكهربائية وغير الكهربائية
٥٣٠٠	٢٦٠٨	٢٦٩٢	١٧٥٧	٢٤٩٩	الخدمات الصناعية واخرى
٨٥٣٥١٣	٨٤٤٤٤٥	٩٠٦٨	١٨٦٢٢٨	٦٥٢١	المجموع

المصدر: (١) دائرة الاحصاءات العامة والتعداد الصناعي ١٩٧٩ وجدول رقم (١٣)؛ ص (٣٢-٣٣) وجدول رقم (١٣)؛ ص (٥٨) ،
 وجدول رقم (١٣)؛ ص (٧٧-٧٨) .
 (٢) دائرة الاحصاءات العامة ، التعداد الصناعي ١٩٨٤ والجدولين (١١ و١٢)؛ ص (٢٦-٢٧) والجدولين (١١ و١٢)؛ ص (٤٨-٤٩) ، والجدولين (١١ و١٢)؛ ص (٦٨-٦٩) .
 (*) تم حساب هذه الارقام بطرح الاهتلاك من مجمل الموجودات الثابتة .

جدول رقم (١٠)
عدد العاملين حسب حجم الصناعة وحسب النشاطات الصناعية لعامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤

الجموع	سنة ١٩٨٤			سنة ١٩٧٩			النشاط الصناعي
	الجموع	الصناعات الصغيرة	الجموع	الصناعات الصغيرة	الجموع	الصناعات الصغيرة	
٥٥٣٤	٥٤٣٨	٩٦	٤٣٧٨	٤٣٢٨	٥٠	٥٠	المقالع والتعديس
٧١٤١	٦٠٩٤	١٠٤٧	٤٥٤٤	٣٨٣٩	٧٠٥	٧٠٥	المنتجات التحويلية
٤٨٠٩	٣٤٢٩	١٣٨٠	٣١٣٠	٢٦٠٨	٥٥٢	٥٥٢	المنتجات النسيجية والجلدية
٧٠٩٦	٤٩٠٩	٢١٨٧	٣٣٨١	٢٢٥٩	١١٢٢	١١٢٢	المنتجات الخشبية والورقية
٧٤٩٣	٧٤٦٠	٣٣	٤٢٣٩	٤٢١٤	٢٥	٢٥	المنتجات الكيماوية والبترولية
٦٣٦٩	٤٧٥٤	١٦١٥	٤٥٦٦	٣٧٦٧	٧١٩	٧١٩	المنتجات غير المعدنية
٧٠٠٤	٤٥٥٢	٢٤٥٢	٤٣٢٠	٢٩٤٦	١٣٧٤	١٣٧٤	المنتجات المعدنية والكهربائية وغير الكهربائية
٧٦٤٨	١٤٨٠	٦١٦٨	٥٣٣٧	١١١٣	٤٢٢٤	٤٢٢٤	الخدمات الصناعية واخرى
٥٣٠٩٤	٣٨١١٦	١٤٩٧٨	٣٣٩٢٥	٢٥٠٧٤	٨٨٥١	٨٨٥١	الجموع

المصدر : (١) دائرة الاحصاءات العامة والتعداد الصناعي ١٩٧٩، وجدول رقم (٤) ب ص (٢٢) ، وجدول رقم (٤) ب ص (٤٨) ، وجدول رقم (٤) ب ص (٢٧) ،
(٢) دائرة الاحصاءات العامة ، التعداد الصناعي ١٩٨٤ ، وجدول رقم (٤) ب ص (١٦) ، وجدول رقم (٤) ب ص (٤٠) ، وجدول رقم (٤) ب ص (٥٨)

جدول رقم (١١)
القيمة المضافة الصناعية حسب حجم النشاطات الصناعية لعام ١٩٨٤
(بالالف دينار) (١٩٨٤ و ١٩٧٩)

النشاط الصناعي	سنة ١٩٧٩		سنة ١٩٨٤	
	الصناعات الصغيرة	الصناعات الكبيرة	الصناعات الصغيرة	الصناعات الكبيرة
المعالج والتعديين	١٦٣	١٥٦٦١	٣٧١	٨٧٠١٣
المنتجات التحويلية	٥١٤	٢٢٣٥١	٣٣٥١	٧٦٥٢٥
المنتجات النسيجية والجلدية	٨٣٧	٤٥٣٥	١٦٨١	٨٦٣٦
المنتجات الخشبية والورقية	٢٢٣٠	٥٣٦٥	٢٧٦١	٥٠٣٧
المنتجات الكيماوية والبترولية	٥٨	١٧٣٨١	١٧	٨٧٠٣٦
المنتجات غير المعدنية	١٥٠٤	١١٧٢٩	٢٣٩٧	٣٤٦٩٠
المنتجات المعدنية والكهربائية وغير الكهر بائية	٢٣٥٦	١٠٠٤٤	٣٩٦١	٣٦١٠١
الخدمات الصناعية واخرى	٢٧٩٤	٢٠٩٥	٧٤٣٨	٢١٤١
المجموع	١٠٤٥٦	٩٠٤٥٧	٢٠٣٢٨	١١٢٧٣٧

المصدر : (١) دائرة الاحصاءات العامة، التعداد الصناعي ١٩٧٩ و جدول رقم (١٥) بص (٣٥) و جدول رقم (١٥) بص (٦٠) و جدول رقم (١٥) بص (٨٠) .

(٢) دائرة الاحصاءات العامة، التعداد الصناعي ١٩٨٤ و جدول رقم (١٥) بص (٣٠) و جدول رقم (١٥) بص (٥٢) ، و جدول رقم (١٥) بص (٧٢) .

(٣) تم حساب هذه الارقام بطرح الاهتلاك من القيمة المضافة الاجمالية .

جدول رقم (١٢)
معدل الاجر لكل عامل حسب حجم الصناعة وحسب النشأطات
الصناعية لعامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤ (بالدينار)

الجموع	سنة ١٩٨٤			سنة ١٩٧٩			النشأطات الصناعي
	الصناعات الكبيرة	الصناعات الصغيرة	الجموع	الصناعات الكبيرة	الصناعات الصغيرة	الجموع	
٣٢٧٩	٣٣٠٩	١٠٥٦	١٦٦٤	١٦٧٠	٩١٧	٩١٧	المقالم والتعميد
١٥٩٥	١٦٥٣	١٠٢١	١٠٩٢	١١٢٩	٧٢٨	٧٢٨	المنتجات التصفونية
١٣١٠	١٣٧٧	٩١٠	٨٤٨	٨٧٢	٦٢٥	٦٢٥	المنتجات النسيجية والجلدية
١٦٠٦	١٧٣٦	١٠٣٣	٨٩٨	٩٤٠	٧٢٢	٧٢٢	المنتجات الخشبية والورقية
٢٧٨٣	٢٧٨٧	٨٢٧	١٦٢٥	١٦٢٩	٥٠٠	٥٠٠	المنتجات الكيماوية والبترولية
١٢٧٩	١٨٢١	١٠٧٣	١١٢٢	١٢٤٩	٨٢٦	٨٢٦	المنتجات غير المعدنية
١٤٣٩	١٥٤٩	١٠٦٢	٩٢٢	١٠٠٥	٥٩٤	٥٩٤	المنتجات المعدنية والكهربائية وغير الكهربائية
٨٠٢	٩٧٥	٧٣٥	٥٥٢	٦٧٢	٤٩٦	٤٩٦	الخدمات الصناعية واخرى
١٨٩٦	٢١٠٢	٩١٤	١١٥٧	١٢٥٧	٦١١	٦١١	الجموع

المصدر: جدول محسوب بالاعتماد على البيانات التالية:
 (١) الملحق الاحصائي وجدول رقم (٨) ص (١٦٧).
 (٢) التعداد الصناعي ١٩٧٩، الجدول رقم (٣) ص (٢١) ، والجدول رقم (٣) ص (٤٧) ، والجدول رقم (٣) ص (٦٦).
 (٣) التعداد الصناعي ١٩٨٤، الجدول رقم (٣) ص (١٥) ، والجدول رقم (٣) ص (٣٩) ، والجدول رقم (٣) ص (٥٧).

بيانات احصائية عن الناتج القومي والاهتلاك وصافي الناتج القومي والاهتلاك
الخاص والادخار الاستثماري ومستوى الاسعار ونسبة الادخار الاستثماري التي

صافي الناتج القومي

(بالدينار وبعمر السوق)

(٣) ÷ (٥)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	السنة
	مستوى الاسعار (١٩٨٣ = ١٠٠)	الادخار الاستثماري	الاهتلاك الخاص	صافي الناتج القومي	الاهتلاك	الناتج القومي	
٠.١٦٤	٢٥٢٣	٢٢٤	١٠٣٨	١٣٦٢	٦٣	١٤٢٥	١٩٦٧
٠.١٧٣	٢٥٢١	٢٧٥	١٢٧٤	١٥٨٨	٧٦	١٦٦٤	١٩٦٨
٠.٢٠٩	٢٦٩	٣٩٧	١٥٦٨	١٨٩٧	٧٧	١٩٧٤	١٩٦٩
٠.١٢٣	٢٨٨	٢٢١	١٥٢٨	١٧٩٣	٧٧	١٨٧٠	١٩٧٠
٠.١٨٤	٣٠٢	٣٥٢	١٦١٧	١٩١٥	٧٩	١٩٩٤	١٩٧١
٠.١٩٩	٣١٩	٤٢٣	١٧٧٤	٢١٢٩	٨١	٢٢١٠	١٩٧٢
٠.١٦٨	٣٥٥	٣٩٢	١٨٣١	٢٣٣٢	٨٣	٢٤١٥	١٩٧٣
٠.٢٤٢	٤٢٤	٦٥٦	١٩٩٨	٢٧٠٩	٨٥	٢٧٩٤	١٩٧٤
٠.٢٤٤	٤٧٥	٨٨٨	٢٩٥٤	٣٦٣٥	١٢٥	٣٧٦٠	١٩٧٥
٠.٢٧٤	٥٢٩	١٥٠٢	٣٦٢٦	٥٤٨٢	١٤٢	٥٦٢٤	١٩٧٦
٠.٣١٥	٦٠٦	٢٠٢٥	٤٧٠٥	٦٤٣٠	١٧١	٦٦٠١	١٩٧٧
٠.٢٩٤	٦٤٩	٢٢٣٠	٥٦٠٤	٧٥٩٢	٢١٨	٧٨١٠	١٩٧٨
٠.٣١٤	٧٤١	٢٨٠٠	٧٢٢٦	٨٩٠٨	٣٠٥	٩٢١٣	١٩٧٩
٠.٣٥٥	٨٢٣	٤٠٤١	٨٢٤٥	١١٣٧٦	٤٧٧	١١٨٥٣	١٩٨٠
٠.٤١٤	٨٨٦	٥٨٧٩	١٠٥٤٧	١٤١٨٥	٦٥٧	١٤٨٤٢	١٩٨١
٠.٢٩١	٩٥٢	٦١٩٣	١٢٢١٦	١٥٨٤٦	٩٠٨	١٦٧٥٤	١٩٨٢
٠.٣٠٤	١٠٠٠	٥١٠١	١٣٥٧٩	١٦٧٥٦	١٠٤٦	١٧٨٠٢	١٩٨٣
٠.٢٧٩	١٠٣٩	٤٩٠٠	١٣٩٧٠	١٧٥٧٣	١١٨٠	١٨٧٥٣	١٩٨٤

المصدر : (١) البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية (١٩٨٣-١٩٦٤) ، عدد خاص ، الجدول

(٤٤) و (٤٥) و (٤٦) .

(٢) البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد الثاني والعشرون - العدد ٣ ،

أذار ١٩٨٦ ، الجدول (٤٥) و (٤٦) و (٥١) .

دليل الجداول (من رقم ١٩)
الى رقم (٢٢)

ارقام القطاعات المكونة لكل قطاع (*)	اسم القطاع	رقم القطاع بعد التجميع
١	قطاع الزراعة	١
٢-٣	الصناعات الاستخراجية	٢
٤-١٠	الصناعات التحويلية	٣
١١-١٢	الصناعات النسيجية	٤
١٣	الصناعات الجلدية	٥
١٤-١٦	الصناعات الخشبية والورقية	٦
١٧ و ١٩	الصناعات الكيماوية	٧
١٨	الصناعات البترولية	٨
٢٠-٢٢	الصناعات غير المعدنية	٩
٢٣-٢٦	الصناعات المعدنية والكهربائية وغير الكهربائية	١٠
٢٧	الصناعات الاخرى	١١
٢٨-٢٩	الكهرباء والماء	١٢
٣٠	قطاع الإنشاءات	١٣
٣١-٣٥	قطاع الخدمات الطلب الوسيط الطلب النهائي	١٤ ط و طن
	الطلب الكلي = قيمة الانتاج الكلي	ط ك
	المدخلات الوسيطة	ط م
	القيمة المضافة	ق م
	المستوردات	م
	قيمة الانتاج الكلي	ن ك

(*) ارقام القطاعات المكونة لكل قطاع، والواردة في الجدول الاصلي للمدخلات
- المخرجات لعام ١٩٨٣ -

جدول رقم (١٥)
مصفوفة معاملات الانحدار
Output Coefficients Matrix

	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
١	٠.١٢٤١٢	٠.٠٠٠٤٥	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠
٢	٠.٠٠٠٠٠	٠.١١٩٣٣	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠
٣	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠
٤	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠
٥	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠
٦	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠
٧	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠
٨	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠
٩	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠
١٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠
١١	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠
١٢	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠
١٣	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠
١٤	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠

* استخدمت هذه المصفوفة في حساب قيم الترابط الامامي للقطاعات الاقتصادية المختلفة *

جدول رقم (١٦)

The Inverse of the Output Coefficients Matrix * مكونات مصفوفة معاملات الانتاج *

١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
٠.٢٢١١٧	٠.٠٠٠١٨٥	٠.٠٠٠٢٣	٠.٠٠٠٠٢٥	٠.٠٠٠٠٨٣٢	٠.٠٠٠٠٣١٩	٠.٠٠٠٠٧٢٢	٠.٠٠٠١٤٤٣	٠.٠٠٠٠٤٥٥	٠.٠٠٠٠٨١٢	٠.٠٠٠٢٥٥٥	٠.٤٥٢٣٥٣	٠.٠٠٠٧٣١	٠.٤٧٤٤٤٤
٠.٣٩٠٩٧١	٠.٠٠٠١٠٤	٠.٠٠٠١٢٧٩	٠.٠٠٠١٠٤	٠.٠٠٠١٨١٦	٠.٠٠٠٢٠٩	٠.٠٠٠٣٧٣	٠.٠٠٠٧٢٠٥	٠.٠٠٠٨٧٦٤	٠.٠٠٠١٤٥٢	٠.٠٠٠٣٣٢٨	٠.٠٥٤١٨٥	٠.٠٠٠٥٤١	٠.٠٦١٣٤٨
٠.١٤٥٧٧	٠.٠٠٠٠٤٥٨	٠.٠٠٠١٥٢	٠.٠٠٠٠١٨	٠.٠٠٠٠٥٣٨	٠.٠٠٠٠٢١٨	٠.٠٠٠٠٥١١	٠.٠٠٠٠٢١٧	٠.٠٠٠٠٤٧٣	٠.٠٠٠١٧٨١	٠.٠٠٠٠٣١	٠.٠٠٠٢٧٨١٩	٠.٠٠٠٤٨٨	٠.٠٤٢٨٤١
٠.٥٣٧١٧	٠.٠٠٠٢٠٧٥	٠.٠٠٠٠٧٩٢	٠.٠٠٠٠١١	٠.٠٠٠٠٢١٢	٠.٠٠٠١٠٧٨	٠.٠٠٠٣١٢٣	٠.٠٠٠٦٦٣٢	٠.٠٠١٧٥٠٦	٠.٠٠٠٧٤٦٣	٠.٠٠٠٣٠٦٥٥	٠.٠٠٠١٨١٠١	٠.٠٠٠٣٧٦٨	٠.٠٠٠٦٤٩٦
٠.٠٠٠١١٦٦	٠.٠٠٠٠٢٢	٠.٠٠٠٠٦١	٠.٠٠٠٠٠٥	٠.٠٠٠٠١١٦	٠.٠٠٠٠٣١	٠.٠٠٠٠٠٨٢	٠.٠٠٠٠٥٧	٠.٠٠٠٠٢٦٦	٠.٠٠٠١٣٠٨٥٩	٠.٠٠٠٠٠٥٩	٠.٠٠٠٠٤٣٤	٠.٠٠٠٠٠٦٢	٠.٠٠٠٠٤١
٠.٠١١٩٢٦	٠.٠٠٠٢٦١١٣	٠.٠٠٠٥٥٤١	٠.٠٠٠٠٣٣٧	٠.٠٠٠١١٨٤	٠.٠٠٠١١٧٥	٠.٠٠٠٠٨٠٠٢	٠.٠٠٠٧٥٣١٧	٠.٠٠٢٢٨٠٩	٠.٠٠٠١٨٢	٠.٠٠٠٢٢٣١	٠.٠٠٠٨٢٠٤٣	٠.٠٠٠٨٦١٣	٠.٠٠٠٢٢٤٥٢
٠.٢٤٧٥٠٢	٠.٤٤١٥٢	٠.٠٠٠١٢٧٦	٠.٠٠٠١١١١	٠.٠٠٠١١٥٩	٠.٠٠٠٧٢٠٢	٠.٠٠٠١٧٢٤٩	٠.٠٠٢٥١٨٢	٠.٠٠٢٥٥٥	٠.٠٠٠٥١٨٩	٠.٠٠٠١١٢٢	٠.٠٠١٤٣٨	٠.٠٠١٤٥٢٣	٠.٠٠٠٨١٦٤
٠.٠١٥٢٥٤	٠.٠٤٣٢٨٨	٠.٠٤٣١٧٥	٠.٠٠٠٠٧٢٤	٠.٠٠٠٢١٩٤	٠.٠٠٠٤٥٨٧	٠.٠٠٠٩٤٢٦	٠.٠٠٢٣٣٢٥	٠.٠٠١٢٠١١	٠.٠٠٠١٩٠٩	٠.٠٠٠٤٧٧٥	٠.٠٠٧١٩٥٦	٠.٠٠٥٧١٢٦	٠.٠٠٠٧٩٠٤
٠.١٤٧٦٥١	٠.٢٤٦٨٠٨	٠.٠٠٠١٥٦٢	٠.٠٠٠٠١٧٨	٠.٠٠٠٢٤٠٦	٠.٠٠٠٥٦٧٦٩	٠.٠٠٠٤٤١٧	٠.٠٠٠٨٨٩٥	٠.٠٠٠٢٣٨٣	٠.٠٠٠٣٦٤	٠.٠٠٠٠٠٩٤	٠.٠٠١٤٣٢٩	٠.٠٠٠٥٠٦٥	٠.٠٠٠١٥٧٧
٠.٠٠٠٧٤٨١	٠.١٨٧٨٥٣	٠.٠٠٠٢٦٨	٠.٠٠٠١٠٥١	٠.٠٠٠٣١٤٤٢	٠.٠٠٠٣١١٢	٠.٠٠٠٨٧٣٦	٠.٠٠٠٧٤٩٦	٠.٠٠٤٤٩٨	٠.٠٠٠٣٦١	٠.٠٠٠١١٤٤	٠.٠٠١٤٢٠١	٠.٠٠٠٢٧٦٦	٠.٠٠٠٤٦٧٨
٠.٠٠٠٥١٣٢	٠.٠٠٠٤٣٧	٠.٠٠٠١٣٢٣	٠.٠٠٠١٠٤	٠.٠٠٠٢٨١	٠.٠٠٠١١٢	٠.٠٠٠٢٥٧	٠.٠٠٠٩٣٣٣	٠.٠٠٠٠٤٢	٠.٠٠٠٧١٧٦	٠.٠٠٠١٤٥٨	٠.٠٠٠٤٨٢١	٠.٠٠٠٢٥٧	٠.٠٠٠١٢١٥
٠.٠٠٠٨٢١١	٠.٠٠٠٧٣١٢	٠.٠٠٠٦٤٨٥٥	٠.٠٠٠٠٤٤	٠.٠٠٠٣٣١١	٠.٠٠٠٣٦٨	٠.٠٠٠٤٨٧٤	٠.٠٠٢٢٧٧٩	٠.٠٠١٣٧٦٧	٠.٠٠٢٠٨٥	٠.٠٠٠٠٧٦٠٨	٠.٠٠٠٧٨٦٤٥	٠.٠٠٠٦٧٤١٥	٠.٠٠٠٨٠٧٨١
٠.٠٠٠١٨٨٢٧	٠.٠٠٠٠٠٩١	٠.٠٠٠٠٤٥٢	٠.٠٠٠٠٠٢١	٠.٠٠٠٠٣٢٣	٠.٠٠٠٠٥٦١	٠.٠٠٠٠٥٧٢	٠.٠٠٠٠٥٥٤	٠.٠٠٠٠٤٢	٠.٠٠٠٠٠٤٥	٠.٠٠٠٠٢٥٤	٠.٠٠٠٢١١٩	٠.٠٠٠٠٠٦٢	٠.٠٠٠٠٢٠٥٥
٠.١٥٢٤٦٩	٠.٠٠٠٣٠٤٤١	٠.٠٠٠٠٩٨١٥	٠.٠٠٠١٢٩١٤	٠.٠٠٠٣٦١٥٦	٠.٠٠٠١١٢٩٩	٠.٠٠٠٣٢٥٥٣	٠.٠٠٢٤٧٦١	٠.٠٠١٥٤٤٧	٠.٠٠٠٢٦١٢	٠.٠٠٠٠٦٤٨	٠.٠٠٠٩٥٩٠٨	٠.٠٠٠٢٧٤١٢	٠.٠٠٠١٢٠١٤٥

* مكونات مصفوفة معاملات الانتاج الواردة في الجدول السابق (رقم ١) بعد طرح مصفوفة الوحدة منها .

جدول رقم (٢٠)
نصيب توزيع مبيعات الطلب النهائي حسب النشاط الاقتصادي

الستوريات بمعدل التعديل (١)	الستوريات %	المصادر %	الاستثمار %	الاستهلاك الحكومي	الاستهلاك الخاص	اسم النشاط الاقتصادي
٧٤٤	٧٣	٦٨	٢٨	١٨	١١٦	الزراعة
١٥١	١٥	١٢	١٢	٢٠	٢٠	الصناعات الاستخراجية
٦٨	٦	٤	٤٩	١٢	٢٢	الصناعات التحويلية
٤٣	٤	٨	٢٠	١١	٤	الصناعات النسيجية
٥٠	٥	٥	١٠	٢	١	الصناعات الحديدية
٣٩	٣	٤	٢	٥	٢	الصناعات الخشبية والورقية
١٥	١	٧	٤	٥	٤	الصناعات الكيماوية
٥٠	٥	٣	٣٩	١٣	٣	الصناعات النشوية
٥١	٥	١	١٠	١٢	١	الصناعات غير المعدنية
٣٠	٣	٨	١٨	١٣	١	الصناعات المعدنية والكهربائية وغيرها الكهربائية
٥	٥	٣	٢٠	١٠	٢	الصناعات الأخرى
٢٠	٢	٢	٢٠	١١	٢	الكهرباء والماء
٢٠	٢	٥	١٦	٥	٥	البناء
١٦	١	٢	٢	١٢	٣	الخدمات
١٣	١	١٠	١٠	٣٠	١٥	المجموع
٢٠	٢	٢	٢٠	٧	٤	التجارة المتداخلة للطلب النهائي
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الطلب النهائي الكلي

(١) عدلت نسب توزيع الستوريات وذلك بعد استبعاد الستوريات من الاستهلاك.

* الفرق بينهما هو نسبة الستوريات الخاطئة بالطلب النهائي .

* الفرق بينهما هو نسبة الستوريات الخاطئة بالطلب النهائي بعد التعديل .

جدول رقم (٢١)
مصفوفة المعاملات الفنية

Technical Coefficients Matrix

١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
٠.٠٤٧٦	٠.٠٠٥٢	٠.٠	٠.٠	٠.٠٠٠٣	٠.٠	٠.٠	٠.٠٠٠٥٩٦	٠.٠	٠.٠٠٠٥٥٦	٠.٠٢٢٦٦٥	٠.٠٣٢١١٦	٠.٠	٠.٠٣٤٨٧٩
٠.٠٠٠٠٠١	٠.٠١١٧٢	٠.٠	٠.٠١٦٨٩	٠.١٧٩٧٩	٠.٠٩٢٤٠٩	٠.٧٩٧٢١٧	٠.١٢٩٩٨	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠٠٠٩٨٢	٠.٠٤٨٥٥٥	٠.٠٠٧٨٠٧
٠.٠٠٣٨٥٥	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠٠٠١٥٤	٠.٠	٠.٠٠٠١١٢	٠.٠٠٥١٥٩	٠.٠٠٠١٣٨	٠.٠٤٤٨١٨	٠.٠٠١٤١٨	٠.٠٧١١٦	٠.٠	٠.٠٠٦٥٨٩
٠.٠٠٢٩٨٥	٠.٠	٠.٠٠٠٠٤٥	٠.٠	٠.٠٠٠٤٠٩	٠.٠	٠.٠٠٠٠٧٤	٠.٠٢٢٣٢	٠.١٩٣٣٥	٠.٤٨٠٢٣	٠.٣٧٨٤٧١	٠.٠٠٣٢٣٨	٠.٠٠١٤٠٧	٠.٠
٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠٠٠٦٦٧	٠.٠٠٠٠٢٨	٠.١٨١٥٦٦	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
٠.٠٠٩١٧٢	٠.٠٠٢٢٧٦	٠.٠٠٢٨١٥	٠.٠٠٥٨٢٤	٠.٠٤٤١٣	٠.٠١٣٨١١	٠.٠٠٠٢٠٢	٠.٠٥٥٤٢١	٠.٣١٢٧٥٤	٠.٠٠٠٨٢٩	٠.٠٠٠٥١٦	٠.٠١٧١٥٤	٠.٠٠٢٦٦٣	٠.٠
٠.٠٠٦٦١٢٤	٠.٠١٤١٦٢	٠.٠١٨٤٩٧	٠.٠٦٦٣٩٥	٠.١٣٥٣٨	٠.٠٠٤٢٠٤	٠.٠٠٣٢٩٥	٠.٢١٨٢٣	٠.٣٦٣٣٣	٠.٠٠٥٤٠٩	٠.٠٥٢٩٧٦	٠.٠١٩١٤١	٠.٠٠٠٧٥٧٩	٠.٠٢٨٦٠٩
٠.٠٠٤٣٠٣	٠.٠٠٠٧٦٨	٠.٠٥٣١٣٥	٠.٠٢٩١١٢	٠.١٠١٥١	٠.٠٨١٣٩٦	٠.٠٥٥٤٩١	٠.٠٢٠٢٨١	٠.٠٠٠٤٠٥	٠.٠٠٥٥٦١	٠.٠٠٥١٩٩	٠.٠٠٧٤٦٥	٠.٠٠٧٠٢٤٧	٠.٠٠٢٨٢٢
٠.٠٠١٢٨٨٦	٠.٢٢٨٢٢٤	٠.٠	٠.٠٠٠٥٨٢	٠.٠٢٠١١٢	٠.٠٧٨٥٤٨	٠.٠	٠.٠٠٥٤١٢	٠.٠٠٠٢٨٧	٠.٠	٠.٠	٠.٠٠٠٤٦٥	٠.٠٠٠٠٩٢	٠.٠
٠.٠٠٦٦٥٤٤	٠.٢٨٨٤٩٣	٠.٠١٦٩١٣	٠.٠٠٤٦٥٩	٠.١٦٥١٧٢	٠.١١٣٢٩	٠.٠٢١٥٢	٠.٠٢٠٩٥٥	٠.٠٢١١١٩	٠.٠٠٧٧٨٥	٠.٠١١٤٤٧	٠.٠١١٣٤٤	٠.٠٣٦١٥٩	٠.٠
٠.٠٠٠٠٢٧	٠.٠	٠.٠	٠.٠٠٠٥٨٢	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠٠٠٨١٨	٠.٠	٠.٠٠٠٦٨٧٥	٠.٠٠٥٥١٤	٠.٠٠١٢٨	٠.٠	٠.٠
٠.٠١١٢٩٦	٠.٠٠١٢٢٨	٠.٠٥٤٠٠١	٠.٠٠٤٦٥٩	٠.١١٠٨٦	٠.٠٣١٤٩	٠.٠٠٠٧٦٥٥	٠.٠٨٥٠١	٠.٠٩٥٤٣	٠.٠٠٧٠٧٧٧	٠.٠١٢٨٠١	٠.٠٠٥٥٥٦	٠.٠٣٦٤١٦	٠.٠١١٠١١٢
٠.٠٠٤٨٣٨	٠.٠	٠.٠٠١٢٩٣	٠.٠	٠.٠٠٠٠٥٤	٠.٠٠١٠٤٢	٠.٠٠٠٠٣٢	٠.٠٠٠٢٢٢	٠.٠٠٠٠٨٠٥	٠.٠	٠.٠٠٠١٦٩٤	٠.٠٠٠٥٢٤	٠.٠	٠.٠
٠.٠٣٠١٩٦	٠.٠٤٤٩١١	٠.٠٨٥٦١٩	٠.٠٣١١٠١	٠.٣٢٧٩٢٨	٠.١٧٧١٨٥	٠.٠٠٢٥٨٢	٠.١٩٢٢٩	٠.٢٥٩٩٢٦	٠.٢٢١٤	٠.٢١٢٠٦	٠.١٥٣٣٧	٠.٤٠٥٣٨١	٠.٠٥٤٤٦

استخدمت هذه المصفوفة لتفraz التسيير تحت الانتاج المحلي لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية حيث تختلف هذه المصفوفة عن المصفوفة الاولى الواردة في الملحق الاحصائي ص ١٧٧ بالجدول رقم (١٧) ، وفي تم المعاملات فقط ، أما طريقة الحساب فهي واحدة ، حيث استخدم في حساب المصفوفة الاولى تم الانتاج الكلي (المورث الكلي) بينما استخدم في حساب المصفوفة الثانية تم الانتاج المحلي (أي باستخدام المتغيرات الاجالية لكل قطاع من نية الانتاج الكلي لذلك القطاع).

جدول رقم (٢٢)
مكرومصفوفة المعاملات التكنولوجية (*)

The Inverse of the Technical Coefficients Matrix

	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
١	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠
٢	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠
٣	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠
٤	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠
٥	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠
٦	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠
٧	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠
٨	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠
٩	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠
١٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠
١١	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠
١٢	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠
١٣	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠
١٤	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠

(*) مكرومصفوفة المعاملات التكنولوجية الواردة في الجدول السابق (رقم ٢١) ومعد ضخم مصفوفة الوحدة ضها .

المراجع

المراجع العربية

أولا : الكتب والأبحاث:

- ٠١ بتشام ووليامز ، اقتصاديات التنظيم الصناعي ، ترجمة نازي سليم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٦٩ .
- ٠٢ براجينا وآخرون ، مشكلات التصنيع في البلدان النامية ، دار التقدم موسكو - ١٩٧٤ .
- ٠٣ برايس ، مواري د ، التنمية الصناعية ، ترجمة احمد سعيد دويدار و ابراهيم لطفي عمر ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة - ١٩٧٠ .
- ٠٤ التميمي ، عباس علي ، النمو الصناعي في محافظة البصرة ونيوى ، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، البصرة - ١٩٨١ .
- ٠٥ حاجي ، جعفر عباس ، تحليل المدخلات والمخرجات الصناعية ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، ادارة التأليف والترجمة ، الكويت - ١٩٨٥ .
- ٠٦ المشوخي ، محمد سليمان ، هيكل الصناعة الاسرائيلية (النظرية والتطبيق) ، منشأة المعارف ، الاسكندرية - ١٩٧٩ .
- ٠٧ ريفية ، فرانسوا ، النمو الصناعي في اقتصاد عُمان : حالة الاردن ، ترجمة جورج ابي صالح ، مركز الدراسات والابحاث عن الشرق الأوسط ، بيروت - ١٩٨٢ .
- ٠٨ السماك ، محمد زاهر سعيد وآخرون ، اساسيات الاقتصاد الصناعي ، جامعة الموصل ، الموصل - ١٩٨٤ .
- ٠٩ الشماخ ، سميرة كاظم ، مناطق توطن الصناعة في العراق ، دار الرشيد للنشر ، بغداد - ١٩٨٠ .
- ١٠ الصقار ، فؤاد محمد ، دراسات في جغرافية الصناعة ، دار النهضة العربية ، القاهرة - ١٩٦٤ .
- ١١ الصمادي ، محمد وآخرون ، واقم الشركات المساهمة العامة في الاردن ودورها في الاقتصاد الوطني ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان - ١٩٨٤ .
- ١٢ العلي ، وجيه عبدالرسول ، الانتاجية (مفهومها ، قياسها ، العوامل المؤثرة فيها) ، دار الطليعة ، بيروت - ١٩٨٣ .

- ١٣ . الكواري ، علي خليفة ، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت - ١٩٨١
- ١٤ . كويل ، ديفيد كوشيمان ، التنمية القومية ، ترجمة اورخان ميسر ، دار اليقظة العربية للتأليف والنشر ، دمشق ١٩٦٣ .
- ١٥ . المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، التنمية الصناعية في الجمهورية العربية السورية - إدارة التوثيق والمعلومات ، بغداد - ١٩٨٤ .
- ١٦ . مهدي ، فاضل ، أساليب تحليل المدخلات - المخرجات واستخداماتها ، دورة استخدام المدخلات - المخرجات والنماذج الدينامية متعددة القطاعات في التخطيط ، مذكرة رقم (١) ، عمان - ١٩٨٧ ، مذكرة غير منشورة .
- ١٧ . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، ترويج المشروعات وتشجيع الاستثمار ، العدد الأول ، الكويت - ١٩٨٥ .
- ١٨ . هيكل ، عبدالعزيز ، التصنيع والزراعة في البلدان النامية ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ١٩٧٦ .

ثانياً : منشورات الوزارات والمؤسسات الحكومية :

- أ . منشورات بنك الإنماء الصناعي :
- ١ . التقرير السنوي للسنوات ١٩٧٧ و ١٩٧٨ و ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٣
و ١٩٨٤ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦ .
- ٢ . قانون بنك الإنماء الصناعي رقم ٥ لسنة ١٩٧٢ .
- ب . منشورات البنك المركزي الأردني :
- ١ . بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٣) ، عدد خاص ١٩٨٤ .
- ٢ . التقرير السنوي العشرون ١٩٨٣ .
- ٣ . النشرة الاحصائية الشهرية ، مجلد (٢١) ، عدد (١) ، كانون الثاني ١٩٨٥ ، ومجلد ٢٢ ، عدد (٣) ، آذار ١٩٨٦ .
- ت . منشورات دائرة الاحصاءات العامة :
- ١ . التعداد الصناعي ١٩٦٢ و ١٩٧٩ و ١٩٨٤ .
- ٢ . التقرير الاقتصادي العام (عام ١٩٧٤) ، المسح الصناعي في المملكة الاردنية الهاشمية .

٠٣ الحسايات القومية للاردن (١٩٥٢-١٩٧٦) و (١٩٥٩-١٩٦٧)

٠٤ النشرة الاحصائية السنوية ١٩٧٥ و ١٩٧٧

ث منشورات دائرة الموازنة العامة:

— قانون الموازنة العامة للمستين ١٩٧٤ و ١٩٨٧

ج مؤسسة المدن الصناعية:

— قانون المدن الصناعية رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٠

ح منشورات وزارة التخطيط (المجلس القومي للتخطيط سابقا):

٠١ برنامج السنوات السبع ١٩٦٤ - ١٩٧٠ المجلس القومي للتخطيط

٠٢ خدلة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ المجلس القومي للتخطيط

٠٣ خدلة التنمية الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ المجلس القومي للتخطيط

٠٤ خدلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ - ١٩٨٥ المجلس القومي للتخطيط

٠٥ خدلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ وزارة التخطيط

٠٦ جدول المدخلات - المخرجات ١٩٨٣ دار الهندسة وزارة التخطيط

خ منشورات وزارة الصناعة والتجارة مديرية الدراسات وتشجيع الاستثمار

— قوانين تشجيع الاستثمار رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ و رقم ١٦ لسنة ١٩٧٧ و رقم ٦ لسنة ١٩٨٤

ورقم ١١ لسنة ١٩٨٧

د وزارة العمل : التقرير السنوي ١٩٨٣

ثالثا : الدوريات والمجلات العربية:

٠١ جريدة الرأي ، مؤتمر صحفي مع الدكتور رجائي المعشر ، الخميس ١٩٨٧/٤/٢٤

٠٢ جريدة صوت الشعب ، د . رجائي المعشر ، " البرنامج التلفزيوني الباب المفتوح "

العدد ١٤٧٨ ، الاحد ١٩٨٧/٣/٢٢

٠٣ علاوين ، عبد الهادي : " الحماية ودعم الصادرات : ضمن اطار السياسة الصناعية " ،

مجلة البنوك في الاردن ، المجلد ٣ ، العدد ٠٦

- ٠٤ مجلة الاقتصاد في الأردن ، حاضر ومستقبل الصناعة الاردنية ، غرفة تجارة عمان ، عدد ٣ ، السنة ٣ ، أيار / حزيران ١٩٨٦ .
- ٠٥ مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، مؤشرات تقييم الاداء في المنشأة الصناعية ، مجلة التنمية الصناعية العربية ، منظمة التنمية الصناعية العربية ، العدد الثامن ١٩٧١ ، ص ٧٩ - ٩١ .

رابعاً : احصاءات غير منشورة :

وزارة الصناعة والتجارة ، مديرية الدراسات وتشجيع الاستثمار ، بيانات عن المشاريع المستفيدة من قوانين تشجيع الاستثمار .

المراجع الاجنبية

- B O O K S

1. Bryce, Murray D., Policies and Methods for Industrial Development. Bombay, India: McGraw - Hill, Inc. 1965.
2. Bulmer- Thomas, V. , Input- Output Analysis in Developing Countries. U S A : John Wiley and Sons, Inc. 1982.
3. Kirkpatrick, C.H. and others, Industrial Structure and Policy in Less Developing Countries. London: George Allen and Unwin, 1984.
4. Meier, G.M . and Baldwin, R.E. , Development(Theory, History and Policy). New York: John Wiley and Sons, Inc. 1966.
5. Miernyk, William H. , The Elements of Input- Output Analysis. New York: Random House , Inc. 1965.
6. Shrivastava , O. S. , Theories and Models of Economic Development and Growth. Bhopal: Progress Publishers, 1974.
7. Van Arkadie, B. and Frank, C., Economic Accounting and Development Planning. Nairobi: Oxford University Press , 2nd ed. 1966.
8. Yan chiou- shuang, Introduction to Input - Output Economics, U S A : Holt Rindhart and Winston , Inc. 1969.

- P E R I O D I C A L S :

9. Jones, Leroy P. , "The Measurement of Hirschmanian Linkages" Quarterly Journal of Economics, No. 90 , PP. 323 -333.

The University of Jordan
Faculty of Economic and Administrative Sciences
Department of Economics & Statistics
=====

The Industrial Development
in Jordan

by

Ahmad Mohammad Abu
Hammour

Supervised by :
Dr. Abed Abdulhamid Kharabsheh

"This thesis has been submitted in partial fulfilment of requirements for degree of Master of Science in Economics, Faculty of Economics and Administrative Sciences , University of Jordan"

February, 1988

S U M M A R Y

Industrial development is one of the most important aspects of the economic development, because it deals with the most vital and dynamic sector in the economy. Industrial development differs from one country to another in terms of beginning bases, conditions, and degree of progress which has been reached.

Developing countries have many aims, one of them is industrialization which is used to solve some of their problems, such as low income, high rates of unemployment, foreign debts, external dependence and poverty. Jordan as one of these countries share with them some of these problems. The experience of Jordan in the industrial development has really begun since the beginning of the second half of this century, when the government established many large-scale industries with the private sector.

This thesis tries to achieve many goals, throughout four chapters. Every one of these chapters concentrates on some of these goals. So, these chapters can be summarized as follows:-

The first chapter presents the Jordan's experience in the industrial development. This chapter has revealed that the value added of the industrial sector has achieved high rates of growth, and it became the second largest sector in the economy, in terms of its share in the GDP, but has a limited role in employment. The industrial sector was divided into eight branches (activities), in order to be used in this thesis. The analysis has shown that there are few branches which are dominants on the whole sector, in terms of value added and employment participation. Also, it has been seen that some industries have the greatest importance in the production index. In this chapter, it has been also shown that the change in priorities from one plan to another means a variation in the concern of industrial sector in the projected investments. We saw that it has achieved the first priority in two plans,

(1976-1980) and (1981 - 1985) .Finally , ths chapter has shown the most important characteristics and problems that faces the Jordan industries. These characteristics and problems have been devided into two types: natural and structural ones.

Chapter two shows some important indicators in the analysis of the industrial sector. In the first part of this chapter, we found that more than 75% of the industries are small- scale industries, but they employ less than 20% of the industrial labor force. More than that, it reveals that most of the industries have been established in Amman and Irbid Governorates, which have the largest populations. The second part presents the labor productivity in every industrial activity. It has been studied in two ways: the productivity per JD of wages, and the worker productivity. The productivity per JD of wages in most of the small- scale industrial activities is higher than in the large- scale ones, because the worker productivity and the wages per worker in the latter are higher than in the former. The worker productivity depends on the capital intensity per worker and the capital productivity, which are higher in the large- scale industries. The final part deals with the sectoral interdependence indicators. We conclude that there is a general weakness in the linkages(forward and backward) of the industrial sector. In spite of this , there are many branches which have strong forward and/or backward linkages.

The third chapter presents the role of government in the industrial development . This chapter deals with the policies and methods that have positive effects on the industrial sector. On one hand the Encouragement of Investment Law has direct effects, by means of exemptions from profit tax, import duties imposed on the imported fixed assets, and others. Although the industrial projects that benefited from this law comprise the higher percentage ,

they have not been distinguished from other projects in terms of the exemptions. On the other hand, there are some factors that encourage investment in the industry, which are: the tax structure, the infrastructural facilities, the clearance of the general economic policy of the government toward the local and foreign investors, the methods of publicity for investment and exports outside Jordan, licence rules, and the protection policy for the domestic industries. The other methods of promoting investment in the industry are by sharing the industrial companies in their capital directly or, indirectly by the governmental establishments (specially the Industrial Development Bank). Finally the government has built the industrial cities and zones, in order to organize and redistribute the industries. It has also built the free zones to establish modern, and export-oriented industries.

The fourth chapter shows some prospects for the future of the Jordan Industry. In this chapter, it was used the input- Output analysis to make some expectations about the final demand and the domestic output in 1990, based on the Input- Output Tables for the year 1983. The final demand and the domestic output for every sector in the economy will increase, but in variable rates of growth. Therefore, the importance of many sectors in the total final demand and the total domestic output will not increase. The expected share of the industrial sector in the total output will increase from 36.8% in 1983, to 40.5% in 1990. The domestic output of the industrial sector will increase in an expected rate of growth roundes about 9.1% annually. The industrial labor force will increase in an expected rate of growth 3.9% annually over the period (1985-1990). This rate of growth is much smaller than the expected rate of growth of the domestic industrial sector, since the output depends largely on the capital intensity.

The thesis suggests many recommendations. Some of them are as follows:

IV

- Establishing more Arab contributed industrial projects, in Jordan , and increasing the bilateral agreements.
- Directing more investments towards the industrial activities with higher linkage indicators.
- Encouraging the establishment of intermediate and final consumption industries, that depend on the domestic raw material
- Giving more incentives to industrial projects than other projects which benefit from the Encouragement of Investment Law in terms of exemptions.
- Improving the methods of publicity for investment and exports outside Jordan.
- Increasing the concentration on formulating the input-output tables, and preparing tables to represent imported inputs on a periodical operation

AHMAD ABU HAMMOUR